

شرح المفصل

- ✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
- ✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
- ✽ على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية ✽

الجزء الثاني

قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة المنيرة

لصاحبها ومقدمها محمد بن عبد الله الدمشقي

✽ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمرفقة مشيخة الازهر المعمور ✽

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

توابع المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا أفردت حملت على لفظه ومحلّه كقولك يا زيد الطويل والطويل ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو ويا عمرو والحارث والحارث وقرى والطير رفعا ونصباً إلا البديل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالضم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو ﴾

قال الشارح : اعلم ان لك أن تصف المنادى المفرد اذا كان معرفة وتؤكدّه وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان ، وأما الوصف فتقولك « يا زيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع ، « فان قيل » فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على اللزمت لم يجوز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطراد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فان حركته متوغلة في البناء ألا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموماً

وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب في أمس ، وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، ومنه قوله * يا حاكم الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الاكثر في الكلام ، وتقول في التأكيد بالمفرد « ياتيم أجمعون وأجمعين » ان شئت رفعت على اللفظ وان شئت نصبت على الموضع فحكم التأكيد كحكم الصفة الا ان الصفة يجوز فيها النصب على اضرار أغنى ولا يجوز مثل ذلك في أجمعين ، وأما عطف البيان فانه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فتقول « يا غلام بشر وبشرا » فبشر الاول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع وقد أنشدوا بيت رؤبة

لَمَئِي وَأَسْطَارٍ سَطْرَيْنِ سَطْرًا لَمَائِلٍ يَانَصْرُ يَانَصْرُ نَصْرًا

فنصر الثاني محمول على لفظ الاول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والنعت واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يانصر نصر نصرنا وهو اختيار أبي عمرو ويانصر نصرنا نصر الجري المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اليبس وكان المازني يقول يانصر نصرنا نصرنا ينصبهما على الاغراء لان هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان حجب رؤبة ومنه من الدخول فقال إضرب نصرنا أوله ، ويروى يا نصر نصر نصرنا يجعل الثاني بدلا من الاول ولذلك لم ينونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال أنصرتي نصرنا وسيوضح أمر البدل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فتحو « يا عمرو والحارث والحارث » اذا عطفت اسما فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني وقرأ الاعرج (يا جبال أوبى معه والطير) ، وتقول في النصب يا زيد والحارث وهو اختيار أبي عمرو ويونس وهيسى بن عمر وأبى عمر الجرمي وقراءة السامة (يا جبال أوبى معه والطير) بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى انك اذا قلت يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علما وليس في الالف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والالف واللام في الرجل قد أفادت معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب في الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب أيضا لانهم بما بمنزلة الاضافة ، فان عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو « يا زيد وعمرو » لم يكن فيه الا البناء لان العلة الموجبة لبناء الاسم الاول موجودة في الثاني لان حرف العطف أشرك الثاني في حكم الاول ولذلك لو أبدلت الثاني من الاول وهو مفرد لم يكن فيه الا البناء والضم نحو « يا زيد زيد » ويا أخانا خالد لان عبرة البدل أن يحل محل الاول ولو أحلته محل الاول لم يكن فيه الا البناء ولذلك استثناه فقال « الا البدل » وقوله « ونحو زيد وعمرو » يعني في العطف بالحرف وبمثله بقوله « يا زيد وعمرو ويا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو » يشير الى ان جميع حروف العطف في ذلك سواء وان اختلفت معانيها ، وان كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره الا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الاجناس فتقول « يا أيها الرجل » أقبل

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأَي مدعو والرجل نعتة ولا يجوز أن يفارقه النعت لأن أياً اسم مبهم لم يستعمل إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذلك جملاً على الموضع قياساً على غير المبهم والصواب ما ذكرنا للعانع المذكور *

قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا أضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجملة وقوله * أزيد أخا ورقاء * ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله ﴾ قال الشارح : وإن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إلا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة * يا زيد ذا الجملة * ويا زيد أخانا قال الشاعر

أزيدُ أخا ورقاء إن كنتَ نائراً فقد عرّضتُ أخنأ حقَّ فيخاصم

الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة ورقاء حتى من قيس والشائر طالب الدم يقول إن كنت طالبا لأترك فقد أمكنتك ذلك فاطلبه وخاصم فيه ، والأخنأ الجوانب وهي جمع حنو ، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لأن المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف لأنها مخصصة للموصوف موضحة له كتمخيص الالف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمها عليه ، ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) فدخل الفاء في خبر الموت دليل على اتحاد الصفة والموصوف ألا ترى أنك لو قلت إن الرجل فانه ملاقيكم لم يحز وإنما جاز في الآية لأنك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه ، وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه التزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فسكنا لم يكن في المنادي إذا كان مضافاً إلا النصب نحو يا غلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادي إذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا ولم يحز أن تقول يا زيد أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع جملاً على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل ، وكذلك إن أكدت فقلت * يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم * فنصب لأن مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لأن المنادى مخاطب وجاز أن تقول كلكم بلفظ الغيبة لأن المنادى وإن كان مخاطباً إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة ألا تراك تقول زيد فعمل ولا تقول فعلت وإن كنت تخاطب زيدا المذكور ، وتقول * يا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله * تنصب الثاني لا غير سواء جعلته عطفاً بياناً أو بدلاً لأن عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة إذا كانت بمضاف لم يكن الامتنعوا فكذا عطف البيان ، والبديل عبرته أن يحل محل الأول وأنت لو أحلته محل الأول وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن إلا نصيباً ، وكذلك إذا عطف على المنادي المفرد مضافاً لم يكن إلا نصيباً نحو يا زيد وعبد الله لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فكما أن الأول إذا كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً فكذا الثاني لأنه شريكه في العامل *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والوصف بابن وابنة كالوصف بنميرهما إذا لم يقعا بين علمين فإن

وقعا أتبعتهما حركة الاولى حركة الثانى كما فعلوا فى ابنيهم وامرئ تقول يازيد ابن أخينا ويا هند ابنة عاصم ﴿ قال الشارح ﴾ اذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بـ «ابن» أو «ابنة» كان حكمهما كحكم غيرهما من الاسماء المضافة اذا وصف بها من استحقاق الاعراب بالنصب نحو « يازيد ابن أخينا » بضم الاول لانه منادى مفرد علم وبنصب الصفة لانها مضافة كما قلت يازيد ذا الجملة ، وان وصفت بهما علماً مضافين الى علم أو كنية أو لقب نحو يازيد بن عمرو ويا جعفر بن أبى خالد ويا زيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز فى المنادى وجهان أحدهما الاتباع وهو أن تقول يازيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحققها الضم وهو غريب لان حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الاعراب وههنا قد تتبع الموصوف الصفة والعلة فى ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كلاهما كلاً اسم الواحد اذ كل انسان معزى الى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلنا كلاهما كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قل الشاعر

• يا حكم بن المنذر بن الجارود * ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لانهم جمعوا كلاً اسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافاً فتحوا أيضاً ميم حكم لانهم لما أضافوا ابناً كأنهم قد أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة انعقادهما شبه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرئ وحركة النون من ابنم فكما أن الراء من امرئ تابعة للهمزة والنون فى ابنم تابعة للميم كذلك أتبعوا الدال من يازيد بن عمرو النون من ابن لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول وانضاف الى ذلك كثرة الاستعمال فقوي الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الاول ويبدأ بالثانى فيقال ابن فلان ، والوجه الثانى أن تقول يازيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهى لغة قاشية فعلى هذا يكون الالف من عيسى فى قوله (اذ قل لله يا عيسى ابن مريم) على القول الاول فى تقدير مفتوح وعلى القول الثانى فى تقدير مضموم فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا فى غير النداء أيضاً اذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهذا ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهذا ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله • جارية من قيس ابن ثعلبة • ﴾

قل الشارح : قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء أيضاً لا فرق بين النداء وغير النداء فى هذا الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافاً الى علم أو ما يجري مجرى الاعلام من الكنى واللقاب نحو زيد بن عمرو وأبى بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبد الله بن الدمينه فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافاً الى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالثمى الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر فى موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنيهم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى

ابنهم تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فإذا قالت « هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم » فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعتهم وضمة زيد ضمته اتباعاً لضمته اعراب لالك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسماً واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كما المصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول، وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعاً لفتح النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعاً لكسرة النون من ابن عمرو، وقد ذهب بعضهم الى أن التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وان لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين انما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم تحذف ابناً الى علم نحو « هذا زيد ابن أخينا وهذه هند ابنة عمنا » لم تحذف التنوين وأثبت الهمزة خطأ لانه لم يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجملوه خبراً لم يحذف التنوين وأثبتت همزة الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر ، ومثله إن بكراً ابن جعفر وظننت محمداً ابن علي ، وكذلك ان ثبتت فقلت ضربت الزيد بن ابني جعفر أثبت الالف والنون لوجهين أحدهما أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الافراد والثاني أنه لم يبق بالتثنية علماً وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل والغلام ، فأما قوله تعالى (وقالت اليهود عزيز ابن الله) فقد قرئ بالتثنية وبغير التنوين فنون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفاً وقدّر مبتدأ محذوفاً تقديره هو عزيز بن الله فيكون هو مبتدأ وعزيز الخبر وابن الله صفته ، وهذا فيه ضعف لان عزيزاً لم يتقدم له ذكر فيكون عنه ، والاشبه أن يكون أيضاً خبراً الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) يحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ (ولا الليل سابق النهار) ينصب النهار على ارادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسَدِّمٍ وَلَا ذَاكَ كَرِ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلاً بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله « وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر » بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفاً بين علمين نحو قول الشاعر

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ نَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٌ مُدْهَبَةٌ

البيت للاغلب العجلى ، وقيس بن نعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الخطيب

فَإِنْ لَا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا ابْنَ مُهْمَلٍ

ومن فعل ذلك لزمه اثبات الالف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البديل لا الوصف ليخرج

عن عهدة الضرورة •

المنادى المبهم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمنادى المبهم شيئان أى واسم الإشارة فأى يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل ويا أيها قال ذو الرمة ﴿ ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ﴾ واسم الإشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وأنشد سيدي به اخز ز بن لوزان ﴿ يا صاح يا ذا الضامر العنس ﴾ ولعبيد ﴿ يا ذا الخوفنا بقتل شيخه ﴾

قال الشارح : المبهم فى النداء شيئان أحدهما أى والثانى اسم الإشارة فأما أى فنحو قولك يا أيها الرجل وهى أشد ابهاماً من أسماء الإشارة ألا ترى أنها لا تثنى ولا تجمع فتقول يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجل ولذلك لزمتها النعت فى أداة النداء وأى المنادى وهما تنبيه والرجل نعتة ، والاصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيه الالف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعها وتغيير اللفظ عند النداء اذ الغرض أنما هو نداء ذلك الاسم فجاؤوا بأى وصلة الى نداء الرجل وهو على لفظه وجملوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتة ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضاً مما حذف منها ، والذي حذف منها الاضافة فى قولك أى الرجلين وأى التلاميذ والصلة فى نظيرتها وهى من ألا ترى أنك اذا ناديت من قلت يا من أبوه قائم ويا من فى الدار ، وتوصف أى فى النداء بشيئين أحدهما الالف واللام وقد ذكر والثانى اسم الإشارة فنحوا يا أيها الرجل فذا صفة لآى كما وصفت بما فيه الالف واللام وجاز الوصف به لانه مبهم مثله كما تصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، والنكتة فى ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أى من الجنس نحو الرجل واللام فوصفوا به أى فى النداء تأكيداً لمعنى الإشارة اذ النداء حال إشارة والغرض نعتة ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك يا أيها الرجل أنما هو الرجل وذا وصلة كأى قال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

وقال الآخر :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقال ذو الرمة :

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

وقد يستغنون باسم الإشارة عن أى فيوقعونها موقعها فيقولون يا ذا الرجل ويا هذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أى وتلزمها الصفة كما تلزم أياً ولا يجوز فى صفتها الا الرفع كما كانت أى كذلك لانه لا يتم بياذا النداء ههنا لانه فى معنى يا أيها ولا بد من الرجل اذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أياً لانه لم يحذف من اسم المشار اليه شىء كما حذف من أى ، فأما هذا فلها مذهبان

أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم يأياها الرجل والآخر أن تكون مكتفية لانه يجوز أن تقول يا هذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول يا هذا الرجل والرجل بالرفع والنصب ويا هذا الظريف والظريف وأجاز المازني يأياها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه ، فأما ما أنشده من قول الشاعر

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والأقتاب والجلس

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الالف واللام والضاير رفع وان كان مضافا الى العنس لان اضافته غير محضة اذ التقدير يا ذا الذي ضمرت عنسه ، والعنس الناقة الشديدة وأصل العنس الصخرة في الماء قيل لها ذلك لصلابتها ، ومثله يا ذا الحسن الوجه تقديره يا هذا الحسن وجهه ، وذهب الكوفيون الى أن الرواية يا صاح يا ذا ضامر العنس بخفض الضامر ويضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه مثل يا ذا الجملة وتكون ذو بمعنى صاحب وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالالف وفي الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليه والرحل والأقتاب والجلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرجل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير يا الذي ضمرت عنسه ورحله وهذا فاسد ، وسبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر * علفتها تبنا وماء بارداً * فيكون التقدير يا ذا الضامر العنس والمتغير الرحل لان الضرور يدل على تنغير *

قال صاحب الكتاب * وتقول في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا ويا هذان زيد وعمر وزيدا وعمر وتقول يا هذا ذا الجملة على البديل *

قال الشارح : قوله في غير الصفة يعني عطف البيان والبديل فأما عطف البيان فنحو « يا هذا زيد وزيدا » ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو يا لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البديل فان العامل يعمل فيه على تقدير أن يحل محل الاول ويباشر حرف النداء فلذلك تقول يا هذا زيد بالضم لا غير لان تقديره يا زيد ، وتقول في المضاف « يا هذا ذا الجملة » تنصب لا غير في البديل وغيره فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله وقال

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَنِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شبهه بيا الله وهو شاذ *

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان حروف النداء لا تنجام ما فيه الالف واللام واذا أريد ذلك توصل اليه بأى وهذا ، والعلة في ذلك أمران أحدهما ان الالف واللام تفيضان التعريف والنداء يفيد تخصيصا واذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت اليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لان أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الالف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالاسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه ، الثاني ان الالف واللام تفيضان تعريف العهد وهو

معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين ، « فان قيل » فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضوعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر اتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو هذا وشبهه لانه في الموضوعين قصد وايماء الى حاضر ، والوجه الثانى وهو قول المازنى أن أصل هذا أن يشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الاشارة التى كانت فيه وألزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل باسقاط حرف النداء ، فأما قولهم يا الله فالما جاز نداؤه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلمزه الالف واللام ولا تقارقه وتزلان منه بنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم إله ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الاله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعى بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره ألهه بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادغوا اللام الاولى فى الثانية بعد اسكانها ونحوها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التليين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام فى الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فأما قولهم

إِنَّ الْمَنِيَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْأَمِينِ

فردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة ، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارنا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه ، وتشبيهه لزوم الالف واللام فى اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك اذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على النريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالديران والعيوق ولا يجوز نزع الالف واللام منها لانها هى المعرفة فى الحقيقة ، فهما سيان من جهة الزوم والغلبة الا أن الفرق بينهما أنه اذا نزع الالف واللام من النجم تنكر والتسكير فى اسم الله تعالى محال ، وأما « بيت الكتاب » من أجلك * الخ » فشاذ قياساً واستعمالاً فأما القياس فلما فى نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الالف واللام وان لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذى الذى والذى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يا زيد الذى فى الدار ويا هندا التى أكرمتني ويقع صفة لايها نحو قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) * و (يا أيها الذى نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجرى الاعلام كزيد وعمرو ، وأقبح من ذلك قوله فيها أنشده أبو العلاء

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا يَابَا كَمَا أَنَّ تَكْسِبَانَا شَرًّا

وكان الذى حسنه قليلا وصفه بالذنان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر

الذان ؛ ومثله قوله تعالى (قل ان الموت لذي تفرون منه فانه ملائكم) فمائل موصوف الذي معاملة الذي في دخول الغاء في الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كرر المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير * يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * وقول بعض ولده * يا زيد زيد اليمعات الذبل * والثاني أن يضم الاول ﴾

قال الشارح : « اذا كان المنادى مضافاً وكرر المضاف « دون المضاف اليه وذلك نحو يا زيد زيد عمرو فانه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل ويونس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، « فاذا نصبتهما جميعاً » فسيؤويه يزعم أن الاول هو المضاف الى عمرو والثاني تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف اليه قال لانا قد هلمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن الا منصوباً فلما كررته بقي على حاله ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد الى أن الاول مضاف الى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكتفاءً بالثاني ، وقد شبه الخليل ياتيم تيم عدى بقولهم لا أبا لك وذلك أن الابد مضاف الى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الابد بالالف والابد لا يكون اعرابه بالحروف الا في حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم أقعمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف الا تأكيد معني الاضافة ، ومثله * يا بؤس للحرب * البؤس مضاف الى الحرب وأقعمت اللام فلم يكن لها تأثير ، « والوجه الثاني أن يضم الاول وينصب الثاني » وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة بين باسم مضاف اما بدلا واما عطفاً بيان ؛ وأما البيتان اللذان أشدهما فالاول لجرير وهو ياتيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلقينكم في سؤفة عمر

فقد روى على الوجهين المذكورين يريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجا وعدى أخوهم ، يقول تنهوا حتى لا يلقينكم عمر في مكروه أى يؤتمكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينههم عن أذاه ويأمرهم بالانقرار بفضل ، وأما البيت الآخر وهو

يا زيد زيد اليمعات الذبل تطاول الليل هديت فانزل

للبيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول في البيت الاول وهو زيد ابن أرقم وأضافه الى اليمعات لانه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أى انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه *

نداء المضاف الى ياء المتكلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل (يا عباد فاتقون) وقرئ يا عبادى ويقال ياربنا تجاوز غنى وفي الوقف يارباه ويا غلاماه ، والثاء في يأبىت ويأبىت تاء تأنيث هوضت عن اللبائى ألا تراهم يريدونها هاء في الوقف ﴾

قال الشارح : « متي أضافوا المنادى الى ياء النفس » ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا قوم لا بأس ويا غلام أقبل « وقال تعالى (يا عباد فاتقون) » لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد نحو يازيد لانها بمنزلة اذ كانت بدلًا منه وذلك أن الاسم مضاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها الا أن تكون في الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلًا منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومعلّى اذا أضفتها قلت مصطفى ومعلّى فلا يجوز اسقاط الياء منهما لانه لا دليل عليها بعد حذفها ، واذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازه في النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يازيد وتسوغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه * اللغة الثانية اثبات الياء نحو « يا غلامي » وكان أبو عمرو يقرأ يا عبادى فاتقون وقل عبدالله بن عبد الاعلى القرشى

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ لِإِلَهِهِ وَحَدَّكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِهِ قَبْلَكَ

فأثبت الياء لانها اسم بمنزلة زيد اذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالاختار * اللغة الثالثة أن تقول « يا غلامي » بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك والاسكان فيها ضرب من التخفيف * اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفا لانها أخف وذلك أنهم استعملوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فاتقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا « يا غلاما » ويازيديا في يا غلامي ويازيدي واذا وقفوا ألحقوه الهاء لاسكت فقالوا « يا غلاماه » ويازيده اخفاء الالف ، ومن يقول يا غلاماه ويازيده قليل لان الالف بدل من الياء ، وليس الاختيار يا غلامي حتي تبدل منها الالف على أن في لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون في قبي فنا وفي بقي بقا قال الشاعر * وما الدنيا بباقة علينا * يريد بباقية وفي جارية جارة وهو كثير واذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله ، ومنهم من يقول يارب ويقوم بالضم يريدون يارب ويقوم وانما يقولون ذلك في الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمير غير المتكلم علم أنها مضافة الى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لان ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه ، فأما التاء في « يا أبت ويا أمت » فناء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيديويه سألت الخليل عن التاء في يا أبت لاتفعل ويا أمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في خالة وعمّة يعني أنها للتأنيث والذي يدل على أنها للتأنيث أنك تقول في الوقف يا أبة ويا أمة فتبدلها هاء في الوقف كقاعده وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبي ويا أمي فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أبي ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو

قلت في يا خالى ويا عمى يا خالت ويا عمى لم يجوز لانه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول التاء على الأم فلا اشكال فيه لانها مؤنثة وأما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ، وفيه لغات قالوا ياأبت بالكسر وياأبت بالفتح وياأبتا بالالف واذا وقفت قلت ياأبتاه وياأمتاه وحكى بونس عن العرب ياأب وياأم ، فن قال ياأبت بالكسر فانه أراد ياأبى بالاضافة الى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة ، ومن قال « ياأبت » بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل ياطلحة أقبل ووجهه أن أكثر ما يدعى هذا النحو مما فيه تاء التأنيث مرخصاً فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح ولم يعتد بالهاء وأقحموها كما انه لما كان أكثر ما يقول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فاذا ردوا الاهل جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله * كلفني لهم بأيممة ناصب * والوجه الثانى أن يكون أراد ياأبتا فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف كما ان الكسرة تبقى دليلا على الياء ، وأما من قال « ياأبتا وياأمتا » فانه أراد الياء الا انه استثقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفا لانها متحركة مفتوح ما قبلها قال الشاعر * ياأبتا علك أو عساكا * وقال

يا أبتا ويا أبة حسنت إلا الرقبة

وقد كثر لإبدال هذه الياء ألفا قال الشاعر

وقد زعموا أنى جرعت عليهما وهل جرعت أن قلت وياأباهما

وقال رؤبة * ففى ترني بأبا وابنيا * وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال ياأبت بالفتح أنه أراد ياأبتا بالالف قوة

قال صاحب الكتاب * وقالوا يا ابن أمى ويا ابن عمى ويا ابن أم ويا ابن عم وقال أبو النجم يا بنت عمّا لا تلومى واهجى جعلوا الاسمين كاسم واحد *

قال الشارح : اذا قلت يا ابن أخى ويا غلام غلامى فاقياس فى هذه الياءات أن لا تحذف لان النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلام أخى فكما ان الاخ ليس له حظ فى المجىء فكذلك اذا قلت يا غلام أخى ليس للاخ حظ فى النداء والياء انما تحذف اذا وقعت موقعا يحذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الا انه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابن أمى ويا ابن عمى على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاهما للخليل وبونس فالوجه الاول « يا ابن أمى ويا ابن عمى » بانبات الياء قال الشاعر

يا ابن أمى ويا شقيق نفسي أنت خلقة نبي لدهر شديد

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أنبتها كما أنبتها فى يا غلامى واذا ساغ نبوتها فى المنادى كان نبوتها فى المضاف الى المنادى أسوغ والثانى وهو أجودهما أن تثبتها كما أنبتها فى يا ابن أخى وفى

يا غلام غلامى ، والوجه الثانى من الواجهة الاربعة أن تقول « يا ابن أم ويا ابن عم » بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أما بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفت كما تحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلام وحذفت الياء من المضاف اليه وان كانت لا تحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلام غلامى كما تحذف من المضاف اذا قلت يا غلام لان هذا الاسم أعنى يا ابن أم ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز فى نظائره ، والفتحة فى ابن على هذا فتحة اعراب كما انها فى يا غلام غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لانه كالبعض للثانى فالفتحة فى الاول ليست نصبة كما كانت فى الوجه الاول وانما هى بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة وهو مقصود ، ويجوز أن يكون فتح الثانى إتباع الفتحة النون فى ابن وموضع أم وعم خفض بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فنقول « يا ابن أم ويا ابن عم » وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى يا ابن أم بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا الى أم وحذف الياء من الثانى وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامى ، والوجه الثانى أنها لما جعلها كاسم واحد وأضافها الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو يا غلام ويا قوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا ، الوجه الرابع أن تقول « يا ابن أما ويا ابن عما » فتجعل مكان الياء ألفا كما قال * يا بنت عما لا تلومي واهجى * كما تقول يا غلاما فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهى متحركة فتقلب ألفا فاعرفه *

المندوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا بد لك فى المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا وأنت فى إلحاق الالف فى آخره مخير فتقول وا زيدا أو وا زيد والهاء اللاحقة بعد الالف الوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفه ويلحقها عند يونس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة ياعبد المطلباء *

قال الشارح : اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لسكنه على سبيل التفعج فأنت تدعوه وان كنت تعلم انه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرا وأكثر ما يقع فى كلام النساء لضعف احتمالن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع اتوا فى أوله بيا أو وا لمد الصوت ولما كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخر الترنم كما يأتون بها فى القوافى المطلقة وخصوصها بالالف دون الواو والياء لان المد فيها أمكن من أختيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اللهم الا أن يخاف لبس فينثذ لا تغير الحركة فتقول وا زيدا واذا وقفت على الالف ألحقت الهاء فى الوقف محافظة

عليها لغفائها فنقول وا زيدا ويا عمراه فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها فنقول وا زيدا و عمراه تسقط الهاء من الاول لاتصاله بالثاني وثبتتها في الثاني لانك وقفت عليه ، ويجوز أن لاتأني بألف الندبة وتجري لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدل عليه ، « وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ووا غلام زيدا لان المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فان كان المضاف اليه اسما ظاهراً فتحت آخره لاجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف اليه في الندبة لانه لا يجتمع ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لان أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما ان التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضاف اليه ظاهراً ، فان كان مضمراً فان كان المضمّر متكاملاً فلا تخلو ياءه من أن تكون محذوفة وقد اجتزى بالكسرة منها نحو يا غلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فان كانت الاولى فانك تبدل من الكسرة فتحة لاجل الالف بعدها وتقول « وا غلاماه » وان كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الالف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها والوجه الثاني أن لاتحذفها بل تفتحها لاجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى ، وان كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامى فليس فيه الا وجه واحد وهو اثباتها وتحريكها ، وان كان المضاف اليه مضمراً غير ياء النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها اذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف الى مخاطب « وا غلامكاه » فان كان مما يلتبس قلبت الالف الى جنس الحركة قبلها نحو « يا غلامكاه » اذا كان المخاطب مؤنثا اذ لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالذكر ، وكذلك تقول « وا غلامهوه » اذا كان المضمّر غائبا اذ لو قلت وا غلاماه ألتبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه ، « ولا تلحق ألف الندبة الصفة لاتقول وا زيد الظريفاه » عند سيبويه والخليل لان الصفة ليست المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وذهب الكوفيون ويونس من البصريين الى جوازه وقالوا ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الاول اذ ليست الصفة كالمضاف اليه لان المضاف اليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار ان شئت تصف وان شئت لا تصف ، واعلم ان الندبة لما كانت بكاه ونوحا بتعداد ماثر المندوب وفضائله واظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الاكثر من كلام النسوان لضعفن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب الا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم انه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، فلهذا المعنى « لاتندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وارجلاه ولا واهذاه » لابهامهما ويستقبحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وابهامه ولا يستقبحون « وا من حفر بشر زمزماه » لانه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الاعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك ان عبد المطلب هو الذى أظهر زمزم بعد دنورها من عهد اسماعيل عليه السلام بأن أتى في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لاتنزف ولا تهدم ، وتسقى الحجيج الاعظم ، وهي بين الفرث والدم ، فندا عبد المطلب ومعه

الحرف ابته ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين إساف ونائلة فخر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة ، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً اذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته لانه يجوز أن ينادى المذكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه *

حذف حرف النداء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أى قال الله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقال (رب أرني أنظر إليك) وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسناً أحسن إلى ، ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادي ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادى متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل الا بعد اجتهاد أو نائماً قد استنفل في نومه استعمالوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأى يمتد الصوت بها ويرتفع ، فان كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * أزيد أخا ورقاء إن كنت نائراً * لانها تنفيذ تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً ، وقد « يجوز حذف حرف النداء » من القريب نحو قوله * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * ونحو قوله تعالى (يوسف اعرض عن هذا) وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى (رب قد آتيتني من الملك) وقال تعالى (فاطر السموات والارض) وقال (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) وقال (رب أرني كيف تحيي الموتى) وهو كثير في الكتاب العزيز ، وفي الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس لان الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن أنى وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تمذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ، وقوله « يجوز حذف حرف النداء » مما لا يوصف به أى « جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة ؛ ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفاً لأى ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون اجحافاً فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لان هذه الاشياء يجوز أن تكون نعو تا لاي نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيها لان أيا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى قال الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره هلاً لنفسك كان ذا التعليم

وقال الآخر * ألا أيها الباعع الوجد نفسه * فوصف أيا باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام

اذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فنقول يأبها الرجل فلم يجوز حذف ما كان يعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض ، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لاي فاذا حذفت أيا صاريا بدلا في هذا كما صار بدلا في رجل ، وقال المازني في نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به الى غير المخاطب فلما ناديته ذهبت منه تلك الاشارة فعوض منها التثنية بحرف النداء ، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا أقبل علي ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبي في قوله * هندي برزت لنا فهجت رسيسا * وكان يميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبا باضمار أعني بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر ، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الاشارة موصولا نحو قوله

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أى والذي تحمله لينة طليق ، ويحمل قول المتنبي على أن يكون اشارة الى المصدر أى هذه البرزة أو الى الظرف على ارادة المرة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وقد شذ قولهم أصبح لبل وافند مخنوق وأطرق كرا * وجاري لاستنكرى عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب ، وقد التزم حذفه في الهم لوقوع الميم خلفا عنه *

قال الشارح : قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا « أصبح لبل وافند مخنوق وأطرق كرا » يريد ترخيم كروان على قول من قال يا حار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس المبرد الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ، فأما قول العجاج * « جارى لاستنكرى عذيري » * فانه يريد يا جارية فأما رخم فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورة ، « ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به » فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لان المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي * وكذلك المندوب * قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولانهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة في الترنم ، فأما قولهم « اللهم » فهو نداء والضمه فيه بناء بمنزلتها في يازيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا في شعر أشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

لجمع لضرورة بين يا والميم ، وذهب الفراء من الكوفيين الى أن أصله يا الله أمنا بخير الا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا هلم والاصلها المم فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم في الميم كما قالوا ويله والاصل ويل لانه وأما حذفوا وخففوا ، وهو قول واه جداً لوجوه منها أنه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير لانه يكون تكرارا فلما حسن من

غير قبح دل على فساد ما ذهب اليه ، وأيضا فإنه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو اللهم أهللكم ولا تهلكننا لانه يكون تناقضا قال الله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتاج الشرط الى جواب في الآية ولست مسد الجواب فلما افتقرت الى جواب وأجيببت بالفاء دلت على أنها زائدة وليست من الفعل ، واعلم أن سيديويه لا يري نعت اللهم لانه لفظ لا يقع إلا في البداء فهو في منزلة يا هناء ويا ملكمان وفل وليس شيء من هذا بنعت ، وخاله أبو العباس في ذلك وقال اذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى (اللهم فاطر السموات والارض) سيديويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت *

الاختصاص

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيها العصابة جعلوا أيا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأننا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاتوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصابات ﴾

قال الشارح : اعلم أن كل منادي مختص بتخصه فتناديه من بين من يحضرتك لامرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتختصه بذلك دون غيره ، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لا اشتراكها في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركة في الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما تداستوى علمك فيهما ثم تقول ما أبالي أقمت أم تعدت وسواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم فانت غير مستفهم وان كان باللفظ الاستفهام لتشاركهما في معنى التسوية لان معنى قولك لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لا اشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لا اشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى ، والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيها الرجل اذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم اذا عنيت أنفسكم لانك لا تنبه غيرك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل أيها العصابة وتعني بالعصابة أنفسكم والمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا تقول إنهم ففعلوا كذا أيها العصابة ؛ وقولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها العصابة » فأى وصفتهما مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فاذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد واذا كان خبراً فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة اذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال

لأن الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله «أنا أفعل كذا» متخصصاً من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام» وذكر أي هنا وصفته توضيحاً وتأكيذاً اذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ومما يجري هذا الجري قولهم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة إلا أنهم سوغوا دخول اللام هنا فقالوا نحن العرب أقرى الناس للضيف وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميد والمالك لله أهل الملك وأتاني زيد الفاسق الخبيث وقري حمالة الحطب ومررت به المسكين والبائس ؛ وقد جاء نكرة في قول الهذلي

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِ وَشَعْنًا مَرَّاضِعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم *

قال الشارح : اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا في * بنا تميمًا يكشف الضباب * بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولأنه أيضاً * يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف * وما فيه الالف واللام لا يباشره حرف النداء وإذا أرادوا ذلك توصلوا إليه أي ونحوها كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى ، وقوله * مما يجري هذا الجري * يريد مجرى الاول في الاختصاص وإنما فصله من الاول وإن كانا جميعاً اختصاصاً لانهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيها العصابة وأنا أفعل كذا أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * إنا بني منقر * وقول الآخر * بنا تميمًا يكشف الضباب * وذلك الفصل مختص بأي دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء نحو بني فلان وآل فلان وغيرهما من الاسماء ، واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقة وإن كان جارياً مجراه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا المتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذي يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا في قول الشاعر بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولأنه أيضاً يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك في النداء ، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحداً من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب تقصده به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له ، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

أَبَى اللَّهُ الْأَئْتَا آلَ خَنْدِفٍ بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْأَنَامُ وَيُبْصِرُ

قال خندف هم النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقري الناس للضيف فالعرب هم نحن ، ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باضمار أريد أو أعنى أو أختص فلاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمحاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم ، فن ذلك « الحمد لله الحميد والملاك لله أهل الملك » وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول « أتاني زيد الخبيث الفاسق » ومنه قراءة من قرأ « وامراته حمالة الحطب » بالنصب على الذم والشتم ؛ ومن ذلك « مررت به بالبائس المسكين » فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعنا لان المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باضمار أعنى وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه *

الترقيم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ومن خصائص النداء الترقيم الا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء ، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغنا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطين يقولون يا غاذا ويا جارى لاتستكرى ويا ثيب أقبلي ويا شاذى ، وأما قولهم يا صاح وأطرق كرا فن الشواذ *

قال الشارح : انما قال « ومن خصائص النداء الترقيم » لان الترقيم المطرد انما يكون في النداء وفي غير النداء انما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ماسياتى بيانه ولذلك قال « الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء » جعله خاصة للنداء ، والترقيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم اذا كان ليما ضعيفا والترقيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ

يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحب في النساء ، « والترقيم له شروط » منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخوا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في باقوم على ماسبق ، « ومنها أن يكون علما » لان الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحبيب وقد تقدم علة ذلك في فصل الاعلام « ومنها أن يكون مفردا غير مضاف » لان الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء وكان الترقيم انما يسوغه النداء جاز ولما كان

المضاف والمضاف اليه جاريتين على الاهراب في النداء كجرهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجر فيهما هذا مع عدم السماع والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد نحو يا حار ويا عام ، وذهب الكسائي والفراء الى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتاً لم يعرف قائله

أَبَا عُرُو لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ

وقال زهير

خُذُوا حَيْدَرَ كَمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْفَيْبِ يُذَكَّرُ

فرخم المضاف اليه فيهما وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة لان المضاف اليه غير مئادى « ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف » وذلك لان أقل الاصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالاربعة وقربته من الثلاثة تخفيفاً له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الابنية واذا حذفت من الاربعة بلغت الثلاثة واذا بلغت الثلاثة لم يجر أن تحذف منه شيئاً لانه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلغه لانها هي الغاية ، فأما « ما كان فيه هاء التأنيث » فيجوز ترخيمه وان كان على ثلاثة أحرف لانه بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضر موت ورامهرمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين معتلاً كيد ودم لانه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيها كان فيه هاء التأنيث العلمية بل يجوز في الشائم كما يجوز في الخاص ، وأما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وان لم يكن علماً نحو « يائب وباعض » في ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنه كاسم ضم الى اسم ولان تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبداً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول ألى التأنيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتأنيث نحو قلت هند وتدخل المذكر نو كيداً ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير ، فاذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائعاً كان أو خاصاً تقول في الخاص ياسلم أقبل وفي مرجانة يامرجان أقبل وفي النكرة قالوا « يا عاذل أقبل » يريدون عاذلة وقالوا ياجاري يريدون ياجارية قال العجاج « جارى لا تستنكرى عذرى » أراد ياجارية وقالوا « يائب » في يائبة وهي الجماعة وقالوا « ياشا ارجنى » وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقيمى في البيت ، وقولهم هنا ياشا إنما هو على لغة من قال ياحار بالكسر فأما من قال ياحار بالضم فقياسه ياشاه برد الهاء الى هي لام بعد حذف تاء التأنيث لثلاث يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عريم النظير ، واعلم انهم قد قالوا « يا صاح » وهم يريدون يا صاحباً وقالوا « أطرق كرا » وهم يريدون كروناً فرخم على لغة من قال ياحار بالضم كأنه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحققا الضم فقلت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال ياحار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لان المحذوف مراد ، وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً

فالتحليل لما ذكرناه من ان الترخيم بابه الاعلام وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم يا صاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كرا شذوذ من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو يا أيها الكروان والوجه الثاني انه رخه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتبار ثم اما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقى كانه اسم برأيه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال على الاول يا حار يا نمر يا بنو في المسمى يبنون وعلى الثاني يا حار يا هرق ويا نمر ويا بنو * قال الشارح : اعلم ان الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم ان كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء وصحراء حمير وصحير وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن بصدد فسرده وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء، وقوله « على سبيل الاعتبار » يعني من غير علامة موجبة وإنما ذلك النوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير اذا مات من غير علامة قال أمية مَن لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسُ وَالْمَرْءُ ذَاتُهَا

يقول من لم يمُت شاباً طرأاً يمُت لعلة الكبر والهرم لابد من ذلك « ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما وهو الاكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه إيداناً وإشعاراً بآرائه والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى الاسم كأنه قائم برأيه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه الاول في حارث يا حار وفي أمية يا أمام وفي برن يا برث وفي هرق يا هرق وفي نمر يا نمر وفي بنون اسم رجل يا بنو لا يغير الاسم بعد الحذف ، وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ما كن فرعم أن ترخيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلها يحذف حرفين نحو ياهر ويا سب قال وإنما كان كذلك لثلاث يشبه الادوات يعني الحروف نحو نعم وأجل والاسماء غير المتمكنة نحوكم ومن وهو قول واه لأننا اتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر وإنما فعلنا ذلك لأننا قدرنا ثبوت المحذوف وكال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يحذفها النداء مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقي على حاله من الحركة كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوبا كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً كذلك هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كاه واذا كان ذلك كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما لو كان المحذوف باقياً لان الثابت حكماً كالثابت لفظاً ولو اعتبر إلباسه بالادوات في حال سكونه لوجب أن يعتبر إلباسه بالمضاف في حال كسره وهذا واضح ؛ « ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار » وفي أمية يا أمام وفي برن يا برث كاه بالضم إلا أن الضمة في برث غير الضمة الأصلية إنما هي ضمة النداء وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة وتقول في ترخيم

نود وبنون علماً يأنى ويأبى لئلا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحنة هذا الوجه أنك لما رخنه وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقي وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك في يد ودم فضم كسائر الاسماء المناداة المفردة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كالتين في أعجاز أسماء مروان وعثمان وطائفي وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكمله فقبل يابخت وياعر ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعسرويه وسيدويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شراً وبرق نحره فلا يرخم ﴿

قال الشارح : اعلم أن « المرخم يكون مفرداً أو مركباً والمفرد على ضربين أحدهما مالا يحذف منه في النداء إلا حرف واحد » نحو قولك في عامر وحارث وشبههما ياعلم ويا حارث ويجوز فيه الضم والكسر قال مهمل
يا حارث لا تجهل على أشياءنا إنا ذوو السوريات والأحلام

وقال زهير

يا حارث لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سورة قبلي ولا ملك

ينشدان بكسر الراء وضمها ، وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يامال ليقتض علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترقيم فقال ذلك لانهم لا يقدرون على التلظظ تمام الكلمة لضعف قواهم ، « والثاني ما يحذف منه في الترقيم حرفان وذلك شيان أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا معاً » فن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميتهم مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا للتأنيث نحو حمراء وصحراء اذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم ياء النسب نحو بصرى وطائفي اذا سميت بهما ، وتقول « في ترقيم ما في آخره ألف ونون » يامرو وياسعد ويامسلم قال الشاعر

يامرو إن مطيتي محبوسة
ترجو الحياة وربها لم ييأس

وتقول « فما كان في آخره ألفا للتأنيث ياحمر أقبل ويا صحر في حمراء وصحراء علمين ويأسم في أسماء اسم امرأة قال الشاعر

فبي فانظري يا أسم هل تعرفينه
أهذا المعيري الذي كان يذكرك

فأسماء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله وسماء من الوسامة وهي الملاحاة فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهي وناة ويحتمل أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أهما وقلبت الواو الاخيرة همزة بعد قلبها ألفاً على حد كساء وشقاء وسمى به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورخم فحذف الحرف الاخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور وعمار اذا رخوا ، وتقول « فما كان في

آخره ياء النسبة « ياطائف ويا بصر ترخيم طائفى وبصري علمين تحذف الحرفين معاً لانهما زائدان زيداً معاً معنى واحد فنزلة الزيادة الواحدة فلما زيداً معاً حذفاً معاً ، وأما الثانى مما يحذف منه حرفان فى الترخيم وذلك « ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد » فانك تحذف الاصل وما قبله من الزائد معاً وتجريهما معاً مجرى الزائدين اذا بقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور ومسكين وتقول يامنص وياعم ويامسك وذلك لانهما جريا مجرى الزائدين وذلك من حيث أن الاصل يحذف للترخيم لانه طرف كما يحذف الزائد الثانى من مروان ونحوه وقبله حرف مد كما كان قبل النون فى مروان كذلك فقد ساوى الاصل والزائد قبله الزائدين من الجمة المذكورة فجريا فى الحذف مجراها ، ولو كان قبل الحرف الاصلى زائد غير مدة لم يحذف لمفارقة الزائد الاول فى مروان وحراء وذلك لوسميت بسنور وبرذون لقلت فيمن قال ياحار بالكسر ياسنو اقبل ويا برذو اقبل وعلى قول من قال ياحار بالضم وياسنا ويا برذا فقامت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واما « المركب » فأمره فى الترخيم كأمر تاء التأنيث تحذف الكلمة التى ضمت الى الصدر رأساً كما تحذف تاء التأنيث « فتقول فى بخت نصر اسم رجل يابخت » يحذف الاسم الاخير لا غير كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يامر جان فلا تزيد على حذف التاء وفى حضرموت ياحضر وفى مارسرجس يامار « وفى عمرويه ياعمرو وفى سيبويه ياسيب وفى المسمى بخمسة عشر يا خمسة » جعلوا الاسم الآخر بنزلة الهاء فى نحو تمر اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التأنيث فتقول حضرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تمريرة وطريفة ، ومن ذلك النسب فانك تقول فى النسب الى حضرموت حضري والى معدى كعب معدى كما تقول فى النسب الى البصرة بصري والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا بنات الاربعة بالخمسة كما أن الاسم الثانى لا يالحق الاسم الاول بشئ من الابنية ، وأيضاً فان الاسم الثانى اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كذلك اذا دخلت الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمريرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم كما يحذفون منه تاء التأنيث وكان الحذف فى الترخيم أجدر اذ كان يحذف فى الترخيم ما لا يحذف فى الاضافة ألا ترى أنك تقول فى جعفر ياجعف فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب جعفرى فتثبتها واذا ساغ حذف ما ثبت فى الاضافة فى الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى ، ولو رخت اثنا عشر علماً لقلت ياثن فتفتح النون على قول من يقول ياحار بالكسر ومن يقول ياحار بالضم قال ياثن لان عشر ههنا بنزلة النون من اثنتين وأنت لو رخت اثنان لقلت ياثن ، وأما ما يحكى من نحو « نابط شراً وبرق نحره » ونحوها فانه لا يرخم لان النداء لم يؤثر فيه وانما هى جمل محكية والترخيم انما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخت هذا لرخمت رجلاً يسمى

يقول هنثرة يادار عبلة بالجواء تكلمى ومع ذلك فانه لا يجوز لانها جمل محكية الاعراب لا حظ للبناء فيها فاعرفه *

حذف المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

وفي التنزيل أَلَا يَا سَجْدُوا ﴿

قال الشارح : اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم « يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد » فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لانه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد ويأويج لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه انساناً ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لانه هناك مدعو ولذلك نصبه اذ كان مضافاً والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة على حد زيادتها في لا أبالك ولا تزداد هذه اللام الا في هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيهاً لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد وويل له وويج له ، وأما بيت الكتاب الذى أنشده « فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادي محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لنصبها لانها مضافة ، قال سيبويه فيالغیر اللعنة يشير الى ان المنادى محذوف وهو غير اللعنة ، ويروي والصالحون والصالحين مرفوعاً ومخفوضاً فالنقص أمره ظاهر وهو المعطف على لفظ اسم الله فنقص المعطوف الثانى كما خفض المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * يرفع المظلوم على الصفة للمعقب على المعنى ، والوجه الآخر أن يكون معطوفاً على المبتدأ الذى هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بإعرابه على حد واسئل القرية أي أهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فمن كسر كان كعمران وحطان ومن فتح كان كعحطان ومروان ، وقوله تعالى (أَلَا يَا سَجْدُوا) فقد قرأها الكسائي أَلَا خفيفة وقرأها الباقون بالتشديد فن خفف جعلها تنبيهاً ويا نداء والتقدير أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيهاً ولا منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيداً لان الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

أَلَا يَا اسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنَى بَدْرٌ وَإِنْ كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ

وأما قراءة الجماعة فعلى أن أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فأعرفه *

التحذير

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن المنصوب بالالزام اضماره قولك في التحذير اياك والاسد أى اتق نفسك أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك ونحوه رأسك والخائط وما ز رأسك والسيوف ويقال اياى والشر واياى وأن يحذف أحدكم الارب أى نحى عن الشر ونحى الشرعى ونحى عن مشاهدة حذف الارب ونحى حذفها عن حضرتى ومشاهدتى والمعنى النهي عن حذف الارب﴾

قال الشارح : قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تحذر اياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت اياك باعد أو اياك نح واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى بإياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة ، فن ذلك قولهم اياك والاسد فاياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره اياك باعد واياك نح وما أشبه ذلك والاسد معطوف على اياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا ، « فان قيل » كيف جاز ان يكون الاسد معطوفا على اياك والعطف بالواو يقتضى الشركة فى الفعل والمعنى ألا تترك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورا مخوفا كما كان الاسد محذورا مخوفا فالجواب ان البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالاضافة الى شيء وقريبا بالاضافة الى شيء آخر غيره وههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا فى البعد ، وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل فى المفعولين وان اختلف معناهما ألا تترك تقول أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل اليهما تعديا واحدا وان كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وان كان الفعل قد تعدى اليهما الا ان تعديه الى الاول بنفسه والى الثانى بحرف « فان قيل » هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول اياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدى الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو اياك والاسد واياك من الاسد فتكون قد عديته الى الاول بنفسه ثم عديته الى الثانى بحرف جر « فان قيل » فهل جاز حذف حرف الجر فقلت اياك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحو قوله

فَايَاكَ اِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَانَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

والمراد والمرء بحرف العطف أو من المرء محذوف حرف الجر وسيبويه ينصب المرء بفعل غير الفعل الذى نصب اياك كأنه لما قال اياك اياك اكتفى ثم قال اتق المرء أو جانب المرء ، وقوله « أى اتق نفسك

أن تتعرض للأسد والاسد أن يهلكك » فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته ؛ ومن ذلك قولهم « رأسك والحائط » فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقولك استوى الماء والخشبة ، ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقدير بن أي اتق رأسك أن يدق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر ، فإذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل قبلاً لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم « ماز رأسك والسيف » فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذي خوطب بهذا مازناً ولكنه من بني مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كراماً أسرى بجير القشيرى فجاءه قنعب البربوعى ليقته فقتله فنهى المازنى منه فقال للمازنى ماز رأسك والسيف سماه مازناً اذ كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازنى ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف ياءى النسبة كما تقول ياطائف في ياطائفى فبقى مازن ثم رخم ثانياً ومثله في الترخيم كثير ، « وقالوا ايى والشر » وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول له ايى باعد عن الشر ويوقع الفعل المقدر عايه فيجىء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل اذ كان الفعل عاملاً في الاول ، ومثله « ايى وأن يحذف أحدكم الارنب » يعنى يرميه بسيف أو ما أشبهه فأن في موضع نصب كأنه قال ايى وحذف أحدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه ايى واياكم ودل عليه قوله وان يحذف أحدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف أحدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يحذف حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يحذف في المصدر الصريح فاعرفه •

قال صاحب الكتاب « ومنه شأنك والحج أى عليك شأنك مع الحج وامراً ونفسه أى دعه مع نفسه وأهلك والليل أى بادرهم قبل الليل ومنه عذيرك أى أحضر عذرك أو عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك أى ولا أتوهم زعماتك وقولهم كليهما وتمراً أى اعطى وكل شيء ولا شئمة حر أى اتت كل شيء ولا ترتكب شئمة حر »

قال الشارح : اعلم ان قولهم « شأنك والحج » هو بمنزلة رأسك والحائط في تقدير العامل أى خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحج وكذلك « امراً ونفسه » كأنك قلت دع امراً ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيداً ، وأما قولهم أهلك والليل فعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الاعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة ، ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفاً على الالهل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لان معنى المبادرة مسابقتك الشيء الى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل الى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الاسد ، وأما قولهم « عذيرك » فهو مصدر كالعذر يقال لمن جنى جناية واحتملت منه عذيرك من فلان قال الشاعر

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوباً ومرفوعاً فالنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذرك أو أخضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح اظهار الفعل لانه أقبح مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال ، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده ومعناه من يذرنى في احتمالي اياه ، وقال بعضهم ليس العذير مصدراً وإنما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعف أن يكون مصدراً بمعنى العذر قال لان فعلاً لم يأت في المصادر الا في الاصوات نحو الصهيل والصرير فاذا قال عذيرك على معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أخضرك ، وهو مذهب سيديويه وهو الصواب لانه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل على أنهم قد قالوا وجب القلب وجيباً فجاء المصدر على فعيل في غير الاصوات فجاز أن يكون هذا منه ، وأما قولهم « هذا ولا زعماتك » قال ذو الرمة

أَقْدَ خَطَّ رُومِيٍّ وَلَا زَعْمَاتِهِ لِعُتْبَةَ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك أى مازعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى هو أتوهم وشبهه لانه جرى مثلاً والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغير ، وقالوا « كليهما وتمراً » وبرى كليهما وتمراً وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما الخير جميعاً وزيادة عليهما فن نصب فباضمار فعل كأنه قال أعطى كليهما وتمراً ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما الى ثابت وزدني تمراً والنصب أكثر ، وقالوا في مثل « كل شيء ولا شتيمة حر » وبرى بنصبهما جميعاً ورفع الاول ونصب الثانى فن نصبهما فباضمار فملين كأنه قال أئت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الاول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أم ولا تشتمن حرأ أى كل شيء محتمل ولا تشتمن حرأ ومثله كل شيء ولا هذا أى أيت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها أمثال •

قال صاحب الكتاب ✽ ومنه قولهم انته أمرأ قاصداً لانه لما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه قال الله تعالى (انتهوا خيراً لكم) ويقولون حسبك خيراً لك ووراك أوسع لك ومنه من أنت زيدا أى تذكر زيداً أو ذا كراً زيداً ✽

قال الشارح : أما قولهم « انته أمرأ قاصداً » فان أمرأ منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائت أمرأ قاصداً فلما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه لان النهى عن الشيء أمر بضده الا انه ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكثر استعماله كثرة الاول ، فأما « قوله تعالى انتهوا خيراً لكم » وما كان مثله نحو قوله تعالى (فآمنوا خيراً لكم) فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التي قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتهوا وآمنوا خيراً لكم وائتوا خيراً لكم هذا مذهب سيديويه والتحليل قال سيديويه لانه حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتى الخير ، الثانى وهو مذهب الكسائى انه منصوب لانه خبر كان محذوفة

والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيراً متصلاً بالاول ومن جمله ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال انتهوا انتهاء خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم ، ومن ذلك « حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك » فهذان المثالان من قبيل الاول فقولك حسبك أمر كأنك قلت أكف عن هذا الأمر واقطع واثت خيراً لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذي هو وراءك واثت مكاناً أوسع لك فالاول منهى عنه والثاني مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضاً من اللفظ بالفعل ، ومما جاء منصوباً باضمار فعل لم يستعمل اظهاره قولهم « من أنت زيدا » وأصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمى يزيد وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك فقيل له من أنت زيدا على جهة الانكار كأنه قال من أنت تذكر زيدا أو ذا كرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر في كلامهم حتي صار مثلاً ولانه قد علم أن زيدا ليس خيراً فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك الا جواباً كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذا كرا زيدا ، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من أنت زيد فيكون خيراً عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد « فان قيل » كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعاً على حد واسأل القرية ، والنصب أجود لانه أقل اضمحاراً ونجوزاً لانك تضرع فعلاً لا غير وفي الرفع تضرع مبتدأ وتحذف مضافاً فكان مرجوحاً لذلك ، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا أطرى فانك ناعلة والصيف ضيقت الابن فتخاطب الرجل بهذا وان كان اللفظ للمؤنث وانما يقال للرجل ذلك على معني أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا ، وربما صرح باسمه فقيل من أنت عمراً على التشبيه بالمثل *

قال صاحب الكتاب * ومنه مرحباً وأهلاً وسهلاً أي أصبت مرحباً واثت أهلاً لا أجنب ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً وان تاتى فأهل الليل وأهل النهار أي فانك تاتى أهلاً لك بالليل والنهار * قال الشارح : « مرحباً وأهلاً وسهلاً » فانتصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيويوه فقال تقديرها رحبت بلاك وأهات وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فردة الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرن تراباً وجندلاً بتربت يدك وجندلت وانما الناصب له أصبت تراباً وجندلاً على حسب المعنى المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن الا في موضع الدعاء به ألا ترى أن الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحباً وأهلاً فليس يريد رحبت بلاك وأهلت وانما يريد أصبت مرحباً وسعة وأنساً عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلاً كأنه قال أصبت سهلاً أي مكاناً سهلاً لا حزناً وخشونة ، ونظير ذلك أنك اذا رأيت رجلاً يسدد سهماً فتقول القرطاس والله أي أصبت القرطاس على طريق التغلؤل والحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلاً قاصداً مكاناً وطالباً أمراً قلت مرحباً

وأهلاً وسهلاً أى أدركت ذلك وأصبته فخذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ، ويقول الراد وبك وأهلاً وسهلاً فإذا قال وبك وأهلاً وسهلاً فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلاً وسهلاً ولذلك عطف وإذا قال وبك أهلاً فانما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كان الرحب والسعة قد استنقرا استقراراً يغنيه عن الدعاء فإذا رددت فانما تعني أنك لو جئتنى لكنت بمنزلة من يقال له هذا إذا لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلاً لان الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وانما جئت بك في قولك وبك أهلاً ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لانه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك سقياً لك كذلك وتقديره سقاك الله سقياً ولك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجىء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أى هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ محذوفاً ومرحب الخبر قال طفيل الغنوى

وبالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةَ قَوْلُهُ لِمَلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضر هو ما يظهر يريد أنه إذا رفع أضمر مبتدأ فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصبت لانك في حال النصب تضر فاعلاً والفعل ليس بالاسم الظاهر وقالوا « ان تأتني فأهل الليل وأهل النهار » على معنى فانك تأتى أهل الليل وأهل النهار أي تأتى من يكون لك كالأهل بالليل والنهار فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي إذا حذروه الاسد والجدار المتداعى ويطاء الصبي ومنه أخاك أخاك أي الزمه والطريق الطريق أي خله ، وهذا إذا نفي لزم اضمار عامله وان أفرد لم يلزم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك في التحذير « الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي » والطريق الطريق اذا كنت تحذره من الاسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه اذا كان في طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق الخوف أن يمر فيه ، وكذلك قالوا في الاغراء « أخاك أخاك » وانتصاب هذه الاسماء بفعل مضمرة تقديره اتق الاسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب الصبي لئلا يطأه وخل الطريق والزم أخاك فحذفت هذه الافعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال وما جري من الذكر عليها ، « فإذا كرروا هذه الاسماء لم يبرز ظهور هذه الافعال العوامل فيها » لان المفعول الاول لما كرر شبه بالفعل فأغني عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء جعلوا الاول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل ، « فلو أفردت جاز ظهور العامل » فإذا قلت الاسد الاسد لم يبرز أن تقول اتق الاسد الاسد أو جانب ولو أفردت فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فتقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك اذا قالوا الصبي الصبي لم يبرز أن تقول باعد الصبي الصبي أو جانب الصبي الصبي وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل الطريق الطريق وإذا قلته مفرداً حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر

خَلَّ الطَّارِقُ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَأَبْرُزَ بِرِزَّةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

واعلم أن هذه الاسماء المنصوبة على اضمار الفعل ان كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الافراد وان كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيايته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن في نحو سقيا ورعياً وشبههما ضميرين لانهما في معنى سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ، وهو وان كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وتراك لان هذه الاشياء تجري مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقياً ورعياً معربة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله في أمرى ونحو ذلك تصب ان شاء الله *

ما أضمير عامله على شريطة التفسير أو الاشتغال

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * ومن المنصوب باللازم اضماره ما أضمير عامله على شريطة التفسير في قولك زيداً ضربته كأنك قلت ضربت زيداً ضربته الا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

ومنه زيداً مررت به وعمراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقي ولا بست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود *

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت «زيداً ضربته» فانه يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه ، فان حذف الهاء وأنت تريد فقلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف لان الهاء وان كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيداً ضربته وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التمدي فلم يجوز أن يتعدى الى زيد لان هذا الفعل انما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يجوز أن يعمل فيه أضميره فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسر هذا الظاهر فلم يجوز أن يجمع بينهما لان أحدهما كاف فلذلك لزم اضمار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلاً زيد أضمر الرجل في نعم وجملت النكرة تفسيراً له ولم يجوز اظهار ذلك المضمير اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذا تعدى الى ضميره كان متعدياً اليه وهو قول فاسد لان ما ذكره وان كان من جهة المعنى صحيحاً فانه فاسد من جهة اللفظ وكما يجب مراعاة المعنى

كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير أن من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديده الى ضميره واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى الى آخر ؛ والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول « زيدا مررت به » فنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان مررت لا يتعدي الا بحرف جر ، فأما قوله

« اذا ابن أبي موسى بلالا الخ » فالبيت لذى الرمة وقبله

أَقُولُ لَهَا إِذَا شَمَرَ اللَّيْلُ وَاسْتَوَتْ بِهَا الْيَدُ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْهَا الْحَرَارُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبد الله ابن قيس الأشعري ؛ والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال اذا بلغت ابن أبي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال اذا بلغ ابن أبي موسى لان اذا فيها معنى الشرط فلا يليها الا فعل هذا هو الوجه ؛ والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول اذا أوصلتني الى بلال استغنيت عنك لاني أستغني به عن الرحيل الى غيره ، وتوله « فقام بفأس بين وصايك جازر » دعاء ولولا ذلك لم يجوز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيد أتيت به ولا يجوز فأنته وتقول إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه لان فيه دعاء ، والوصل بالكسر واحد الاوصال ، وقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبيله اذا أوصلته الى مقصوده ومطلوبه أن يعامها بالحسن وينظر اليها لا أن ينحرها فهو اذا الى الهجاء أقرب والحق أنه مديح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك ، ومثله قول الشماخ

إِذَا بَلَّغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتَيْنِ

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

فأما قولهم زيدا مررت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر الا أن النصب ههنا أضعف منه في قوالب زيدا ضربته لانك اذا قلت زيدا مررت به أضمرت فعلا على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا أو جعلت زيدا على طريقي لانك اذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به واذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قوالب زيدا مررت به يكون الظاهر دالا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة واذا ضعف النصب قوى الرفع ، ومثله قوالب « عمرا لقيت أخاه وبشرا ضربت غلامه » في جواز النصب لان الفعل اذا وقع بشئ من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمت عمرا اذا أوصلت الاكرام الى غيره بسببه فاذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبت الاخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لا بست زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربت لان ضربت الثاني ليس واقعا على ضميره وانما هو واقع على الاخ والنصب ههنا أضعف منه في مررت بزيدا واذا ضعف النصب قوى الرفع فاذا الرفع في زيد لقيت أخاه أقوى من الرفع في قولك زيد مررت به والرفع

في قولك زيد مررت به أقوى من الرفع في قولك زيدا ضربته ، قل سيبويه النصب عربي جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب في زيدا ضربته عربي فصيح في كلام العرب والرفع أجود لأن الرفع لا يفتقر الى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر الى اضمار فعل وفاعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ثم انك ترى النصب مختاراً ولازماً فالتحتم في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) ﴾

قال الشارح : يريد ان المسائل التي تقدمت وهي زيد ضربته وعمرو مررت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره ، قال « فالتحتم في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ » وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني فاذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الاولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الاولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمرا كلمته اذ النرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ، قل الله تعالى (والقرم قدرناه منازل) فرفع القمر ههنا لان قبله (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) وهو مرفوع بالا ابتداء وقال الله تعالى (وكل انسان أزمان طائره في عنقه) فنصب كلا لان قبله فعلا وهو (وجعلنا الليل والنهار آيتين) وأضرله فعلا نصبه به ثم عطفها على الاولى لتشاكلها في الفعلية واذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزا كان مع تقدمه مختاراً اذ فيه تشاكل الجملتين من غير تقضى للمعنى ، قال الله تعالى (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضمار يعذب الظالمين أو بهين ، وقل تعالى (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) نصب فريقاً لان قبله فريقاً هدى ونظائره في القرآن كثيرة ، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وان كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمداً كرمته لم تحتفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا اذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه الا الرفع *

قال صاحب الكتاب ﴿ فأما اذا قلت زيد لقيت أباه وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات وجهين ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وعطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمرو كلمته لانه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرفه الى النصب فعجز كحاله لو لم تتقدمه جملة أصلاً ، فأما اذا كان الكلام مصدراً بفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على اضمار فعل على ما أصلناه ، فإذا

قلت زيد لقيته ففيه جملتان احدهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر وهي زيد لقيته بكاملها والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو لقيته وهي الجملة الصغرى فالجملة الاولى لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الاعراب لانها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في زيد قائم وشبهه واذ قد تقرر ذلك فأنت اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته كنت في عمرو بالخيار ان شئت رفعتهم وان شئت نصبتهم لانه قد تقدمه جملتان احدهما اسمية وهي قولك زيد لقيته بكاملها والثانية قولك لقيته فان عطف على الجملة الاسمية رفعت عمرو لان صدر الجملة اسم وان عطف على الجملة التي هي لقيته نصبت لان صدر الجملة فعل وليس احدهما أولى من الاخرى فهذا معنى قوله « ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه » يعني ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب ، قال « لان الجملة الاولى ذات وجهين » يعني انها مشتتة على جملة اسمية وجملة فعلية فهي ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه اشكال وذلك انك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته لم يجوز حمل عمرو كلمته على لقيته وذلك لان لقيته جملة لها موضع من الاعراب ألا ترى انك تقول زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجوز اخلاؤه من المائد الى زيد اذ الهاء في ضربته انما تعود الى عمرو فان جئت بمائد فيها فقلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة فالهاء في ضربته تعود الى عمرو والهاء في عنده تعود الى زيد ولا شك انه انما لم يذكر ذلك لانه معلوم فلم يحتاج الى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ✽ فان اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام الى الابتداء كقولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الاولى جذعة وفي التنزيل (وأما عمود فهديناكم) وقرئ بالنصب ✽

قال الشارح : يعني بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذلك « اذا وجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام الى الابتداء » صار الاختيار فيه الرفع ويصير المعتبر من قبيل المانع وذلك قولك « لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به » ورأيت زيدا واذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع هنا هو الوجه المختار وان كان قد تقدمت جملة فعلية لان أما واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثاني على الاول وانما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما انك اذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما واذا التي للمفاجأة لانها بمنزلة كلام مبتدأ ، ومن قال زيدا ضربته وان لم يتقدمه كلام فينصب وان كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله « عادت الحال الاولى جذعة » أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام ، فأما قوله تعالى (وأما عمود فهديناكم) فالقراءة بالرفع على الابتداء وان كان قبله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا) لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما عمود فهديناكم بالنصب ، وليس ذلك على حد زيد ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز

يختار له والذي حسنه عند هذا القارى مافى أما من معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه *
قال صاحب الكتاب * والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام
كقولك أعبد الله ضربته ومثله أسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس
عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به *

قال الشارح : والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه مطلقا على فعل وذلك إذا
ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فلاختيار نصب الاسم باختيار فعل
وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك « أعبد الله ضربته » وأعمرأ مررت به وأزيدا ضربت أخاه
النصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باختيار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت
عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي
يقدر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختار كما كان لرفع مع الابتداء مختارا ، وأما الرفع مع الاستفهام
لجائز بلا ابتداء وما بعده الظاهر إلا أنه مرجوح وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام فى
الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن السؤال إنما يكون عما وقع التشكك فيه وأنت إنما تشكك فى الفعل
لا فى الاسم ألا ترى أنك إذا قلت أزيدا ضربته فأنما تشكك فى الضرب الواقع بزيد ولست تشكك فى ذاته
فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذى دخل من أجله ، وإنما
دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لأن المبتدأ والظهير قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فإذا
استفهمت فأنما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه ، وأما « أسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم
وأزيدا سميت به » فإن الاختيار فى أسوط وألخوان وأزيدا النصب وذلك أنك إذا قلت ضرب زيد
بالسوط وأكل اللحم على ألخوان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات فى موضع
نصب وذلك أنك أقت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور فى موضع نصب وحل محل قولك مرزيد
بعمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الأسماء وقد تقدمت الأسماء وجب
أن تنصبها لأن الحروف التى اتصلت بكنائياتها فى موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به ، والذي يدل
على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الأسماء الأولى
إلا منصوبة وذلك نحو أسوط ضرب وألخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يتكلم به لم يكن إلا كذلك
لأن للفعل الواحد لا يرفع اسمين فإذا رفعت أحدهما فلا بد من نصب الآخر ، وأما قولهم « أزيدا أنت
محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه » فيختار فيهما النصب لمكان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم
الفاعل واسم المفعول مجريان مجرى الفعل فى عمله فقولك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه
وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل
للتأنيب فكذلك تفسر باسم الفاعل فى قولك أزيدا أنت ضاربه لانه فى معناه والتنية التنوين والانفصال
فالضمير وإن كان مجرورا فى اللفظ فهو منصوب فى الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن
ينذهب إلى أن الضمير فى موضع منصوب البتة ، وكذلك إذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا

أنت مكابر عليه فحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فحبوس في معنى تحبس ومكابر في معنى تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل يفسره حبوس ومكابر كأنك قلت أنتنظر زيدا أنت حبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من حبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع الى أنت يقوم مقام الفاعل اذ كان في معنى تكابر وتحبس ، فان لم يجر اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت حبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أو غلامه وما أشبههما من الاسماء *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لان الآخر ملتبس بالاول بالمعطف أو الصفة ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه » فيختار فيه النصب أيضا لان الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالي في أى موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فاذا قلت أزيدا ضربت عمرا وأخاه فعمرو والاخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لان اتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه أيضا النصب لان قولك في داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيمنحه نعمت لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الاول اذ كان في جملته عائد اليه ، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فمقطعتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يجوز ذلك قولك أزيدا ضربت عمرا وضربت أباه لان قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الاولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها *

قال صاحب الكتاب ﴿ فان قلت أزيد ذهب به فليس الا الرفع ﴾

قال الشارح : وأما قوله « أزيد ذهب به » فليس فيه الا الرفع لانك اذا قلت ذهب بزيد فالباء وما علمت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لانه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل الا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لان الذي اتصلت به كنيته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لان كنيته قد اتصلت بمرفوع وهو الاخ ، وارتفع زيد في قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر بأنه فاعل فعل محذوف ، وان أسندت الفعل في قولك أزيد ذهب به الى مصدره كان الجار والجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لان ضميره في محل نصب وهذا لاختلاف فيه بين أصحابنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع بعد اذا وحيث كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك اذا الزمانية وحيث اذا وقع بعدها اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك « اذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأعطاه » لان فيهما معنى المجازاة والمجازاة انما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديره اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمه وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لان قولنا اذا عبد الله تلقاه يوجب الاوقات المستقبلية كلها ولا يخص وقتا من وقت فهي بمنزلة متي وحيث توجب الاماكن كلها ولا تخص مكانا دون مكان فهي بمنزلة أين غير ان متي وأين يجزمان واذا وحيث لا يجزمان عند البصريين الا في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيديوه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لانها قد تخرج من معنى الجزاء الى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة اذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيته اذ زيد جالس ، وأما اذا فلا تنفك من معنى المجازاة لانها لا تقع الا للمستقبل فاذا وايها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدر مرفوعا كان أو منصوبا تقول اذا زيد جالس أجلس تقديره اذا جلس زيد جلس وبديل على ذلك انه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيد جالس لم يجوز ذلك مع حيث *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير
فَلَا حَسَبًا فَمَحَرَّتْ بِهِ لَيْتِيمًا وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُودُ ﴾

قال الشارح : ومن ذلك النفي « اذا وقع الاسم بعد حرف نفي » وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فلاختيار فيه النصب نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مرت به وانما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الامر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما ان ما بعد كل واحد من هذه الاشياء كذلك ، فالحال بين النصب والرفع متقارب فتقول ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيدا ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته اشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه تقيض المبتدأ ونفي له والنفي يجري مجرى الايجاب ألا ترى انك اذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ما قام زيد فترد الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدأ أنك ترد فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر

﴿ فلا حسبا نفرت به الخ ﴾ فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبنا نفرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لارجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت لجرير يهجو عمرو ابن لجأ وهو من تميم عدى يقول لم تنكسب لهم حسبنا يفخرون به ولا لك جد تعول عليه عند ازدحام

الناس للمعاخرة أى ليس لك قديم ولا حديث ومثله

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَمُرُّ كُنَّ لِلْفَقْرِ

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنة فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنة *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع في الامر والنهي كقولك زيدا اضر به وخالدا اضر بآباه وبشرا لان شتم أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل آباه عمرو ، ومثله أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم آباه ﴾ قال الشارح : ومن ذلك « اذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى » واقع على ضميره أو ما انصل بضميره فانه مختار فيه النصب نحو قولك « زيدا اضر به وخالدا اضر بآباه وزيدا ليضربه عمرو » وبشرا ليضرب أخاه جعفر وزيدا لان شتمه وخالدا لاتضرب آباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وأما كان النصب مختارا لاجل الامر والنهي اذ الامر والنهي لا يكونان الا بالافعال لأنك انما تأمره بإيقاع فعل وتنهيه عن إيقاع فعل وذلك انك حين تأمره فأنت تطالب منه إيقاع ما ليس بموجود واذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به ، فأما الذوات فانها موجودة ثابتة لا يصح الامر بها ولا النهي عنها واذا كان الامر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذى بعده على ضميره نصبته باضمار فعل علي نحو ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصب في الامر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قبل ان الامر والنهي لا يكونان الا بالافعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأعبد الله عندك ، وأما قال في التمثيل زيدا اضر به وزيدا ليضربه عمرو ليربك انه لا فرق في ذلك بين الامر للحاضر والامر للغائب فقوله زيدا اضر به أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فمثل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد الخبر وأما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لان حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم في الامر والنهي ، ومثله أما في قولك « أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم آباه » في اختيار النصب وذلك من قبل ان أما تقطع مابعدا عما قبلها ويصير مابعدا كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه في الامر والنهي غير انك لا تقدر الفعل بعد أما لان أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتى بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتل فاقتله وأما خالدا فلا تنه فلا تشتم آباه ولا بد من الفاء بعد أما لانها جواب لما تضمنته من معنى الشرط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والدعاء بمنزلة الامر والنهي تقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه العيش قال أبو الاسود ﴾ فكلا جزاء الله عني بما فعل * وأما زيدا فجدا له وأما عمرا فسقيا له ﴿ قال الشارح : « والدعاء بمنزلة الامر والنهي في اختيار النصب » لان سبيله سبيل الامر والنهي في الاعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الامر وذلك ان الداعي ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يسألون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر

أمرُكَ أمرًا جازِمًا فعَصَيْتَنِي وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ

البيت لعمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والاعم الاكثر ما قدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك ، وقال أبو الاسود

أَمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلَاهُمَا فَكَلاَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا قَلَّ

فان نصب كلا باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلا جزاه الله ، ومن الدعاء « أما زيدا فجدعاه وأما عمر فسقياه » فالاختيار للنصب لانك تريد جدعه الله جدعا وسقاه الله سقيا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أما زيد فسلام عليه وأما الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل * قال صاحب الكتاب * واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تره تضربه قال * لا تجزعي إن منفسا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهن يطلبن الفعل ولا تبدأ بعدها الاسماء *

قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبته باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازما وفي الاستفهام مختارا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيد قائم أتم وقد يجوز في الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختارا مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازما ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون الا فعلا فاذا قلت ان زيدا تره تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره ان تر زيدا تره ومنه قول الشاعر

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكَتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعَيْنُكَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

البيت للنمر بن توبل والشاهد فيه نصب منفسا بفعل .مقدر محذوف وتقديره لا تجزعي إن أهلكت منفسا أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفس لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كأنه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصنى الي من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها لا تجزعي لاتلافي نفيس المال فاني قادر على اخلافه وانما اذا هلكت فاجزعي فانه لا خلف لك عني ، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا ان تره تضربه لم يجوز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعمل فيه لم يجوز ان يفسراه ، ومن ذاك هلا ولولا وألا ولوما » اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسره الظاهر فحكم ان الشرطية وذاك من قبل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تحضيضاً واذا وليها الماضي كن توبيخاً وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للاسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى طَوَّطَرَى أَوَّلَا السَّكَمِ الْمُقْنَعَا

فعناه لولا تعدون السكى المقنعا فنصب السكى المقنعا باضمار فعل للدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه ، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معنى فنما ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلاين الاسم والفعل نحو

حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك ضربان ضرب يحسن أن يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التخصيص المذكورة وهي هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وإيلاؤه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا أضرب وذلك لأن هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شاعراً في المستقبل والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز اضمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بعموله من قبل أن معانيها الحذف في المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل *

حذف المفعول به

﴿ فضل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً ونسياً كان فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فن الأول قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) لانه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلاته مثل ما تري في قوله تعالى (الذي يتخبطه الشيطان) وقرئ قوله تعالى (وما عملته أيديهم وما عملت) ومن الثاني قولهم فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل (وأصلح لي في ذريتي) وقول ذي الرمة وإن تعتذر بالمحل من ذي ضرورعها إلى الضيف يجرّح في عراقيبها نصلي *

قال الشارح : اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه ، وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد بالمحوظ ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقام وقعد ، فلاول نحو « قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) » وقوله (أمدا الذي بعث الله رسولا) ومنه قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) (وسلام على عباده الذين اصطفى الله) * و (ابن شركائى الذين كنتم تزعمون) فكل هذا على ارادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا ارادة الهاء بقى الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لان الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة اذ كان العائد ، ومنه « قوله تعالى (وما عملت أيديهم) » قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزرة والكسائي وما عملت بنير هاء وقرأ الباقر وما عملته بالهاء فن أثبتتها فهو الاصل ومن حذفها فطول الامر بالصلة

حذفت الماء تخفيفا ويكون التقدير لياكلوا من ثمره وماعلمته أيديهم فإني موضع خفض بالمطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعنى لياكلوا من ثمره ولم تعلمه أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى (أفأرأيتم ما نحرون أنفسكم تزرعونه أم نحن الزارعون) وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الماء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة ، والثاني قولهم « فلان يعطى ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع » والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الادعاء ويضر الاعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد إلا الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل ، وشبهه بالفعل إذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الغرض الاخبار عن الفاعل وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف الى سواء فكذلك قد يكون الغرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول ، « فأما قول ذى الرمة * وإن تعذر بالحل الخ * » فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود الى النوق يقول ان اعتذرت النوق بقلة الابن لاجل الحل عقرتها للاضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد *

قال صاحب الكتاب * ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه *

قال الشارح : اعلم أن المنادى وإن كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لان الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفوا وذاب حرف النداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فإذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو إذ حذف النداء إنما يدل على الدعاء ولا يدل على مدعو مخصوص لان حرف النداء إنما ناب عن الفاعل والفاعل نحو أدعو وأنادي ولم ينب عن المفعول ، فان وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو صاغ حذفه ومن ذلك قولهم يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

ويروي والصالحون وكذلك قوله تعالى (ألا يا اسجدوا لله) وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغنى عن إعادته *

المفعول فيه

* فصل * قال صاحب الكتاب * هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم واللييلة والسوق والدار والمستعمل اسما وظرفا ما جاز أن تعقب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحي وعشاء وعشية وعقمة ومساء إذا أردت سحرا بعينه وضحي يومك وعشيتة وعشاءه وعقمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء ، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلًا وقد بما وحديثا *

قال الشارح : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الاوانى ظروفًا لانها أوعية لما يجعل فيها وقيل
اللزمنة والامكنة ظروف لان الافعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها ، والظرف على ضربين ظرف زمان
ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والايام قال الشاعر

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

وذلك نحو قمت يوما وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر
والدهر ، واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على
الاطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم
وقمت في اليوم ففي مرادة وان لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك اذا قلت اكن عن اليوم قيل
قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمنًا معني في فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء
نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا
تري أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أم
وذلك من قبل أن من وكم لما تضمننا معنى الهمزة صارا كالمشتامين عليها فظهور الهمزة حينئذ كال تكرار
وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن
للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته « والظرف ينقسم الي مبهم وموقت » والمراد بالمبهم النكرة التي
لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص
نحو اليوم واليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر الحرم ، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا
وقسم لا يستعمل الا ظرفا لا غير فلاول كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والايام والليالي
مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير
ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبنى اليوم وعجبت من يومك
فتجرها مجرى سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا
مقدر بنى والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا
الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ مما عايناهم ، « والقسم الثاني
هو ما لا يستعمل الا ظرفا » وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الاصل فن
ذلك سحر وسحيرا اذا أردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف
أنه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه اذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه
الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قولك جاءت
النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك « فان قيل « العدل انما هو أن
تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن
الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب ان
سحر وان كان فعلا كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامزاجها بما عرفته

كأنها جزء منه فخرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياه برمع فلما
 عدلت سحر صار كأنك عدلت مثلاً من هذه الأمثلة إلى فعل فإن نكرنا تصرف نحو قوله تعالى (الآل
 لوط نجينا بمسحر) لأنه قد زال السببان معاً بالتنكير لانه إنما كان معدولاً في حال التعريف وكذلك إذا
 أدخلته الألف واللام معرفته نحو السحر لأنك قد رددته إلى الأصل فزال العدل، ومعنى قولنا «غير
 متصرف» أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون إلا منصوباً على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف
 والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة تعريف
 الاضمار وتعريف العملية وتعريف الإشارة وتعريف الألف واللام وتعريف الاضافة إلى واحدة من هذه
 المعارف وليس التعريف في سحر واحداً منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعلوم خرج عن نظائره
 فنع التصرف لذلك، فإن صفرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا
 يدخله الرفع والجر ولا يكون إلا منصوباً أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر
 مكان ما فيه الألف واللام فيكون معرفة معدولاً وإنما هو نكرة كضحوة وغدوة وعتمة وعشاء إلا أنه
 فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن، وكذلك «ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساء» إذا أردت ذلك
 من يومك لم تكن إلا ظروفاً وذلك أنك إذا قلت أنا أتيناك عشاء لم يذهب الوم إلا إلى عشاء يومك
 وكذلك عتمة فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم يتمكن عندهم قترفع وتجر لا تقول
 غداء ضحى ولا موعدك مساء، ومن ذلك «ذات مرة» تقول سير عليه ذات مرة فقيم الجار والمجرور
 مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لانه غير متصرف فلا يكون إلا نصباً وإنما امتنع من التصرف لأنها قد
 استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وإنما المرة في الأصل مصدر
 ألا ترى أنك تقول ضربت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس
 من أسمائه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم واليلة، «فان قيل» فأنتم تقولون سير
 عليه مقدم الحاج وخفوق النجم قترفعونه وهي مصادر استعملت الزمان في الفرق بينها وبين ذات مرة
 قيل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وما أشبهها استعملت الزمان على تقدير حذف مضاف
 كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر
 حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فإنه استعمل الزمان لا على تقدير حذف مضاف
 بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى أنه لا يجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت
 مرة فاقترقا، ومثله في منع التصرف «ذات يوم وذات ليلة» لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة
 بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لأن نفس ذات ليست من أسماء الزمان فجري مجرى ذات مرة،
 ومن ذلك «بعيدات بين» فهو جمع بعد مصغراً وبعد وقبل لا يتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه
 قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الاوقات كالليل
 والنهار والساعة والظهر والمصر وإنما استعملتا في الوقت للدلالة على التقديم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء
 الزمان، وأما قولهم فعلت ذلك «بكر» فهو كضحوة وعتمة إذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لانه

نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف فخرج عن أصله فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان « صفات الاحيان نحو طويل وقليل وحديث » تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالنعته ولم تجيء بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه أن لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا أن يتقدمها موصوف فينشد تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويؤيد عندك ضعف الصفة أنه لا يحسن أن تقول أتيتك بجديد وأنت تريد بدرهم جيد وتقول أتيتك به جيدا لما لم تقو الصفة الا أن يتقدم الموصوف جملة حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهماً كان أو مختصاً كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالاته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالتة على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعديهما اليهما فتقول قمت اليوم وقمت يوماً كما تقول ضربت ضرباً وضربت الغرب الذي تعلم ، وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من أسماء الارضين وهي على ضربين مبهم ومختص فلبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالآزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالا على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وانما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون الا في مكان ولا يدل على ان ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهماً منه لدلالته عليه تقول جاست مجلساً ومكاناً حسناً ووقفت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف ، « فان قيل » فأنت تزعم ان الفعل انما يعمل بحسب دلالاته وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب ان الفعل غير المتعدي انما يتعدى الى المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره وأنت اذا قلت قمت مكاناً حسناً لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهي اليه فكان مبهماً من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خلاف ، وقال أبو العباس اذا قلت جاست مكاناً حسناً وقمت خلف زيد فالفعل انما تعدي الى مكان مبهم وانما نعته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لان خلفاً لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحداً وانما أضافه بعد أن كان مطلقاً وعمل فيه الفعل فان كان المكان مخصوصاً

لم يتعد اليه الا كما يتعدى الى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد وجلست في مكة لان الفعل لا يدل على انه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجوز أن يتعدى اليه بنفسه ، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شاذ وجوازه على ارادة حرف الجر نحو قوله

• أمرتك الخير فافعل ما أمرت به • والمراد أمرتك بالخير الا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الافعال غير المتعدية نحو الخروج والقيود ولان نظيره ونقيضه كذلك فظهير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بال لزوم لذلك قالوا وانما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال ، وقال أبو العباس هو من الافعال التي تتعدي تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحداً كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الامكنة دل على صحة مذهب أبي العباس وأما ذهبت فتنق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر ، واعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضاً متصرف وغير متصرف فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الالف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قد امك فضاء وخلفك واسع قال الشاعر

فَدَتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

فرفع خلفها وأمامها لانه بدل من مولى الخافة ، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعنى غير فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فتقول جئت من عنده ولا تقول جئت الى عنده لعدم تصرف الى ، وأما سوى فلا يجوز فيها الا النصب على الظرف والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول فتقول جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك ، وأيضاً فان العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله • ان سواها • دُهماً وجوناً • وهذا المعنى لا يكون الا في الظرف وقد دخلها حرف الجر شاذاً قال • وما قصدت من أهلها لسوائها • كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحيتين وانتظر به نحر جزورين وقوله تعالى (وادبار النجوم) •

قل الشارح : اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتاً توسعاً وذلك نحو «خفوق النجم» بمعنى مغيبه « وخلافة فلان وصلاة العصر » فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جملا حيناً توسعاً وإيجازاً فالتوسع بجعل المصدر حيناً وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار بحذف المضاف اذ التقدير في قولك فعاته خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر لحذف المضاف وأقيم المضاف

على حد قوله في الأصل
وخاص من المضاف يأتي من
عنه في الأصل
بالحذف

اليه مقامه واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقانا للأفعال وظروفا لها كأسماء الزمان ، قال سيديويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما يعني أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم وإقامة المضاف اليه مقامه ليس بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما إذ التقدير ولد له الاولاد في ستين عاما فحذفت الاولاد وفي المحذوف شيئان والمحذوف في قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت الا أن الصيغة تقتضي في ولد له ستون عاما أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاما ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجعل الاولاد للاعوام مجازا إذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لان النوم في الليل والصوم في النهار ، ومن ذلك « سير عليه ترويحيتين وانظر به نحر جزورين » يريد زمن ترويحيتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة هذا الزمن ، والترويحيتين تثنية الترويجة واحدة التروايح في الصلاة يقال صلى ترويحيتين وصلى خمس ترويحيات وهي أزمنة موقنة تقع في جواب متى من حيث هي موقنة فيقال متى سير عليه فيقال خفوق النجم ومقدم الحاج وصلاة العصر وتقع في جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فإذا قيل كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان ان شئت رفعته بفعل ما لم يسم فاعله وان شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربي جيد وقد تقدم علة ذلك ، فأما قوله تعالى « (وادبار النجوم) » قرئ بكسر الهمزة وفتحها فن كسر كانت مصدرا جعل حيناً توسعاً فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح الهمزة كان جمع دبر على حد قفل وأفعال أو دبر على حد طنّب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفا كقولك جنبك في دبر كل صلاة وفي ادبار الصلوات قال الشاعر

على دبر الشهر الحرام بأرضينا وما حوّلها جدّت سنون تدمّ

فقرأة من كسر الهمزة أدخل في الظرفية من قراءة من فتح ولذلك يثقل ظهور في مع المكسورة بخلاف من فتح *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرته يوم الجمعة وقال * ويوم شهدناه سلما وعامراً * ويضاف اليه كقولك * ياسارق البيلة أهل الدار * وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) ولولا الاتساع لقيت سرت فيه وشهدنا فيه ﴾

قال الشارح : قد تقدم تولنا ان الظرف ما كان منتصباً على تقدير في وذلك لان الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفاً أفاده وليس ثم حرف هذا معناه سوى في فلذلك قيل انها مقدرة مرادة فإذا قلت صمت اليوم وجلست خافتك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير في وجزاء أن يكون مفعولا على السعة فإذا جعلته ظرفا على تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك فتقدير وصول الفعل الى الاسم بتوسط الحرف الذي هو في فأنت تنويعا وان لم تلفظ بها وإذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غير ناو لفي بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد اذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لان الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج عن معنى الظرفية ولذلك يتعدى اليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمنتهى في التعدي نحو ضربت

زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهما الساعة ألا تري أن ضربت انما يتعمدي الى مفعول واحد وأعطيت
يتعمدي الى مفعولين لا غير فلولاً بقاء معني الظرفية ما جاز تعمدي اللازم والمنتهي في التعمدي لان المنتهي
كاللازم ، ولا يكون هذا الانساع الا في الظروف المتمكنة وهي ما جاز رفعها و اليوم والليلة ونحوهما
من الازمنة وخلف وقدام وشبههما من الامكنة فأما غير المتمكنة فنحو سحر وبكرة اذا أريد بهما
من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فانه لا يجوز فيها الانساع فاذا قلت قت سحر
وصليت عند محمد لم يكن في نصبهما الا وجه واحد وهو الظرفية ، وفائدة هذا الانساع تظهر في
موضعين أحدهما أنك اذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور في مع مضمره تقول اليوم قت فيه
لان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها وان اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن
منوية مع الظاهر فتقول اليوم قتته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو رجل من بني عامر
ويوم شهيدناه سليماً وعامراً قايلاً سوى الطمن النهل نوافله

فالشاهد فيه أنه لم يظهر في حين أضمره لانه جعله مفعولاً به مجازاً ولو جعله ظرفاً على أصله لقال شهيدناه
فيه وسليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الغنائم يقول لم نغنم الا النفوس بما أوليناهم من
كثرة الطمن والنهل المرتوية بدم وأصل النهل أول الشرب ، والثاني أنك اذا جماعته مفعولاً به على السعة
جازت الاضافة اليه من ذلك قولهم « * ياسارق الليلة أهل الدار * » أضافوا اسم الفاعل الى الليلة كما
تقول يا ضارب زيد فاذا أضفت لا يكون الا مفعولاً على السعة واذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار
جاز أن يكون ظرفاً وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ومنه قوله تعالى (مالك يوم الدين) فيوم الدين
ظرف جمل مفعولاً على السعة ولذلك أضيف اليه ومثله قول الشاعر

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ طَبَّاحِ سَاعَاتِ السَّكْرِ زَادَ السَّكَلَ

جعله مفعولاً به حين أضاف اليه ور بما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف
اليه بالظرف على حد قوله * لله در اليوم من لامها * وهذا الفصل انما يحسن في الشعر وهو قبيح
في الكلام ، وأما قوله تعالى « (بل مكر الليل والنهار) » فانه أضاف المصدر اليهما ويحتمل ذلك أمرين
أحدهما أن يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حد قوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك) والمعنى
بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكرم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف اليهما ، والامر
الثاني أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه
فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض)
ونحو قوله * طلب المقلب حقه المظلوم * وانما امتنعت الاضافة الى الظرف لان معني الظرف ما كانت
فيه في مقدرة محدودة فاذا صرحنا بنى أو بنيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا
اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفاً فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك في
سرت يوم الجمعة وفي المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظير * ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقدم

زمانه حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدراً سرت اليوم وينطلق يوم الجمعة *
 قل الشارح : لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمر عامله اذا دل الدليل عليه فن ذلك * قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة * وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوباً اذ اخبر أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوباً بسرت هذه الظاهرة لأنها قد اشتغلت بمتى ولا يكون الفعل الواحد ظرفاً زمان فوجب أن يكون منصوباً بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر المكان عربياً جيداً وحذفه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر للدليل ما في السؤال عليه وان شئت أثبت به وقت زيد عندي فكذلك ههنا ، ومن ذلك قولهم في المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظاهر * هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد أنك تسير سائر اليوم أى بقى اليوم مأخوذ من السور وهو البقية ومنه الحديث اذا ضربتم فأسروا أى اتركوا فى الاناء بقية هكذا ذكره الفارابى ، ومن ذلك قولهم * حينئذ الآن * فحين ظرف أضيف الى اذ وفيه لفتان منهم من بينية على الفتح لضافته الى غير متمكن ومنهم من يعر به على الاصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التى حق اذ أن تضاف اليها والآن ظرف أيضاً ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل فى اللفظ فكنا مقدرين فى النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن الى كأن رجلاً سمع آخر يذكر شيئاً فى زمن ماض لا يهتم ولا يعنى فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على ما يعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذى تذكر كان حينئذ واسمع الى الآن فكان تامة وهي عاملة فى حينئذ واسمع عامل فى الآن ولا تكون كن عاملة فيهما لان الفعل الواحد لا يكون له ظرف زمان ، وقد شبهه سيدي به بقولهم نال الله كاليوم رجلاً والمراد ما رأيت رجلاً أراه اليوم فأضافوا الرجل المرنى الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاروا المضاف اليه مقامه ، وبما حذف فيه عامل الظرف اذا شملت الفعل عنه بضمره نحو قولهم * اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله * والتقدير سرت اليوم سرت فيه وينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بضمره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصباً صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول زيداً ضربته ، فاذا كان الظرف متمكناً وقد تقدم وصف المتمكن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى فى مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى فى وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قمت فيه وان كان بتقدير المفعول قلت قمت من غير فى ومنه قول الشاعر * ويوم شهادته * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختبر الرفع والنصب هنا كاختياره فى زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه •

المفعول معه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلاً نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن آيات الكتاب وكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْكُمْ مَكَانَ الْكُلِّيَّتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ﴾

ومنه قوله عز وجل (فأجمعوا أركم وشركاءكم) أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيداً وما شأنك وعمراً لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيداً درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك قل * فإلك والتلدد حول نجد * وقال * فحسبك والضحاك سيف مهند * ﴿

قال الشارح : اعلم أن المفعول معه لا يكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم أو مقته في التعمد نحو قولك « ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل » ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها وإنما انفقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها لياها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عرفاً واستملاً فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فإذا قلت استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطيالة فالاصل استوي الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالة وكانت الواو ومع يتقارب معنيهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه اليه فأقلموا الواو مقام مع لأنها أخف لفظاً وتعطى معناها ولم تكن الواو اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى انك اذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيراً بالفعل قبله لأنه اسم يعمل فيه العامل فإذا جئت بلا وقلت قام القوم الا زيداً انتقل العمل الى ما بعد الا لأن الا حرف لا يعمل فيه العامل ، « فان قيل » هلا خفضم ما بعد الواو اذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين أحدهما أنها موصولة للفعل قبلها الى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجر الثاني أنها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضاً فلجواب أن الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو قمت وزيداً جارية هنا مجرى حروف المطف والذى يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا في الموضع الذي لاستعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى انك اذا قلت قمت وزيداً لم بمنعم أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها لورفعت الفصيل بالمطف على الناقاة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجوز عند أحد من النحويين والعرب وإنما لم يجوز ذلك عندهم لأنك لو رمت أن تجمعها عاطفة على التاء لم يجوز لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في قمت وزيداً قمت وزيد فتعطف زيداً على التاء لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ، ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أتيت بها ، واذا كانت في مذهب العاطفة لم يجوز أن تعمل جرّاً ولا غيره لأن حروف المطف لا اختصاص لها بالاسماء

دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لم يجوز أن تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصاً بما يعمل فيه واذا لم يجوز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيديويه ، وكان أبو الحسن الاخفش يذهب في المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيداً واقعة موقع مع فكأنك قات قمت مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا واسطة حرف لانها مقدرة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيديويه وأصحابنا وانما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول انك اذا قلت ماصنعت وزيداً انما انتصب زيدا باظهار فعل كأنه قل ماصنعت ولا بست زيدا قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون في المفعول معه الى انه منصوب على الخلاف قلوا وذلك أنا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فاستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قلوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيد عندك ، والصواب ما ذهب اليه سيديويه من أن العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن مقعدياً فقد قوى بالواو النائية عن مع فتمدي كما اتمدى الفعل المتوى بحرف الجر نحو مررت بزيد الا ان الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لانها في الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خامت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما ان فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت في جواب الشرط خام عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع ، وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لان قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيداً كالاخوين ليست الاسماء فيها ظروفًا فلا تنتصب انتصابها ، وأما ما ذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باظهار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فان كان يقتدر الى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لا يقتدر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ألا تري انك تقول ضربت زيدا وعمرا فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو ولما اقتضاء المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون فضعيف جداً لانه لو جاز نصب الثاني لانه مخالف الاول لجاز نصب الاول أيضاً لانه مخالف للثاني لان الثاني اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثاني فليس نصب الثاني المخالفة أولى من نصب الاول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الاول نحو قولك قام زيد لاعمرو ونظائر ذلك فلو كان مذكور من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا في العطف الا منصوباً « فان قيل » نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصاصهم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين

العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فإذا عطف بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملازمة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملازماً للآخر ولا مصاحباً له وإذا قلت ما صنعت وأباك فأنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك وإذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، وأما قول الشاعر

• وكونوا أئمة وبنى أبيكم الخ • البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بنى أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحتملهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلبيين من الطحالب أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم إليكم نسبة الكلبيين إلى الطحالب ، وأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعته فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطياصة ويجوز أن تضرر للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كما قال

يَالَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

يريد متقلداً سيفاً ومعتقلاً رجلاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ، وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصول الهزة وفتح الميم فعلي هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه ، وأما قولهم « مالك وزيداً وما شأنك وعمراً » فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا ههنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة المخفوض ولم يجوز رفعه ، بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان ملغزاً يعني أن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزاً فلما لم يجوز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيداً ولزم النصب ههنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزاً نحو قولك ما شأن عبد الله وزيداً وما لز يد وأخاه فصار هنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو • لمية موحشاً طلل • لأن الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا ، وأما قول الشاعر

فَمَا لَكَ وَالْقَلْدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصب القلد باضمار فعل تقديره ما تصنع وتلبس التلدد والمخني مالك تقيم بنجد تتردد فيها مع جديدها وتترك تهمامة مع لحاق الناس بها لخصبها ، والتلدد الذهاب والرجى

× لا يجوز أن يصاد
اختصاص عند العطف
كما قال ابن سدره في
الخصاصة :-
وعود خافضة لدى عطف
على
ضمير خفض لازماً قد
جسدت
وصيغته لا زماً لئلا
قد آتت
فإن ضمير لا يشرى صريح
مستبيناً

حيرة ؛ ومنه قولهم « حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك » في معنى حسبك كله منصوب لانه يقبح حمله على الكاف لانها ضمير مجرور فحمل على المعنى اذ المعنى كفاك فكأنه قال كفاك وزيدا درهم وبحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

إِذَا كَانَتْ الْهِجَاءُ وَاشْتَقَّتِ الْعَصَى فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُنْدُ

فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان منناه يكفيك ويكفي الضحاك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس لك أن تجره حملا على المكني فاذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر تسرقه والنصب جائز ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الجر لا يجوز حملا على المضمر المجرور نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرولان العطف على المضمر المجرور لا يجوز الا باعانة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء وهو يريد ما على حد ما روى عن رؤبة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالارحام لانهم كانوا يعظمونها كل ذلك لنعذر الحمل على المضمر المجرور ، فان جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبد الله وزيد وما لمحمد وعمر وجر والنصب والجور أجود لانه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف اضمار ولا عدول عن الظاهر الى غيره والنصب جائز وان كان مرجوحا لان المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موقفا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصة من تريد فالرفع قال ما أنت ويب أيبك والفخر * وقال * وما الفيسى بمدك والفخر * الا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصة من تريد قال سيبويه لان كنت وتكون تعنان ههنا كثيرا وهو قليل ومنه * فما أنا والسير في متلف * وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع ﴾

قال الشارح : أما قولك « ما أنت وزيد وكيف أنت وقصة من تريد » فالرفع ههنا هو الوجه لانه ليس معك فعل ينصب ولا يتمتع عطفه على ما قبله لان الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

البيت للمخبل السعدي وبعده

هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَلَّا سَكَنَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه كما كان في الذي قبله ، ومعنى ويب أيبك التصغير له والتحقير وبنو خلف رهط الزبرقان بن بدر والاذى اليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا نخر له في سيادتهم وشبههم اذا اجتمعوا حوله بالبظر بين الاسكمين والاسكمتان بكسر الهمزة جانبا الفرج وهما قذاته ، وقول الآخر

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِمَدَّكَ وَالْفَخَارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالمطف على القيسي يرني رجلا من سادات قيس يقول كنت كريما ومعتمد
نفرها فلم يبق بعدك نفر ، « وحكى سيديويه في هذين الحرفين النصب باضمار كنت وتكون » فيكون
التقدير كيف تكون أنت وقصة من تريد وما كنت أنت وزيدا وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضع
قد كثر استعمال الفعل فيه ، فنظير ذلك قول زهير

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقول الاحوص مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

لما كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها خفض بالمطف على تقدير وجودها وان لم تكن
موجودة واذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود
لانه لا اضمار فيه ، قال « وهو قليل » يعني أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي
فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّاطِطِ

الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أو فأأكون أنا والسير ولورفع لكان
أجود يقول مالى أتجشم المشاق بالسير فى الفلوات المتلفة وأراد بالذكر جملا لان الذكر أقوى من الناة
والضابط القوى والتبريح المشقة ، قال أبو الحسن الاخفش قوم من النحويين يقيسون هذا فى كل شىء
لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبى الحسن ورأى أبى على وقوم يقصرونه على السماع لانه شىء وقع موقع
غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده *

المفعول له

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب له وذلك قولك فعلت
كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديبا له وقصدت عن الحرب جبنًا وفعلت ذلك أجل كذا وفى
التنزيل حذر الموت ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل
الذى قبله وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرًا لانه
علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى أنما يكون حدثًا لا عينًا وذلك من قبل أن الفعل اما أن يجتنب
به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لا ابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب
بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة ولما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا
حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معان تحدث وتنفى فلذلك
كانت علة بخلاف العين الثابتة ، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا فى
برك وقصدتك رجاء خبرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك
للقصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشىء لا يكون علة لنفسه انما يتوصل به الى

غيره ، وإنما قلنا انه علة وعذر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت
 وإنما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئتكم لتكرموني وسرت لادخل المدينة
 أى الغرض من مجيئى الا كرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل
 يكون لازماً أو متبهماً في التعدى فعدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذلك حذار الشر وأنتيتك
 مخافة فلان وأصله لحدار الشر ولخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب
 كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلاً واستغفرت الله ذنباً ، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه
 لا يسوغ حذفها لا تقول استوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على
 المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره اذ العاقل لا يفعل فعلاً
 الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب ، وقد يحذف المصدر
 ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتكم لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا
 فتقول في قصدتكم لا كرام زيد قصدتكم زيدا وأنت تريد لزيد لزوال معنى العلة وربما أوقع في بعض
 الاما كن لبساً بالمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئت زيدا وأنت تريد لزيد التمس بالمفعول به ، وقوله
 تعالى (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواحق حذر الموت) فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك
 موضع من الصواحق نصب على المفعول له أى من خوف الصواحق لان من قد تدخل بمعنى اللام فتقول
 خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتمات من خوف الشر قال الشاعر

يُفْضِي حَيَاءً وَيُفْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ف قوله من مهابته في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته في موضع
 اسم ما لم يسم فاعله لان المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه •
فصل قال صاحب الكتاب وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفعلًا لفاعل الفعل الماعل
 ومقارنا له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئتكم للسمن والابن ولا كرامك الزائر وخرجت
 اليوم لمحاصمتك زيدا أمس

قال الشارح : اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما « كونه مصدراً »
 فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدراً وأما اشتراط « كونه فعلاً لفاعل الفعل الماعل » فلانه علة وعذر
 لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل واذا كان متضمناً له صار كالجزء منه يقتضى وجوده وجوده
 فاذا كان ذلك كذلك فاذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقويماً له وتأديباً فكما أن الضرب
 لك فكذلك التقويم والتأديب لك اذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل
 خلا الفاعل عن علة وذلك لا يجوز لان الماعل لا يفعل فعلاً الا لعله ما لم يكن ساهياً أو ناسياً ، وأما اشتراط
 كونه « مقارناً له في الوجود » فلانه علة الفعل فلم يجوز أن يخالفه في الزمان فلو قلت جئتكم ا كرامك
 الزائر أمس كان محالاً لان فعلك لا يتضمن فعل غيرك ، واذا قلت ضربته تأديباً له وقصدته ابتغاء
 معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فان فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من

اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم محاصمتك زيدا أمس وانما تقول جئتك لزيد ولا اكرامك الزائر ولخاصمتك زيدا أمس ، وانما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديبا وصار في حكم أدبته تأديبا وجري مجري ما ينتصب به من المصادر اذا كان نوعا من الاول وان لم يكن من لفظه نحو رجع القهقرى وعدا المجري ، فأما اذا قلنا منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجري مجري سائر الاءاء الأجنبية فلم يمتد اليه الفعل اللازم والمنتهى في التمدي الا بحرف جر وخص باللام لانها تدل على الغرض والعلة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما المعجاج في قوله

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُورَ مَخَافَةٍ وَزَعَلَ الْمَجْبُورُ وَالْهَوَلَ مِنْ هَوْلِ الْهَبُورِ ﴾

قال الشارح : انما قال ذلك ردّا على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبا له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبورا وأنيته ركضا أى صابرا وراكضا حكى ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدا في نية الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لان بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون في موضع فاعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابتة

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْتَعٍ تَخَالُ بِهَ رَاعِي الْحَوْلَةِ طَائِرَا
حَزَّارٌ أَعْلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِي وَلَا نِسَوْنِي حَتَّى يَمُتَنَّ حَرَائِرَا

وقال الحارث بن هشام

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى (يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فقوله حذر الموت منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَسْكُرُمَا

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فأما قول المعجاج الذي أنشده « فشاهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل المجبور تعرف بالاضافة والهول معطوف على كل عافر ولذلك نصب ، يصف نورا وحشيا يقول يركب كل عافر لنشاطه والعافر من الرمل الذي لا ينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل المسرور المجبور ، والمجبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض لانها مكن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها الى كل عافر ، ويجوز أن يكون الهول أيضا مفعولا له أى يركب ذلك الهول بهوله كهول القبر على من روي القبور *

الحال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ومحيطها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيدا قائما تجعله حالا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنتره

مَتِي مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ الْيَتْيَكِ وَتُسْتَطَارُ

ولقيته مصعداً ومنحدراً ﴿

قال الشارح : اعلم ان الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكا وأقبل محمد مسرعا وضربت عبد الله باكيا ولقيت الأمير عادلا والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال ؛ واعتباره بأن يقيم في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكا فيكن سائلا سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكا كما يقيم المفعول له في جواب لم فعلت ، وإنما سمي حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل ، والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكباً وأقبل عبد الله مسرعاً فأقبل وجاء فعلاّن لازمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمرا ، ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فلراكب في جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لانحداد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك مخاطبتها ربها فيقول يا نفسي أقامى مخاطبة الاجنبي ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة ، وإذا ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلا عليها كما كان فيه داليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال فأشبهه قولك جاء عبد الله راكباً قولك ضرب عبد الله رجلا ولأجل هذا الشبه استحققت أن تكون منصوبة مثله ، وقوله « ولها بالظرف شبه خاص » يعنى ان الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بنى كما يقدر الظرف بنى فإذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال أخرى كما ان الزمان منقضى لا يبقى ويخلفه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خليفة فلا يجوز جاءني زيد أحر ولا أحول ولا طويلا فإذا قلت متحاولا أو متطاولا جاز لان ذلك شيء يفعله وليس بخليفة

فيجوز انتقاله ، « والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول » فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة
الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائماً فتكون بياناً لهيئة المفعول ، وقوله « تجعله حالاً من أيهما
شئت » يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائماً ان شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء وان شئت
جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد ، وهذا فيه تسميح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن
تلاصقه فتقول ضربت قائماً زيدا فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس
الا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فان كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً ، « وقد تكون الحال
منهما ما » فان كانتا متفقتين نحو قائم وقائم أو ضاحك وضاحك فأنت مخير ان شئت فرقت بينهما فقلت
ضربت زيدا قائماً قائماً فجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالى أيهما جعلت للفاعل لانه لا لبس
في ذلك وان شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمين لان الاشتراك قد وقع في الحال والفاعل
واحد وصار كأنك قلت ضربت قائماً زيدا قائماً واستغنيت بالتثنية عن التفريق قال الشاعر

• متى ما تلقى فردين الخ • البيت لعنتره وقوله

أَحْوَلِي تَنْفُضُ أَسْئُكَ مِذْرَوِيهَا لِنَقْتَلَنِي فِيهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروانف جمع رائفة
والرائفة أسفل الألية وطرفها مما يلي الأرض من الانسان اذا كان قائماً وأما قوله وتستطارا فيحتمل
وجوها أحدها أن يكون مجزوماً بحذف اللزوم والاصل تستطاران فالضمير للروانف وعاد اليها الضمير
بلفظ التثنية وان كان جمعا لأنها تثنية في المعنى لان كل ألية لها رائفة فهو من قبيل وتند صفت قلوبكما
والثاني أن يكون عائداً الى الاليتين والثالث أن يكون الضمير مفرداً عائداً الى المخاطب والألف بدل
من نون التأكيد والاصل تستطاران فأبدل من النون ألفاً كما في قوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا *
بمخاطب قريبه ويصف نفسه بالشهامة ، وأما قولهم « رأيت زيدا مصعداً منحدراً » ورأيت زيدا ماشياً
راكباً اذا كان أحدهما مصعداً والآخر منحدراً وأحدهما ماشياً والآخر راكباً فالمراد أن تكون أنت
المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعداً حالاً للتاء ومنحدراً حالاً لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب
المصعد من المنحدر فانه لا بأس عليك بتقديم أي الحالين شئت ، واعلم انه قد يكون للانسان الواحد
حالان فصاعداً لان الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً ،
ولا يجوز ذلك ان تضادت الاحوال نحو هذا زيد قائماً قاهداً كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فان
أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً فتقول هذا
الطعام حلوا حامضاً كأنك أردت هذا الطعام مرّاً فسبكت من الحالين معنى كما تقول في الخبر هذا حلوا حامضاً •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والعامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقوالك
فيها زيد مقبياً وهذا عمر ومنطلقاً وما شأنك قائماً ومالك واقفاً وفي التنزيل (هذا بعلي شيخاً) . و(فألهم من
التذكرة معرضين) وليت ولعل وكأن ينصبها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً
ولا يعمل فيها الثاني الا متقدماً وقد منعوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور ﴾

قال الشارح : اعلم ان الحال لا بد لها من عامل اذ كانت معرفة والمغرب لا بد له من عامل ولا يكون العامل فيها الا فعلا او ما هو جار مجري الفعل من الاسماء او شيئا في معنى الفعل لانها كالمفعول فيها ، « فمثال العامل اذا كان فعلا » قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بانه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو جاء لان الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجري المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فخرجت مجري حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه ألا ترى انك اذا قلت مررت بزيد القائم فانت لا تقول ذلك الا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفرزدق قائما وان لم يكن احد اسمه الفرزدق غيره فضممت الى الاخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا الا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لانه به انعمت الجملة والاخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ، « ومثال ما كان جاريا مجرى الفعل » من الاسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما فقائم حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال لانها مشبهة باسم الفاعل على ماسياتي بيانه « ومثال العامل فيها اذا كان معنى فعل » قولك زيد في الدار قائما فقائما حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لان لفظ الفعل ليس موجودا ؛ هذا اذا جعلته ظرفا لزيد ومستقرا له فان جعلته ظرفا للقائم قلت زيد في الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له ، واعلم انه « اذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه » فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد ، « فان كان العامل في الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل » تقول « فيها زيد مقبلا » وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقبلا حال من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقرار فقولك عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا في الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاول وانما هو موضع له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذا معنى الفعل لا لفظه ألا ترى ان الفعل ليس موجودا في اللفظ ولذلك لا تقول مقبلا فيها زيد فتقدم الحال هنا اذ كان العامل معنى هذا مذهب سيديويه في ان الاسم يرفع بالابتداء ، وقال الكوفيون اذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به واذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف ، وحجة سيديويه انا رأيناهم اذا أدخلوا على الظرف إن ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك

إن في الدار زيدا فلو كان في الدار يرفع زيداً قبل دخول ان لما غيرتها ان عن العمل كما أنا لو قلنا أن يقوم زيد لم يجوز أن يبطل عمل يقوم في زيد بل يقال أن يقوم زيد كذلك ان في الدار زيدا ، ومما يدل على بطلان ما قالوه اجماعهم على حوازي داره زيد فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لان فيها اضماراً قبل الذكر اذ الظرف قد وقع في مرتبته فلم يجوز أن ينوي به التأخير وإنما يجوز سيويوه وأصحابه في داره زيد لانه خبر قدم اتساعاً فجاز أن ينوي به التأخير الي موضعه فاعرفه ، فعلى هذا يكون الظرف لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائماً على الخبر ويكون الظرف له ويتعلق به لا بمحذوف ، ومن ذلك « هذا عمرو منطلقاً » فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقاً نصب على الحال والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الإشارة والتنبيه بها والإشارة بذا فإذا أعملت التنبيه فالتقدير انظر اليه منطلقاً أو انتبه له منطلقاً وإذا أعملت الإشارة فالتقدير أشير اليه منطلقاً والغرض أنك أردت أن تنبيه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقاً لان الفائدة به منمقدة ولم ترد أن تعرفه اياه وأنت تقدر أنه يجبه كما تقول هذا عبدالله اذا أردت هذا المعنى ؛ ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام الا به نحو قوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف افسد الكلام لانه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائد والعائد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد ونظائر ذلك كثيرة ، « فان قيل » فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في ذى الحال والحال ههنا في قولك هذا زيد منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير اليه أو انتبه له على ما تقدم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل اليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً فاعرفه ، ويجوز الرفع في قولك منطلقاً من قولك هذا عبدالله منطلقاً قل سيويوه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبدالله منطلق أضرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ؛ والوجه الآخر أن نجعلها جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلوا حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه قد جمع العلمين ونحوه قوله تعالى (كلا إنما لظي نزاعة للشوى) والوجه الثالث أن نجعل عبدالله معطوفاً على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبدالله منطلق ، ووجه رابع أن نجعل منطلق بدلاً من عبدالله كأنك قلت هذا عبدالله رجل منطلق فيكون رجل بدلاً من عبدالله بدل النكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما قولهم « ما شأنك قائماً وما لك واقفاً » فها استفهام وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائماً حالاً والناصب لقائماً شأنك لانه في معنى ما تصنع أو ما تلبس في هذه الحال وكأنه شيء عرفه المتكلم من المسؤول الذي هو الكاف في شأنك فسأله عن شأنه في هذه الحال وقد يكون فيه انكار لقيامه ويسأله عن السبب الذي أدى اليه فكأنه قل لم تمت ، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى « (فما لهم عن التذكرة معرضين) » كأنه أنكرا عرضهم فوبخهم على السبب الذي أداهم الى الاعراض فأخبره مخرج الاستفهام في اللفظ ؛

وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع ، فأما « قولهم مررت بزيدا راكباً » على أن تكون الحال من زيد فإن ذلك جائز لأن الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلاً لا خلاف في جواز ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مررت راكباً بزيد وأنت تجمل راكباً لزيد فإن سيبويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعاً من جواز ذلك لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذى الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازته ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم قم قائماً وفي قوله * ولا خارجاً من في زور كلام ﴾ وذلك قتلته صبراً ولقيته فجاءة وعياناً وكذاحاً وكلمته مشافهة وأتيت ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمعاً أى مصبوراً ومفاجئاً ومعانين وكذلك البواقى وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أنانا رجلة وسرعة وأجازته المبرد في كل ما دل عليه الفعل ﴿ قال الشارح : اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال « أتيت ركضاً وقلته صبراً ولقيته فجاءة وعياناً وكلمته مشافهة » والتقدير أتيت راكضاً وقلته مصبوراً إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابراً ولقيته مفاجئاً ومعانين وكلمته مشافهة فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائماً والأصل قم قياماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال إنه حال لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه ومثله قوله

عَلَى حِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

البيت للفردق وقيله

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَسَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

الشاهد فيه نصب خارجاً من في زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربى لا يخرج من في زور كلام خروجاً ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً حالا والمراد عاهدت ربى غير شاتم ولا خارج أى عاهدته صادقاً وهو رأى عيسى بن عمرو ؛ والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف الحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه ، والأول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شئ وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وحدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاماً وشرباً ؛ « وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شئ يدل عليه الفعل » فأجاز أن تقول « أنا رجلة وأنا سرعة » ولا يقال أنا ضارب ولا أنا ضحكاً لأن الضرب والضحك إيسا من ضروب الاثيان لأن الآتي ينقسم اثنيان إلى سرعة وإبطاء ونوسط وينقسم إلى رجلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والضحك وكان يقول ان نصب مشياً وشبهه أنا هو بالفعل المقدر كأنه قال أنا عشتى مشياً ؛ والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لأن قول القائل أنا زيد مشياً يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أنا كم زيد ومما يدل على صحة مذهب

سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أنا زيد المشى معرفاً وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أنا زيد يمشى المشى كما قالوا أرساهم العراك والتقدير أرسلها فتعرك العراك ، وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك أنا زيد مشياً مصدراً مؤكداً والعامل فيه أنا لأن المشى نوع من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أعجبني حبا وكرهته بغضا وتبسمت وميض البرق وهو قول إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه إذ لو كان مصدراً على ما ادعاه لم يتمتع من وقوع المعرفة فيه فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلة في هذا الباب تقول هذا بمرأاً أطيب منه رطباً وجاء البر قفيزين وصاعين وكلمته فاه إلى في وباعته يدا بيد وبعث الشاة ودرهما وينت له حسابه باباً باباً ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالاً فمن ذلك قولهم « هذا بمرأاً أطيب منه تمرأاً » فهذا مبتدأ وبمرأاً حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبمرأاً تمرأاً حالان من المشار إليه لكن في زمنين لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضياً ويجوز أن يكون مستقبلاً ولا بد من إضمار ما يدل على المضى فيه أو على الاستقبال على حسب ما يزداد فإن كان زماناً ماضياً أضمرت إذ وان كان زماناً مستقبلاً أضمرت إذا وكانت الإشارة إليه في حال ما هو بلح ، والعامل في الحال كان المضمر وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة إذ لو كانت الناقصة لوقم معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لأن كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل في الطرفين لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل ، وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بمرأاً من أن يكون هذا أو أطيب أو مضرراً وهو إذ كان أو إذا كان فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لأن أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا ما يزيد وهذا معطى لزيد أمس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ خَني النَّحْلُ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فضرورة وإذا كان كذا لم يعمل أطيب في بمرأاً لتقدمه عليه وإذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا وإما المضمر فإن عملت فيه المضمر الذي هو إذ كان لزم أن يكون العامل في إذ المضمر هذا

أو ما فيه معنى الفعل غيره فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من اعمال عامل في الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغثيت عن اعمال ذلك المضمرة وإذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على اضمار إذ كان على ارادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه ، وأما قولهم تمرا فالعامل فيه أطيب ولا يتمتع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في بسراً لأن ما تأخر عنه لا يتمتع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف في قول أوس فإِنَّا وَجَدْنَا عِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِبَاطٍ مَلَأَهُ مُسَهَّمٌ

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال إذا تأخر عنه ، وهذا إنما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر نحو هذا عنباً أطيب منه زيبياً لأن العنب يتحول زيبياً ولو قلت هذا عنباً أطيب منه تمراً لم يجوز لأن العنب لا يتحول تمراً وإذا كان كذلك لم يجوز فيه إلا الرفع فنقول هذا عنب أطيب منه تمر فيكون هذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر وتمر الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه ، وأما قولهم « جاء البر قفيزين وصاعين » فالمراد جاء البر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فتوهم قفيزين حال من البر وكذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشق فكأنه قال جاء البر مسعرا أو رخيصا والكلام جملة واحدة ، ويجوز رفعه فنقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان ، وربما قالوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لانه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لانهم اذا اعتادوا ابتياع شيء بشئ بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه ، وأما قولهم « كلمته فاه الى في » فتوهم فاه نصب على الحال وجملوه نائبا عن مشافهة ومعناه مشافها فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والنائب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافها وليس ثم اضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لانه معرفة بمنزلة الجاء الغفير ورجع عوده على بدئه هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيون ينصبون فاه الى في باضمار جاعلا أو ملاصقا كانه قال كلمته جاعلا فاه الى في أو ملاصقا فاه الى في ، والمذهب الاول وهو رأي سيبويه اذ لو كان باضمار جاعلا لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وأشبه ذلك وفي امتناعه دليل على ما قلناه ، وبعض العرب تقول كلمته فوه الى في فيرفعونه بالا بتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفوه الى في الا أنك استغثيت باضمار العائد اليه عن الواو ولولا الضمير المضاف اليه لم يكن بد من الواو ، وأما « بايعته يدا بيد » فهو أيضا من باب كلمته فاه الى في لانه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أى ناقدا الا أن معناها مختلف ولذلك لا يجوز في بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه الى في لان المراد من قولك بايعته يدا بيد التعميل والنقد وان لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه الى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناها مختلف وان كان طريقيهما في تقدير الاعراب واحدا ، وأما قولهم « بعث الشاة شاة ودرهما » فشاة نصب على الحال وصاحب الحال

الشاء والعامل الفعل الذي هو بعت والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لانه وقع موقع مسعرا فذا قلت بعت الشاء شاة ودرهما فمعناه بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجمعت الواو في معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة فالشاة مثنى والدرهم مثنى ، وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم فشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة في موضع الحال فأما اذا قال شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لان في الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، ومثله « بينت له حسابه بابا بابا » فبابا نصب على الحال لانه في معنى مصنفاً ومرتباً ، وهذه الاسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتي تقول الى في لانتك انما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون الا من اثنين وكذلك لا يجوز بابعته يداً حتي تقول بيد لان المراد أخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضاً وكذلك بينت له حسابه بابا بابا لو قلت بابا من غير تكرير لثوهم أنه رتبه بابا واحدا وليس المعنى عليه وإنما المراد به جعله أصنافاً فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحققنا أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما ﴾ أرسلها العراك * ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيضهم وفعلته جهدهك وطاقتك فصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعنى معتركة ومفردا وقاطبة وجاهدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير ، وتكثير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * لعزة موحشا طلل قديم * ﴿

قال الشارح : انما « استعققت الحال أن تكون نكرة » لانها في المعنى خبر نان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لانها مستفادة وأيضاً فانها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله ولانها تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة ، وأما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر نان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه في الاعراب اذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى ، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات فنما ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالالف واللام فنحو قولهم « أرسلها العراك » قال ليبيد

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدِّخَالِ

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة اذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لان لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجوز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا فائب عن الحال

وليس بها وإنما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهة له فصار معتركة ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إبله العراك إذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أي ازدحموا في المعترك ، وأما ما جاء مضافا فنحو قولك « مررت به وحده » ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحده بمروري إيجادا أو إيجاد في معنى موجد أي منفرد فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا ، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فإذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري أفرادا ، وقال يونس إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتجعله للمرور به ، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول ، وأعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبا إلا ما ورد شاذا قلوا هو نسيج وحده وعير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معناه غيره فكأنه قال نسيج أفراده يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل ، وأما عير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار يقال للوحش والاهلي وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بمخدمة نفسه ، وأما قولهم « جاؤا قضمهم بقضيضهم » أي جميعا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قل الشماخ

أَتَلْتَنِي سَلِيمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا * تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَالَهَا

قضاها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجهول في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضاها تابعا مؤكدا لما قبله فيجري مجرى كالمهم فيقول أتلتني سليم قضاها بقضيضها ورأيت ساليما قضاها بقضيضها ومررت بسليم قضاها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد استعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضمهم وقع بعضهم على بعض ، وأما قولهم « فعلته جهديك وطانتك » فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهدا ، « وأما قولهم مررت بهم الجماء الغفير » فهما من الاسماء التي تعجب بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الغفير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيها ونصبه على الحال لأنهما قد جمعا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامعين غافرين ، وذهب يونس إلى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الالف واللام في نية الطرح وهذا غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنصبه على الحال وتنوى بالالف واللام الطرح وذلك غير جائز ، « وتنكير ذي الحال قبيح » وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لقبح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة التنكرة نصبتها على الحال وذلك لا ممتنع

جواز تقديم الصفة على الموصوف لان الصفة تجري مجرى الصلة في الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على :- واز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

وَتَحَتَّ الْعَوَالِي بِأَقْنَمَا مُسْتَظْلَةً ظِلَاءَ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقاءه صفة مع التقدم ؛ وأما ما أنشده من قول الشاعر

* لمرزة موحشا طلل قديم * فالبيت لكثير وعجزه * عفاه كل أسحم مستديم * والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفية السحب اياها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ والحال المؤكدة هي التي نجىء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها لتوكيد خبرها وتقريب مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حققت بالمطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الامر حق وفي التنزيل (وهو الحق مصدقا) وكذلك أنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلا شجاعا وكرما جوادا فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك ، ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحات الا اذا أردت التبني والصدقة والعامل فيها أثبتته أو أحقه مضمرا ﴾ قال الشارح : الحال على ضربين فالضرب الاول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال ولبس الركوب بصفة لازمة ثابتة انما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها ولبس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وانما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر ألا ترى ان قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالجيء والركوب الا ان الركوب وقع على سبيل الفضلة لان الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ؛ وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتا غير منتقل يذكر توكيدا لمعنى الخبر وتوضيحا له وذلك قولك « زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا وأنا زيد معروفا » فتقول عطوفا حال وهي صفة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لان ذلك مما يؤكد به الحق اذ الحق لا يزال واضحا بينا وكذلك قوله « أنا زيد معروفا » فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لان معنى معروفا لاشك فيه فاذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيد لما أخبرت به ، قال الله تعالى (وهو الحق مصدقا) فمصدقا حال مؤكدة اذ الحق لا ينفك مصدقا ، ومثله قول ابن دارة

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسْبِي وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ هَارِ

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف مما يعرف ويؤكد لو قلت « هو زيد منطلقا » لم يجوز لانه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله كما أوجب قوله معروفا بها نسي أنه ابنها ، ولو قلت « أنا عبد الله كرما جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا » لجاز لان هذه الصفات وما شاكلها مما يكون

مدحا في الانسان يعرف بها فجاز أن تجيء مؤكدة للخبر لأنها أشياء يعرف بها فذكر هامؤ كدة لذاته ،
وتقول « أنى عبد الله » اذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك « آ كلا كما يأكل العبيد »
فقولك آ كلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ما صح به
المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فهو مردود ، وقوله « تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لاعمل لها »
يعنى ان الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الخبر فيها اسم صريح ولا يكون فعلا ولا راجعا الى معنى
فعل لان الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة والفعل لا ثبات له ولا يوصف ،
وقوله « ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحات » يعنى انه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو
وقت دون وقت فان أردت انه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث انه تبنى به جاز لان ذلك مما
ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت ، وأما التعامل في هذه الحال فهو عند سيئويه فعل مضمر
تقديره أعرف ذلك أو أحته ونحو ذلك مما دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف
كتوكيده باليمين فاذا قالت أنا عبد الله مرفقا فكأنك قالت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجري ذلك في
التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى أن التعامل في الحال الخبر
لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الاول والمذهب الاول *

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت
اسمية فالواو الا ماشد من قولهم كلمته فوه الى في وما عدى أن يثمر عليه في الندرة وأما اقيته عليه جبة
وثني فعناه مستقرة عليه جبة وشي وان كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا فان كان
مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منغيا فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفى الامران وكذلك في الماضى
ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة *

قال الشارح : اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية
فمثال الاسمية قولك مررت بزيد على يده وجاء زيد وسيفه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد
هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدأ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنفت في تضمينها
ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا فالتضمين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه
نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ ، وانما جاز استغناء هذه الجملة
عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل ان الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم نحتاج
الى ضمير مع وجودها فان جئت بالضمير معها فجيد لان في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما اذا لم
تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على
عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجوز لانك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير
يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على انه معقود بأوله قال الشاعر

تَصَفَّ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

يصف غائصاً غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول

انتصف النهار على الغائض وهذه حاله والهاء في غايه ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا ، ومن ذلك قوله تعالى (يغشى طائفة منكم وطائفة تدأهمتهم أنفسهم) والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال ، وأما قول امرئ القيس

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلا

فوضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكناتها حالا مع خلوها من عائد الي صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال ، وإذا قلت جاء زيد ونوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفا نوبه فكما ان نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواوامة موقعة في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل ، فأما قوله « فان كانت الجملة اسمية فالواو » فاشارة الى انه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو فيها وليس الامر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يماق الجملة الثانية بالاولى لان الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فاذا وقعت الجملة حالا فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم انها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وأما ضمير يعود منها الى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والامير راكب وقولنا والامير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال ، فأما قوله « الا ما شد من قولهم كلمته فوه الى في » فان أراد انه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه وان أراد انه قليل من جهة الاستعمال فقريب لان استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لانها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، فأما « لتيته عليه جبة وشي » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعتماده على ذى الحال والامر الثاني أن يكون جبة وشي مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرج على الوجه الاول لانه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو اذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعل موقع الحال اذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكا وضربت زيدا بركب أي راكبا قال الله تعالى (فجاءته لحداهما تمشى على استحياء) أي ماشية وقال الشاعر

مضى تأتبه تمشوا الى ضوء ناره فجد خير ناري عندها خير مؤقيد

والمراد عاشيا ولا حاجة الى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لانه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سير كب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالة عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكا فان جئت معه بقدر جاز أن يقع حالا لان قد تقر به من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترب به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئَةُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّةُ السَّمْرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلة ، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وان لم تكن في اللفظ قال الشاعر

وَطَعْنِي كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا وَالزِّقُّ مَلَأَنُ

والمراد قد غذا وقد تناولوا قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب ، وذهب الكوفيون الى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه قد أو لم تكن واليه ذهب أبو الحسن الاخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) وقول الشاعر * وطعن كفم الزق الخ * ونحو قول الآخر وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِ الْكَفْضَةِ كَمَا انْتَقَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدم وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بلله القطر في موضع حال ، وأما المعنى فان الفعل الماضي يقع صفة للشكرة وكل ما جاز أن يكون صفة فانه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد بضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لانك تقول جاء رجل بضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للشكرة ، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضي ، وأما ما ذكره من المعنى ففاسد والامر فيه بالعكس فان كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للشكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للشكرة يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للشكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه انما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا ، واعلم أن الفعل الماضي اذا اقترن به قد والفعل المضارع اذا دخل عليه ناف ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيراً في الاتيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وان شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهلت منا المثقة السمر * وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال وتلاحقه بمحكه وهذه واو الحال ولانه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الاول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع اذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرهما فتقوله لا تتبعان في موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيدي لان نون التأكيدي الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيما غير متبعين ومثله قول الشاعر

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سَيُوقَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ

وقال الله تعالى (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى) فتقوله لا تخاف دركاً ولا تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فاذا أتى بها فلهي الجملة الفعلية بالاسمية

لمكان حرف اللني ومن لم يأت بها فلانه فعل مضارع *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها بجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال * وقد أغندى والطير في وكناتها * ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية وبطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض ، وقوله « اجراء لها بجرى الظرف » فيعني بالظرف اذ وقد شبه سيديويه واو الحال باذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبه الموضع كما أن الواو منتصبه الموضع وأن ما بعد اذ لا يكون الا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بجرى الجر فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد اذ لا تنفقر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله « لانعقاد الشبه بينهما » *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرئجل راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً باضمار اذهب وللقادم مأجوراً مبروراً أى رجعت وان أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً باضمار قال واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه أى دنا منه متعرضاً ﴾

قال الشارح : اعلم أن الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال أو مقال فن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجاً فتقول « راشداً مهدياً » وتقديره اذهب راشداً مهدياً ، ومثله أن تقول لمن خرج الى سفر « مصاحباً معاناً » وتقديره اذهب أو صافراً مصاحباً معاناً فدلّت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به ؛ ولو رفعت هذه الاشياء وقات راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً لكان جيداً عربياً على معنى أنت راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً فالرفع باضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب باضمار فعل ؛ وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت « مأجوراً مبروراً » والمعنى قدمت مأجوراً مبروراً أو رجعت مأجوراً مبروراً ، ومن ذلك ان حدث فلان بكذا وكذا قلت « صادقاً والله » أو أنشد شعراً فتقول صادقاً والله أى قاله صادقاً لانه اذا أنشد فكأنه قد

قال قال كذا فقلت قال صادقاً فالرفع جائز على اضممار مبتدأ كما جاز في راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً ، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول « متعرضاً لعنن لم يعنه » كأنه قال فعل هذا متعرضاً لعنن أو دنا من هذا الامر متعرضاً والعنن ما عن لك أى عرض لك والمعنى أنه دخل في شئ لا يعنيه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً أى فذهب الثمن صاعداً أو زائداً ومنه أنيميا مرة وقديماً أخرى كأنك قلت أنحول ومنه قوله تعالى (بلى قادرين) أى نجمهما قادرين ﴾

قال الشارح : أما قولهم « أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً » فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكنرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائداً تقديره أخذته

بدرهم فذهب الثمن زائدا كما نه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء لانه لا يتقدم بعضه على بعض إنما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق إنما ذلك بالواو لانها للجمع بين الشئيين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمناً في موضع الاسم الموصوف ، ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف الا الفاء وثم لوقلت أخذته بدرهم وصاعدا لم يجوز لان الأثمان يتلو بعضها بعضها والفاء وثم تدلان على ذلك لافادتهما الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجوز الا الفاء وثم والفاء أكثر في كلام العرب لاتصالها بما قبلها ؛ وأما قولهم « أئيميا مرة وقيسيا أخرى » فانه منصوب على الحال وان كان اما جامدا غير مشتق من حيث كان منسوبا والنسب يخرج من حيث الجمود الى حكم المشتقات حتي يصير وصفا والعامل فيه فعل محذوف تقديره أنحول أئيميا مرة وقيسيا أخرى أو تنقل كأنه رأي رجلا في حال يكون ويتحول من حال الى حال لا يثبت على شئ فقال أئيميا مرة وقيسيا أخرى والمعني أنتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا نعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها وليس يسترشده عما يجمله وان كان بالفظ الاستفهام ؛ وحكي سيبويه أن رجلا من بني أسد قال يوم جيلة وهو يوم لبني تميم وعامر على بني أسد وذبيان وقد استقبله بعير أعور فنظر الاسدي الى قومه فقال يا بني أسد أعور وذا ناب أتى بالفظ الاستفهام ولم يرد أن يسترشداهم ليخبروه عن عوره لكنه حقق ذلك حذره وأنهمزوا فقتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف تقديره أنستقبلون ودل عليه الحال المشاهدة ، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقائم وقد قعد الناس الا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعل فاحتيج الى تقدير فعل من غير لفظه وقياسه لو قدر من لفظه أنتم أئيميا مرة وتنقيس قيسيا أخرى كما قلت في قولك أقائم وقد قعد الناس ، ويجوز الرفع في قولك أئيميا مرة وقيسيا أخرى فتقول أئيمي مرة وقيسي أخرى على معني أنت تميمي مرة وقيسي أخرى فيكون مبتدأ وخبرا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، فأما قوله تعالى (أحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه) فانتصاب قادرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى (أن لن نجتمع عظامه) وتسوية البنان ضم بعضها الى بعض ؛ وذهب الفراء الى أن انتصابه باضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولا وهو قوله أحسب الانسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه فهذا لجعله مفعولا ثانيا ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم الى أن تقديره بلى تقدر قادرين وهو ضعيف أيضا لان اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجوز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول قت قائما وأنت تريد الحال لان الحال لا بد فيها من فائدة اذ كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لانك لا تقوم الا قائما والوجه هو الاول وهو مذهب سيبويه *

التمييز

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فنثاله في الجملة طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً و* أبرحت جارا * وامتلأ الاناء ماء وفي التنزيل (واشتمل الرأس شيباً . وفجرا الأرض عيونا) ومثاله في المفرد عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً وقفيزان برأ وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً وملء الاناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء موضع كف سحاباً ، وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كوقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضارب زيداً وضاربان زيداً وضاربون زيداً وضرب زيد عمراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوها فيتردد الخطاب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً ، « وهذا الابهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً » ألا تري ان الطيبة في قولك طاب زيد مسندة اليه والمراد شيء من أشياءه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصيب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما ان إبانة العشرين بشكرة جنس كذلك إبانة هذه الجملة بشكرة جنس ، « وأما المفرد فمحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً » فالتمييز في هذه الاشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وانما لبيان نوع الراقود اذ الابهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي والراقود وعاء كالطب ، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً التمييز فيه لابهام الرطل اذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تنبيه مناً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معني قوله « رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته » وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وانما كان نكرة لانه واحدي معني الجمع ألا تراك اذا قلت عندي عشرون درهماً معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام ألا تري انك اذا قلت عندي عشرون احتل أنواعاً من المعدودات فاذا قلت درهماً أو ديناراً فقد أزلت ذلك الابهام وانضح بذكره ما كان متردداً مبهماً كما انك اذا قلت جاء زيد احتل أن يكون على صفات فلما قلت راكباً فقد أوضحت وأزلت ذلك الابهام فلما استويا في الايضاح والبيان استويا في لفظ التنكير ، ووجه ثالث أن المراد ما بين النوع فيبين بالنكرة لانها أخف الاسماء كما تختار الفتحة اذا أريد تحريك حرف لمعنى لان الفتحة أخف الحركات الا أن يعرض ما يوجب العدول عنها الى غيرها ، وكانت جنساً لان الغرض تخليص الاجناس بعضها من بعض وقدرت بمن لانها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفاً وهي مرادة ، واعلم ان المميز يكون واحداً ويكون جمعاً فاذا وقع بعد عدد نحو

عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز الا واحدا نحو قولك عندي عشرون توبا وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف، وأما اذا وقع مفسراً فغير عدد نحو هذا أفره منك عبداً وخير منك عمالاً والجمع لا احتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فإذا قلت هو أفره منك عبيداً أو خير منك أعمالاً دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قل الله تعالى (قل هل ننبئكم بالآخسرين أعمالاً) فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة وإذا أفردت فهم منه النوع لا خير، وقوله « وشبه التمييز بالمفعول » يعني ان موقعه في هذه الامثلة كوقعه يعني ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخراً نحو طاب زيد نفساً وهذا راقود خلا كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فضاة بعد تمام الكلام ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما ان المفعول كذلك « فان قيل » لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل انه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فإن العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً فانه وان كان العامل فيه فعلاً فان الفعل فيه غير متعد فطاب فعل غير متعد لانه اذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً وأما تصيب وتفقأ فعلان لازمان لانهما المطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببته فتصبب وتفقأته فتفقأ كما تقول صببته فانصب وتفقأته فانفقأ ولذلك لا تقول تصببته ولا تفقأته ويثبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس مفعولاً فقولك طاب زيد نفساً بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرفاً بعد التمام كوتوع المفعول ورطل زيتاً ونحوه بمنزلة ضارب زيداً ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نوتته نصبت ما بعده واذا أزلت التنوين خفضت ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميز كما ان اسم الفاعل اذا نوتته نصبت به نحو ضارب زيداً واذا حذفت التنوين خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وان كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربون من حيث انه مجموع بالواو والنون كما ان ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضى المفسر بعدها على ما تقدم، وتقولك « ملء الاتاء ماء ومثلها زبداً وموضع كف سحاباً » بمنزلة المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبنى ضرب زيد عمراً فالمضاف اليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الاضافة كما حال التنوين في رطل زيتاً والنون في عشرون درهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك علي ضربين زائل ولازم فلزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التمام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملء عسل ولا مثل زبد ولا عشرو درهم ﴾

قال الشارح: يريد ان المميز اذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده اذ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فاذا

لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه الا بما بعده من المضاف اليه ،
« والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة » لان هذه الاشياء تفصل
ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه ، وجملة الامر أنك اذا قلت عندى راقود خلا ورطل زيتاً فلا
يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله فتقول راقود خل ورطل زيت لانه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا
يكون وصفا كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندى راقود خل ورطل زيت
وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف
والعنى من خز ومن صوف فاذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك
رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الاعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم ونعانه
وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو ملء الاناء عسلا ومثلها زبدا وموضع كف سحابا حالت
بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا
للإسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل النصب وأنحط عن درجة اسم الفاعل فاختص
عمله في الشكوة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو
له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو ، وأما قوله « وذلك على ضربين زائل ولازم »
يريد أن هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت
أثبتته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود
خلا ورطل سمنا وأوقية ذهباً ثبت للتنوين وتنصب المميز وإن شئت حذف التنوين وخفضت فقلت
راقود خل ورطل سمنا وأوقية ذهب لان التنوين معاقب للاضافة ، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها
وابتائها مخير تقول عندى منوان سمنا ورطلان عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفها وانخفض
نحو منوا سمنا ورطلا عسل ، « وأما اللازم فنحو نون الجمع » في نحو عشرين وثلاثين الى التسعين النون
فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه و اضافته الى المميز لان نصبه ما بعده بالحل
والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يبق قوتها فيتصرف
تصرفها وإنما لضعف شبهة أزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فان أضفته الى مالك نحو عشرين وعشرو
زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وإن كان مبنياً نحو قولك ثلاثة عشر ك وخمسة عشر ك ،
« وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازماً » نحو ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا لان المضاف والمضاف
اليه معا هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زيد فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا
كنوان أو مساحة كوضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا كلؤه ومثلها ، وقد يقع فيما ليس اياها نحو
قولهم ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصراً »

قال الشارح : « تمييز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير » والمقدار هو المقابل للشيء يعمله من غير
زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون ومسوح ومعدود فالمكيل نحو قولك مكوكان

دقيقا وتبزان برأ والموزون منوان سمنا ورطلان عسلا والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا وما في السماء موضع كف سحابا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة الى إبانتهما بالانواع لانها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكوكان احتمل أن يكون حنطة أو شعيراً أو غيرهما مما يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل واذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المصادر المتماشع بها نحو الجريب والذراع والمدي ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندى عشرون احتمل دنانير ودرهم وثياباً وعبيداً وغيرهما من المعدودات فوجب لذلك إبانتهما بالنوع ، وحق النوع المفسر أن يكون جمعاً معرفاً بالالف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعاً فلا أنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعاً على جماعة وأما كونه معرفاً باللام فلتعريف الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وان أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منمكور لان الواحد المذكور شائع في الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع ، وأما قوله « أو مقياسا » فالمقياس المقدار يقال قست الشيء بالشئ اذا قدرته به وقوله « ماؤه ومثلها » فإشارة الى قولهم ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محقة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن ملء الاناء ومثل التمرة ليسا بكييل معروف ولا ميزان ولا مساحة وإنما هو تقريب لمقداره ، وأما قوله « وقد يقع فيما ليس اياها » يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم « ويجه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصرا » فويجه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم والله دره فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرا فهذه الاشياء مبهمة لانه لا يعلم المدح من أى جهة فالشكرة فيها منصوبة على التمييز وهي المدوحة في المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارسا اذا أردت أنه هو المدوح بالشجاعة والمضاف اليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الاضافة الى الميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويجه من رجل والله دره من فارس وحسبك به من ناصر ، « فان قيل » كيف جاز دخول من ههنا على الشكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصر وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفره منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأثوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك اذا قلت ويجه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولقد أبى سيديوه تقديم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجوز لي سمنا منوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر
وما كاد نفسا بالفرق تطيب ﴾

قال الشارح : اعلم أن « سيديوه لا يرى تقديم المميز على عامله » فعلا كان العامل أو معنى لا يجوز أن

تقول عرقاً تصيب زيد ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز سمناً عندي منوان ولا برأ عندي قفيزان على تقدير عندي منوان سمناً وقفيزان برأ، أما إذا كان العامل بمعنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معبولة عليه ظاهر لضعف عامله وكذلك يتمتع تقديم الحال على العامل المعنوي فلا تقول قائماً في الدار زيد على ارادة في الدار زيد قائماً، وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ففضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً اليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصيب في قولك تصيب زيد عرقاً وتفقاً شحماً في الحقيقة للعرق والتفقو للشحم والتقدير تصيب عرق زيد وتفقاً شحمه فلو قدمناهما لا وقعناهما موقفاً لا يقع فيه الفاعل لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً وكذلك إذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل هذه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل، « فان قيل » فأنت إذا قلت جاء زيد راكباً نصبت راكباً على الحال وجاز ذلك تقديمه فيقول راكباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى فالفارق بينهما قيل نحن إذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفي الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه وأما إذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفي الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى فذلك لم يجوز تقديم المنصوب كما لم يجوز تقديم المرفوع، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبريد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه واحتجوا لذلك ببنت أنشدوه وهو

أَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

أرادوا كاد تطيب نفساً بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسى الفراق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجاج *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها إلا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتسبة عنه ومنادية على أن الأصل عندي زيت رجل وسمن منوان ودرهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل النمرة وسحاب موضع كيف وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصيب عرقه واشتعل شيب رأيي لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الازالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيده﴾ قال الشارح : اعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الاجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما بوزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لأن الاوصاف توضح الموصوفين وتزيل ابهامها فتقول عندي خل راقود وثوب ذراع ودرهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بني فلان ابلاً مائة قال الاعشى

لَإِنْ كُنْتُ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرَقِيَّتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بَسْلَمَ

وسلخ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعماً لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلة والكثرة فإذا قال رأيت ثوباً ذراعاً فكأنه قال قصيراً وإذا قال رأيت ثوباً خمسين ذراعاً فكأنه قال طويلاً وإذا قال مررت بابل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبعل رجل فيكون جميع ما

مررت به من البر قنيزا واحداً وجميع ما مررت به من العسل رطلا واحداً إلا أنهم قد يقدمون الوصف الذي هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيده العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفاً لما قبله من المقدار إذ كان جوهره ليس فيه معنى فعل وكانت إضافة الأول إليه سائفة إذ كان منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول نوب خز وخاتم ذهب والمراد نوب من خز وخاتم من ذهب وإن شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم وإذا قلت عندي عسل رطل وخل راقود فقد أثبت به على الأصل وإذا قدمت وقلت عندي رطل عسلا وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد في الاخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله « ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه » يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشيئها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الأصل في قولك عندي راقود خلا ورطل زيتا عندي خل راقود وزيت رطل ؛ وقوله « ومنادية على أن الأصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيد نفسا وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاشتعال فإذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد وإذا قلت تصيب عرقاً فتقديره تصيب عرقه وإذا قلت تفقأ شحماً زيد فتقديره تفقأ شحم زيد وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ، وقوله « لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل » يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالاً نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصيب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصيب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيده ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد فكان المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفوا انبجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنسبة التي هي فاعل في المعنى فقل طاب زيد نفسا وكذلك الباقي فهذا معنى قوله « والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد » فاعرفه *

المنصوب على الاستثناء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالآ من كلام موجب وذاك جاء في القوم الأزيدي ﴾
قال الشارح : اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فلا مستثناء صرف

اللفظ عن عمومه باخراج المستثنى من أن يتناوله الاول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم الا زيدا تبين بقولك الا زيدا أنه لم يكن داخلًا تحت المصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أى اخراجه من أن يتناوله المصدر فالأخرج الثانى مما دخل فى الاول فهى شبه حرف النفي فقولنا قام القوم الا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيد الا ان الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون الا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الاول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيد الا عمرا والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فإذا قلت جاءنى قومك الا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أ كثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم الا بالاضافة ، وأصل المستثنى أن يكون منصوباً لانه كالمفعول وإنما يعدل عنه لغرض يذكّر بعد ، ولتقديم الكلام على العامل فى المستثنى ثم على أقسامه ، وفى « العامل فى المستثنى » أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا « فان قيل » الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل فى المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الا قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر فى مرتب بزيد ، « فان قيل » فهلا أعملوا الا فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل الى ما بعدها فالجواب ان إلا إنما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل انها لم تخلص للاسماء دون الافعال والحروف ألا تترك تقول ما جاءنى زيد قط الا يقرأ ولا مرتب بمحمد قط الا يصلى ولا لقيت بكرا الا فى المسجد ولا رأيت خالدا الا على الفرس فلما لم تخلص للاسماء بل باشرت بها الافعال والحروف كما باشرت بها الاسماء لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره وذلك لان العامل ينبئ أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن إلا اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه ، وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فإذا أثبت بالاستثناء بينت ان مدلول الاول وعمومه ليس مراداً فاقضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلت عندى عشرون درهما ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب للمستثنى الا نيابة عن أستثنى فإذا قال أثنى القوم الا زيدا فكأنه قال أثنى القوم أستثنى زيدا وهو ضعيف لانك تقول أثنى القوم غير زيد فنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثنى غير زيد لانه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولان فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معانى الحروف لا يجوز ألا ترى انك لا تقول ما زيدا قائماً على معنى نفيت زيدا قائماً وإنما لم يجز ذلك لانهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الافعال إيجازاً واختصاراً فإذا أخذت تعمل معانى هذه الحروف كان فيه تطالع الى الافعال وفيه تقضى للفرض وتراجع عما اعتموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الادغام فى مثل جلبب ومهدد لان فيه إبطال غرضهم وهو اللاحق ، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين الى أن المركبة من حرفين إن التى تنصب الاسماء وترفع الاخبار ولا التى للعطف فصار إن لا تخففت النون وادغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها فى الايجاب اعتباراً بان وعطفوها بها فى النفي

اعتباراً بلا فاذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فعملوها عاطفة وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل ان وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر والتأويل ان زيدا لم يقم وهو قول فاسد أيضاً لانا نقول ما أتاني الا زيد فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأنيير الحرفين معاً، وحكى عن الكسائي انه قال انما نصبنا المستثنى لان تأويله قام القوم الا أن زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع الى قول سيبويه وانما هذا القول لمقرر معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل، فأما قول صاحب الكتاب « المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالا من كلام موجب وذلك جاءني القوم الا زيدا » فانه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبداً فلا يجوز غيره من الاعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فال موجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الافعال ما وقع وحديث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لانه ليس بمنفي ولا جار مجرى المنفي بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبت من حيث انه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتاً فقولك يقوم زيد موجب ادمم النافي أو ما يجري مجراه وليس يثبت والعبارة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتاً أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبداً نحو قولك أتاني القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب وانما كان منصوباً لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر كموقعه وانما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لان المستثنى أبداً بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار الا زيدا والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهراً واما مضمراً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبهذا خلا بعد كل كلام وبعضهم يجز بخلًا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « المستثنى بخلًا وعدا » فان المستثنى بهما لا يكون الا نصباً سواء كان الاستثناء من موجب أو منفي تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفي وبعد المنفي موجب مثبت وانما كان المستثنى بهما منصوباً لانهما فعلا ماضيان وفاعلهما مضمّر مستتر فيهما لا يظهر في تشنية ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عدا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك في الجمع والفاعل المضمّر المقدر بالبعض موحد أبداً وان كان المستثنى منه مثنى أو مجموعاً لان البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فانه فعل لازم في أصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة وأما عدا فهو متعد

في أصله من عداه الأمر يعدوه إذا جاوزه وإنما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما جحداً لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجريا في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ، « وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض » فيخفض المستثنى على كل حال كما أن حاشي كذلك فيكون لفظهما مشتركا بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدا فهي فعل ولم يحك سيديويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وإنما حكاهما أبو الحسن الاخش فعداهما مع خلا مما يحجر *

قال صاحب الكتاب **﴿ فاما ما عدا وما خلا فلانصب ليس الا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءني القوم أو ما جاؤني عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لبيد**
*** ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعال مضمر فاعلوها ﴾**

قال الشارح : أما « ما خلا وما عدا » فلا يقع بعدهما الا منصوب لان ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتها الافلا وفعالها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم وما وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرأ كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيدا وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عوده على بدته ونظارته كثيرة ، فأما قول لبيد
ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر ، وكذلك « الاستثناء بليس ولا يكون » لا يكون المستثنى بهما الا منصوبا منفيا كان المستثنى منه أو موجبا وذلك قولك في الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفي ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصاب المستثنى هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمهما مضمر والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وعدا لان هذه الافعال أنيبت في الاستثناء عن الافكا لا يكون بعد الا في الاستثناء الا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الا اسم واحد لانها في معناها ، والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل ، وما ذهب اليه البصريون أمثل لانه أقل اضمارا فكان أولى ، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من النكرات تقول اتنى امرأة لا تكون هندا فوضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول في النصب والجر رأيت امرأة ليست هندا ولا تكون هندا ومررت بامرأة ليست هندا ولا تكون هندا ، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول أتتى امرأة خات هندا وعدت جملا وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جحد تخالف ما بعدهما ما قبلهما فجريا في ذلك مجرى غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وإنما يستثنى بهما على التأويل لا لانهما جحد ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الاول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لان لفظهما ليس جحدا فيجريا مجرى غير ، « فان قيل » فما موضع ليس

ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل بمجتلد وجهين أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاهما مستأنفاً خصص به ذلك العام كما يقول القائل جاءني الناس وما جاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الاول بين بها خصوص الجملة الاولى ومثله قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث) ثم قال (فان كان له اخوة فلائمه السدس) فجري ذلك مجرى الا أن يكون له اخوة ، والوجه الثاني أن يكونا في موضع الحال فاذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز اسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم اسقاط الواو في الاستثناء لان ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع الا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملةتان كلاهما واحداً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا أخاك أحد قال

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها الا منصوباً وذلك المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني الا زيدا أحد وما رأيت الا زيدا أحداً وما مررت الا زيدا بأحد وإنما لزم النصب في المستثنى اذا تقدم لانه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البديل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجح لان البديل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتمين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب لانك اذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال الا أن الحال ضعيف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت واذا بطل النعت تمين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا ، فأما « قول الشاعر الذي أنشده » فان البيت للكيت ومشعب الحق طريقه والشيعه الاعوان والاحزاب والاصل فالى شيعة الا آل أحمد وما لى مشعب الا مشعب الحق : وقال الآخر وهو كعب بن مالك

وَالنَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السَّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُّ

بخطاب النبي ﷺ والالاب المتألبون المجتمعون والوزر الملبأ وأصله الجبل *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما كان استثناءه منقطاً كقولك ما جاءني أحد الاحمارا وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) وقولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ﴾ قال الشارح : هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه الا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الاول ويسمى « المنقطع » لا تقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه اخراج بعض ما لولاه لتناوله

الاول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه اذ اللفظ اذا كان موضوعاً بآراء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك فاما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ولذلك قدرها سيويه بلكن وذلك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها الا مخالفاً لما قبلها كما ان إلا في الاستثناء كذلك الا ان لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضها ما قبلها بخلاف الا فانه لا يستثنى بها الا بعض من كل فعلى هذا نقول « ما جاءني أحد الاحرار » وما بالدار أحد الا وتداً فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البديل اذ لا يبدل في الاستثناء الا ما كان بعضاً الاول واذا امتنع البديل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم ، وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالاول نحو قولك ما جاءني أحد الاحرار وما بالدار أحد الدابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بني تميم وهو أن يجزوا فيه البديل والنصب فالنصب على أصل الباب والبديل على تأويلين أحدهما انك اذا قلت ما جاءني أحد الاحرار فكأنك قلت ما جاءني الاحرار ثم ذكرت أحداً توكداً فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الاحدين والحار وهي الحيوانية مثلاً أو الشيثية ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شيء أحد أو غيره الاحرار ، الثاني من التأويلين أن تجعل الحار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحميتك الضرب كما قال

وخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجَيْعٌ
وقال الآخر ليس بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرَ طَعْنٍ الْكَلْبِيَّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ

أى هذا الذى أقامه مقام التحية والعتاب ، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وقوله تعالى (وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وبنو تميم يقرؤونها برفع يجعلون اتباع الظن عليهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده ، ومنه قول الشاعر

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْبِعَافِيرُ وَالْأَلْيَسُ^(١)

جعل البعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابتة

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا هَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأْ مَأْيَدِنُهَا وَالنَّوْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَوْمَةِ الْجَلْدِ^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيويه . وقد استشهد به في كتابه مرتين الاولى لجواز اضمحار حرف الجر قال التقدير (ورب بلدة) وليست الولو عنده عوضاً من رب كما هي عنده غيره بل هي حرف عطف الا أنها دالة على رب . والثانية لرفع البعافير واليس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز اذ جعلها أنيساً . ويجوز فيها النصب . والرفع والنصب اقتال أما بنو تميم فيرفعون وأما أهل الحجاز فينصبون . والبعافير أولاد الغناء واحدها ينفور واليس بقر الوحش . وأصل البعير البياض سميت به البقر لبياضها . وأصله في الابل فاستعير للبقرة . وهذا البيت من أروحة لجران الود فيما ذكره العيني ولم ينسبه الاعلام (٢) وهذا البيت من شواهد سيويه أيضاً وقد استشهد به للنصب على الاستثناء المنقطع لانها من غير جنس الاحدين . وقد علمت أنه يجوز الرفع على البديل والتقدير وما بالربع أحد الا الاروي على أن تجعلها من

ينشد برفع الأورى ونصبها فن رفع جعلها من أحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس ، وأما الضرب الثانى وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فن فى موضع نصب لانه من غير الجنس لان عاصم فاعل ومن رحم معصوم أى من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيكون عاصم فاعلاً بمعنى مفعول أى ذو عصمة نحو قوله تعالى (من ماء دافق) أى مدفوق وقوله تعالى (فى عيشة راضية) أى مرضية ومنه قول الشاعر * أناشر لازالت يمينك أشره * ^(١) بمعنى مأشورة أى مقطوعة وهو ضعيف لانه خلاف الظاهر وإنما يصار الى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة ، ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لانه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله ، ومن ذلك ما حكاه صيبويه عن أبى الخطاب « ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ماضر » فما الاولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها فى موضع مصدر منصوب وفى زاد ضمير يعود الى المذكور وكذلك فى نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضرر أقام النقصان مقام الزيادة والضرر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاده ، فهذا وأشباهه لا يجوز فى المستثنى فيه إلا النصب على لنة نبي تيم وغيرهم لتعذر البديل اذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الاول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك اذا قلت ما فيها أحد الاحار فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، وكذلك اذا رددت المحذوف الذى هو خبر عاصم لم يجوز أيضاً لو قلت فى لا عاصم لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجوز البديل وذلك لانه يبقى الجار والمجرور الذى هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك ، والنسكتة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفى هذا الباب استدراك فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والثانى جائز فيه النصب والبديل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءنى أحد الا زيدا والا زيد وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً والاختيار البديل قال الله تعالى (ما فعلوه الا قليل) وأما قوله عز وجل (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأمر بأهلك) *

قال الشارح : قوله الثانى يريد النوع الثانى من القسمة الاولى وهى الانواع الخمسة وهذا « المستثنى

جنس الاحدين توسماً ومجازاً • ويروى فى البيت الاول (وقتت فيها أصيلاً كى أسأئله) ويروى بدل أصيلاً (طويلاً) ويروى (وقتت فيها أصيلاً لا أسأئله) ويروى أصيلاً كما هنا فأما من روى أصيلاً أو طويلاً فروايتيه ظاهرة وأما من روى أصيلاً • بالنون • فتحتمل هذه وجهين أحدهما أن يكون الاصيلان تصغير أصلان • بضم الهزة • وهو جمع أصيل كـ رغيف ورغمان وليس بخفى أن تصغير الجمع انما يجوز اذا كان من أوزان جوع القلة والوجه الثانى أن يكون أصيلاً تصغير أصلان • بضم الهزة كـ رمان • وهو مفرد بمنزلة غفران وشكلان والاورى • ومثله الاواشى • محابس الخيل واحدها أرى • واللائى البطء • والنوى حاجر من تراب يعمل حول الغباء ليدفع عنه الماء ويمنعه . والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير اقامة • والجلد الارض الغليظة الصلبة من غير حجارة وانما ذكر الجلد لان الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شئ بالنوى والبيتان من مطقة النافذة الديانى وقبلهما

يادار مية بالعياء فالسند أنوت وطال عليها سالف الامد

(١) استشهد بهذا على أن فاعلاً يأتى بمعنى مفعول وقال القاموس : وأث الخشب بالشار شته والأشرة المأشورة اه

من كل كلام غير موجب تام ، وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استثناء أو نهى نحو قولك
 ماجاءني من أحد الا زيدا وهل في الدار أحد الا زيدا ولا يقيم أحد الا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه
 النصب والبديل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البديل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدا
 بدلا من أحد فيصير التقدير ماجاءني الا زيد لان البديل يحل محل المبدل منه ألا ترى ان قولك مررت
 بأخيك زيد انما هو بمنزلة مررت بزيد لانك لما نحييت الاخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ماجاءني أحد
 الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ، وإنما كان البديل هو الوجه لان البديل
 والنصب في الاستثناء من حيث هو اخراج واحد في المعنى وفي البديل فضل مشاكلة ما بعد اللفظ قباها
 فكان أولى ، وكان النكسائي والفراء يجعلان ماجمله سيديوه ههنا بدلا من قبيل العطف ، وقال أبو العباس
 نعلب كيف يكون بدلا وأحد منى وما بعد الا موجب والجواب انه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك
 أنا اذا قلنا ماجاءني أحد فلرافع لاحد هو جاني واذا لم نذكر أحدا وقلنا ما جاءني الا زيد فلرافع لزيد
 هو جاني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاني اذا أفردته فاذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع
 الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثاني تابعا له كما يتبعه اذا قلت جاني أخوك زيد اذ الفعل
 لا يكون له فاعلان ، وأما اختلافهما في النفي والایجاب فلا يخرجهما عن البديل لانه ليس من شرط البديل
 أن يعد في موضع الاول اذا قدرزو اله بل من شرط البديل أن يعمل فيه ما يعمل في الاول في موضعه الذي
 رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الاول موجبا والثاني منفيا فالعطف نحو
 جاءني زيد لاعمر و مررت بزيد لاعمر ورأيت زيدا لاعمر فالثاني معطوف على الاول وهما مختلفتان في المعنى
 من حيث النفي والاثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لانه نعت
 لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي واذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البديل لانه مثلها من حيث
 هو تابع ، « فان قيل » فلم لا جاز البديل في الايجاب كما جاز في النفي فقلت جاءني القوم الا زيد كما قلت
 في طرف المنفى والافا الفرق بينهما قيل لان عبرة البديل أن يحل محل المبدل منه وفي المنفى يصح
 حذف الاسم المبدل منه قبل الا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أتاني الا زيد وإنما كان كذلك من قبلي ان
 النفي الذي قبل الا قد وقع على مالا يجوز اثباته من الاشياء المتضادة ألا ترى أنا اذا قلنا ما أتاني أحد كنا
 قد نفينا اتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا ثبتت اتيانهم على هذا الحد لكان
 محالا لانك توجب لهم الا تيان على هذه الاحوال المتضادة والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول ما زيد
 الا قائم نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد الا قائم فتوجب له كل حال الا
 القيام اذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك ساء البديل في المنفى ولم يسغ في الموجب ، فأما
 قوله تعالى (ما فعلوه الا قليل منهم) فشاهد على اختيار البديل في النفي وذلك لاجماع القراء على رفع قليل الا
 أهل الشام فانهم نصبوه على أصل الباب ، وأما قوله تعالى (الامرأتك) فان الجماعة قرؤا بالنصب الا أبا عمرو
 وابن كثير فانهما قرءا امرأتك بالرفع وإنما كان الاكثر النصب ههنا لانه استثناء من موجب وهو قوله
 (فأسر بأهلك) ولم يجهلوه من أحد لانها لم يكن مباحا لها الاتفات ولو كانت مستثناة من المنهى لم

تكن داخله في جملة من نهى عن الالتفات ويدل على انه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى (مصيبيها ما أصابهم) فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على انها كانت داخله تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقرة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الامر بمعنى الخبر كقوله تعالى (فليمدد له الرحمن مداً) ألا ترى انه لا معنى للامر ههنا وإنما المراد مده الرحمن مداً ومنه (أسمع بهم وأبصر) وهو كثير في كلامهم •

قال صاحب الكتاب * والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بحاشا *

قال الشارح : أصل الاستثناء أن يكون يائلاً وإنما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حد الى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الايجاب الى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فلي هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفى من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحول عليها لمشابهة بينهما فن ذلك غير وسوى وحاشا « فأما غير » فمحذولة على الا ومشبهة بها لان غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والاثبات ألا ترى انك اذا قلت مرت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مرت بغير زيد لكان الذي نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل الا لما بعدها حملت عليها وجعلت هي وما أضيفت اليه بمنزلة الا وما بعدها الا ان ما بعد غير لا يكون الا مخفوضاً لانها تلزم الاضافة لفرط ابهامها ، وأما سوى فظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أضيف كعنى مكانك فاذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فت نصب سواك على كل حال لانه ظرف ، وفي سوى ثلاث لغات فتح السين وكسرها وضمها فاذا فتحت مددت واذا ضمنت قصرت واذا كسرت جاز فيه الامران واذا مددت تبين فيه الاعراب وظهر النصب واذا قصرت كان النصب منويا كما يكون في عصا ورحي ، والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك ، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الاسماء الا ما كان ظرفا قال ابيد

وَابْدُلْ سَوَاءً الْمَالَ ! نَّ سَوَاءَهَا دُهْمًا وَجَوْنَا (١)

فنصب سواها على الظرف ودھماً وجوناً اسم ان وتخطاها العامل الى ما بعده كما تقول ان عندك زيداً

(١) ابيد هو ابن ربيعة العامر من عامر بن صعصعة بن معاوية وقد استشهد بالبيت على أن سواء تكون ظرفا وهو مذهب سيبويه والجمهور فهي عندهم لا تخرج عن النصب على أنها ظرف مكان . وابن مالك والزجاجي على أنها بمعنى غير فقع صفة واستثناء . وسواء المال — بتشديد الميم على فواعل — ومثله السائمة الابل الراعية . والدهم جمع الادهم وهو من البعم الشديد الورقة حتى يذهب البياض وهو من أطيب الابل لحماً لا سيراً وعملاً . والجون - بضم الجيم - جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيول الادهم .

قال الله تعالى (ان لدينا أنكالا وجمها) الا ان فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى ان الذي هو مكانه وبديل منه غيره وليس اياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاؤني سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوي مجرور وليس داخلا فيما قبلها كما كان في غير كذلك الا ان بين غير وسوي فرقا وذلك ان سوي لا تضاف الى معرفة وهي باقية علي تنكيرها وكما كانت غير كذلك لان سوي ظرف فاضافته كما ضافة خافك وقدامك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، « فان قيل » فأنتم تصفون النكرة بسوي كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقم بينهما قيل الوصف بسوي لا على حد الوصف بغير لانه لا يجري عليه في اعرابه انما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندي ، وذهب الكوفيون الى أنها اذا استثنيت بها خرجت عن حكم الظرفية الى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا السَّوَاكِ (١)

وقال أبو دؤاد

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُلِّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ (٢)

ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة ، « وأما حاشا » فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بمأقبلة وفيه معنى الاستثناء كما ان حتي حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوي زيد قال الشاعر

حَاشَا أَبِي تَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتْمِ (٣)

(١) هذا البيت للاعشى ميمون وقد استشهد به سيبويه مرتين الاولى (ج ١ ص ١٣) على أن دخول اللام على سواء ضرورة سهلها وقوعها في موقع غير لان من حق سواء ألا تستعمل في الكلام الا ظرفاً . والثانية في باب ما ينتصب من الاماكن والوقت لانها ظروف و(ج ١ ص ٢٠٣) قال ومن ذلك أيضاً هذا سواء وهذا رجل سواء فهذا بمنزلة مكناك اذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسما الا في الشعر اه ويقصد أنه لا يخرج عن الظرفية الا للضرورة فيل منزلة غير . والتجانف الانحراف . يريد أنه انما عول في قصده على هذا المدح دون خاصة أهله وجمل الفعل للنافع مجازاً (٢) أبو دؤاد هو حارثة بن الحجاج بن أياد بن نزار : وقد استشهد به الشارح لمذهب الكوفيين من أن سواء اذا استثنيت بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما بدليل أن حرف الجر يدخل عليها . وعمل الاستشهاد قوله (سواء) وقد علمت أن سيبويه يجعل ذلك وأمناله ضرورة تجوز للشاعر ولا تجوز لغيره وهذا عنده وقول المزار العجلي ولا ينطق الفعشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا مثل قول خطام المجاشعي : وصاليات ككها يؤتقين حيث أدخل حرف الجر على الحرف حين اضطر لجعل الثاني بمعنى مثل (٣) هذا البيت من قصيدة للجميح وهو مفضل بن الطاح بن قيس بن طريف . ونسبه صاحب تاج العروس لسيرة ابن عمرو الأسدي وذلك خطأ . واعلم أن النحاة هكذا ينشدونه كما ذكره الشارح وهو خطأ فلم يلقوا بيتاً واحداً من بيتين وهما كما ورد في رواية المضليات :

حاشا أبي توبان ان أبا * توبان ليس بكلمة قدم عمرو بن عبدالله ان به * ضنا عن الملحاة والشتم
والبكمة الابكم : والقدم انفي المبي . والضم - بكسر الضاد - البخل . والملاحاة - بنتع الميم - مصدر ميمي
بمعنى الملاحة وهي المنازعة . وأبو توبان : كنية رجل يؤخذ من البيهقي أن اسمه عمرو بن عبدالله

وزعم الفراء ان حاشا فعل ولا فاعل له وأن الاصل في قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لان الفعل لا يخو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد الى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلاً ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (١)

والتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى (حاشا لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت الفراء الا أبا عمرو حاش لله وليس القياس في الحروف الحذف إنما ذلك في الاسماء نحو أخ ويد وفي الافعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو والسيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابياً يقول اللهم اغفر لي ولن سمع حاشا الشيطان وابن الاصمغ فتنصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال خلا ، وقال أبو اسحق حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحية من قول الشاعر * بأى الحشا أمسى الخليط المبين (٢) * فإذا قال حاشا لزيد فعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أذك إذا قلت قد تنحى معناه قد صار في ناحية منه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس

* وَلَا سِيَّامَ يَوْمَ بَدَارَةِ جَلْجَلٍ * وَبُرُوقِ مَجْرُورٍ وَمَرْفُوعٍ وَقَدْ رَوَى فِيهِ النَّصَبُ *

قال الشارح : « لا سيما » كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فمن خفض جمل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها باضافة السى اليه كأنه قال ولا سى زيد أى ولا مثل زيد ومن رفع جمل ما بمعنى الذى ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سى الذى هو زيد وهو العائد الى الذى ومثله قوله تعالى (تماماً على الذى أحسن) برفع أحسن على تقدير الذى هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلاً ما بعوضة وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة ، والسى منصوب بلا وليس بمعنى لانه مضاف الى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لان المبنى مشابه للحروف ولا يصح اضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك اجحاف والسى المثل قال الخطيئة

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَادٍ هُمُوزُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ (٣)

(١) استشهد بهذا البيت للمبرد من أن حاشا كما تكون حرفاً تكون فعلاً بدليل تصرفها في مثل هذا البيت ولهذا المعنى بينه استشهد الرضى بهذا البيت : والضمير البارز المتصل في قوله يشبهه راجع الى النهمان بن المنذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويمتدح له

(٢) استشهد به على أن الحشا في اللغة الناحية . وقال في القاموس (وأنا في حشاه كنفه وناحيته)

(٣) المطبقة هو جرول بن أوس : والبيت من قصيدة له يمدح بها بنى عدى بن فزارة وقبله

فأبلغ عاصراً عني رسولا * رسالة ناصح بكم حفي وعاصره هو ابن الطفيل والرسول الرسالة بينهما وهموز الناب مأخوذ من همزه اذا دفعه . قال أبو الحسن السكري (السى العدل يقال فلان سى فلان اذا كان مثله) ولهذا المعنى استشهد الشارح بالبيت

والثنية سيان قال أبو ذؤيب

وَكَانَ سِيَانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَتْ السُّوحُ (١)

ولا يستثنى بسببها الا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سبباً زيد لم يجوز حتى تأتي بلا ولا يستثنى بلا سببها الا فيما يراد تعظيمه فأما بيت امرئ القيس

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سِيَمًا يَوْمٌ بِدَارَةٍ جَلِيلٍ (٢)

فانه روى بجر يوم ورفع على ما ذكرناه وقد روي منصوباً على الظرف وهو قليل شاذ
قال صاحب الكتاب والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد

قال الشارح : اذا استثنت بالا من كلام منفي غير تام وذلك بأن يكون ما قبل الاحتجاج الى ما بعدها ومثال ذلك « ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد » وما ذهب الاعمرى فهنا لا يكون فيه الا الرفع لان للفعل المفرغ لما بعد الا أن يعمل فيه والاصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لان الاستثناء تخصيص صفة علمية على ما ذكرنا الا أنك حذفْتَ الفاعل استثناء عنه لعموم النفي وأنت تريد ولسنا نفي أنه مضمرة وأن المذكور بعد الا بدل منه وانما نفي أن المعنى على ذلك ولما حذف ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفي لم يجوز ترك الفعل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من اسناد هذا الحديث الى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول اذا لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد الا وأقمته مقام من لم يذكر اذا كان بعضه ، ولم يكن ذلك بأبعد من اقامة المفعول مقام الفاعل وليس منه ولما أقمته مقام الفاعل وشغلت للفعل به لفظاً دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى كما دل تغيير بنية الفعل في ما لم يسم فاعله بعد اقامة المفعول مقام الفاعل على أن ثم فاعلاً لهذا للفعل غير المذكور ، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد الا ومُسند اليه أمران أحدهما أن هنا فعلاً لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف اذ الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى فيقال ما قامت الا هند قال ذو الرمة

(١) استشهد بالبيت على أن ثنية مى سيان . قال ابن هشام (وثنيته سيان ويستثنى حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله والشرب بالشر عند الله مثلاً . واستغنوا بتنقيته عن ثنية سواء فلم يقولوا - واما ان الا شاذاً كقوله : فيارب ان لم تقسم الحب بيننا - سواء بين فاجعلني على حبها جلدأ . اهـ . وشرح نعمه من باب منع أسامها . والنم الابل والسوح ومثله الساح جمع ساحة وهي الناحية أو الغضاء بين دور الحى

(٢) اسرؤ القيس هو حنيد بن حجر حامل لواء الشعراء وسابهم . وقد ذكر الرواة أنه يروى بالحركات الثلاث في يوم . قال ابن هشام (يجوز في الاسم الذى يقيم بعد لاسيما الجر والرفع مطاقاً ويجوز النصب أيضاً اذا كان نكرة وقد روى بين ولاسيما يوم الخ) اهـ . وقال التبريزي (ويرى ولاسيما يوم ويوم بالجر والرفع فن حره جعل ما زائدة للتوكيد وهو الجيد ومن رفعه جعل ما بمعنى الذي وأضمر متبداً والمعنى ولاسيما هو يوم وهذا أقبح جداً لانه حذف اسماً منفصلاً من اصله وليس هذا بمنزلة قولك الذى أكلت خبز لان الهاء متصلة فحسن حذفها) اهـ . ولم يذكر التبريزي رواية النصب وحملها ابن هشام تمييزاً قل (والنصب يقع على وجه التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى (ولو جئنا بمثله مدداً) اهـ . ودائرة جلدجل - بضمتين بينهما سكون - موضع

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَاشِعُ (١)

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم فأنت وإن كان القياس التذكير لانه من مواضع العموم والتذكير اذ التقدير فما بقي شيء ولا يرى شيء فاذا قلت ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد الا كما يعمل اذا لم يكن الا مذكورا وهذا معنى قوله « جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء » وفائدة الاستثناء في قولك ما قام الا زيد اثبات القيام له ونفيه عن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والمشبّه بالمفعول منها هو الاول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لحيثه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف *

قال الشارح : قوله « والمشبّه بالمفعول منها هو الاول » يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا لان الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتي المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله « والثاني في أحد وجهيه » يريد به ما يجوز من النصب والبديل في المستثنى من النفي التام نحو قولك ما جاءني أحد الا زيد فانه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبديل ، والفرق بين البديل والنصب في قولك ما قام أحد الا زيد أنك اذا نصبت جملة معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام ازيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تابع المعتمد في نحو زيد في الدار قائماً ، وقوله « وله شبه خاص بالمفعول معه » يريد أن الفعل كما لم يتمد الى المفعول معه الا بواسطة الواو وتقويته كذلك الا تقوية للفعل قبلها لا يتمد الى المستثنى الا بواسطة وليس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم ونحيز فيه البديل والنصب في غير الموجب ، وقولوا انما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لابهامه * قال الشارح : لما كانت الاحرف لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها نخطئ عمل ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد * وغير * اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لان اضافتها اليه لازمة فصار الاهراب

(١) ذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن مسعود ويكنى أبا الحارث وهو من بني عدي بن عبدمناة بن أد . وذو الرمة لقب قبته به صاحبه مية وتقول برأه السفر والايين أى هزله وأضعفه . والنحز مأخوذ من قولهم يسير ناحز ونحيز وناقعة محزة أى أصابها النحاز - بوزن غراب - وهو داء الابل في رؤها تعمل به شديداً . والاجرارز يحتمل أن يكون بكسر الهزة مصدراً من قولهم أجززت الناقة فهي يجرز أى هزات ويحتمل أن يكون بفتح الهزة جمعاً لقولهم أرض جرز - بضمين أو بضم فسكون - وأحرز اذا كانت لا تنبت أو أكل نباتها أو لم يصيبها مطر . والغروض جمع للغرض - بفتح معجمة مفتوحة فراء ساكنة - وهو للرحل بمنزلة الحزام للدرج والمراد به مكانه الذي يشد عليه . والجراشم جمع حرشم - بوزن قنفذ - وهو العظيم من الابل والحيل والمعنى أن هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها الا صدرها العظيم

الواجب الاسم الواقع بعد الا حاصلا في نفس غير فاذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد الا نحو قام القوم الا زيدا وكذلك اذا كان الثاني منقطعا ليس من جنس الاول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول الا حمارا وكذلك اذا تدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني الا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك - بانزاع مع الا ، « فان قيل » كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فت نصب غيرا بالفعل قبله وهو لازم غير متعدد للجواب أن غيرا ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الابهام ألا ترى أنك اذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم الى سوى بنفسه كذلك يتعدى الى غير لانه في معناه وهذا معنى قوله « وقلوا انما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف » يريد سوى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واهل أن إلا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما ، قالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً بمسه اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف الماثلة ، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصدا الى أن مرورك كان بالسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفي قوله عز وجل (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله) الرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ، ثم دخل على إلا في الاستثناء ﴾ قال الشارح : قوله « يتقارضان ما لكل واحد منهما » يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به حكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جاريا على ما قبله تحلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من إلا ويوضح ذلك ويؤكد أنه كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم اذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا ان عندك تسعة وتسعين درهما واذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك اذا قلت عندي درهم غير داني وغير داني اذا استثنيت نصبت واذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف وزجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير الا وصفاً لا غير لان الزائف ليس بعضاً للدهرم ولا العاقل بعض الرجل وخقيقة الاستثناء اخراج بعض من كل والفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء أنها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنف عنه شيئا لانه مذكور على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم الماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفى واذا كان قبلها نفى فما بعدها ايجاب لانها ههنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمه ، وقوله « بمسه اعراب ما قبله » يشير الى أنه وصف يتبع ما قبله في اعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترضه لان موصوفه مرفوع فتقول رأيت رجلا غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم فيكون اعراب عالم كاعراب الرجل من حيث هو نعمت له ، وقوله « ودلالته عليها من وجهين من جهة الذات

الذات ومن جهة الصفة « يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الانسان مثلاً وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيراً وهو المغايرة كما أنك اذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيان حامل ومحمول فالذات والمحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب ؛ فأما « قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) الخ » فقد قرئ ، بالرفع والجذر والنصب فلرفع دلي النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على البديل في الاستثناء لانه يصير التقدير فيه لا يستوي الا أولو الضرر وليس المعنى على ذلك انما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجور على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء ، وقوله « ثم دخل على إلا في الاستثناء » يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على الا المضارعة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بالا •

قال صاحب الكتاب (وقد دخل عليه الا في الوصفية وفي التنزيل (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى غير الله ومنه قوله

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما الا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله ام يجوز وشبهه سيديويه (١) بأجمعون •

قال الشارح : « وقد حملوا الا على غير في الوصفية » فوصفوا بها وجملوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه او من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الاول فتقول جاء في القوم الا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفات للقوم واذا قلت ما أتاني احد الا زيد جاز ان يكون الا وما بعدها بدلا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى « (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والمراد غير الله فهذا لا يكون الا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه يصير في تقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وذلك فاسد لان لو شرط فيما مضى فهي بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت ان أتاني الا زيد لم يصح لان الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أتاني الا زيد كذلك لا يصح ان أتاني الا زيد فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة الا الله لجاز ، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب • وكل أخ مفارقة أخوه الخ • (٢) فالأ وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جملة وصفاً لأخ خلفض وقال الا الفرقدين لان ما بعد الا في الوصف يكون اعرابه تابعا لأعراب

(١) حيث قال (ج ١ ص ٢٧١) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجري في الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار

(٢) ذكر المصنف تكلمته ونسبه الى عمرو بن معدى كرب قال الاعلام (وبرى لسوار بن المغرب) اه وهذا البيت من شواهد سيديويه استشهد به لوقوع الا صفة لكل كما تقع غير . ولهذا استشهد به المؤلف هنا وتقدير الكلام وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . قال الاعلام (وهذا على مذهب الجاهلية كانه قال هذا قبل الاسلام ، ويحتمل أن يريد في مدة الدنيا) اه . والفرقدان ثنية فرقد - بوزان جعفر - وهو النجم الذي يمتد به ومثله فرقد - بوزن عصفور -

ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدين فانهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الاخوين ، واعلم انه لا يجوز أن تكون الصفة الا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع إما نكرة منفية وأما فيه الالف واللام لتعريف الجنس لان هذا هو الموضع الذي يجتمع فيه هي وغير فتقارضا ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لانهما لم يجتمعا فيه لو قلت مررت برجل الا زيد على معنى غير زيد لم يجوز لان الا موضوعة لان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع لذلك ، وقوله « لا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا » يريد ان الا وما بعدها انما تكون صفة اذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف ، فيه واقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لان غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وان كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التسمية بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فالأسماء وصف بها خلا على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لا تبقى نعمنا اذ النعت يقتضى منعوتاً متقدماً عليه كان ما حمل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل لارتفاع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعاً فلم يجوز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام الا زيد وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غير زيد « وقد شبهه سيوييه بأجمعون » في التأكيد من حيث انه لا يكون الا تأكيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكد واقامته مقام المؤكد فلا يكون الا بعد مذكور كما ان الا في الصفة كذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ما جاءني من أحد الا عبد الله وما رأيت من أحد الا زيدا ولا أحد فيها الا عمرو فتحمل البديل على محل الجار والمجرور لاعلى اللفظ وتقول ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعياً به قال طرفة »

أَبْنِي لَبِئْسَ بَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عِضْدُ (١)

وما زيد بشيء الا شيء لا يعياً به بالرفع لا غير •

قال الشارح : اعلم أن من الحروف ما قد تزداد في الكلام لضرب من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فن ذلك من قد تزداد مؤكدة وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تؤكد فمثال الاول قولك ما جاءني من رجل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لانك لو قلت ما جاءني رجل جاز أن يكون نائياً لحجيء رجل واحد وقد جاءك أكثر

(٢) هذا البيت من شواهد سيوييه استشهد به في باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لاعلى ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب { ج ١ ص ٢٢٢ } ولم ينسب الأعلام لأحد ونسبه المصنف هنا لطرفة وكذلك نسبة الشارح فيما يأتي قريباً . ورواية سيوييه والأعلام (يا أبا ليبي لبيبي لستما بيد) الخ . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البديل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير لستما بيداً الا يدا لا عضد لها ولا يجوز الجر على البديل من المجرور لأن ما بعد الأوجب والباء مؤكدة للنفي . ويزوي : (ألا يدا تحبولة العشد) والخيل الفساد والمشي انتما أو أتم في الضمف وقلة النعم كيد بطل عضدهما فلا غناه بها ولا مفعة

ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعنى ما أتاني أحد إلا أن أحداً عام من غير دخول من كطوري وعريب وإنما أكدت ، فإذا قلت « ما أتاني من أحد إلا زيد » جاز في إعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البديل من الموضع لأن موضعه لو لم يكن الخافض رفع لأن من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد إلا زيد ولا يجوز خفض زيد على البديل من اللفظ لأن خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب وما بعد إلا ههنا موجب لأنه استثناء من منفى والمستثنى من المنفى موجب فامتنع البديل من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد إلا زيد لجاز الخفض فيما بعد إلا على البديل من المخفض لأن من هذه من صلة أحد فهي تدخل على المنفى والموجب بخلاف الأولى ، وتقول « لا أحد فيها إلا زيد » ولا إله إلا الله بالرفع على البديل من موضع لا أحد لأنه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد إلا على النصب الذي توجبه لا النافية لأن لا إنما تعمل في منفى وما بعد إلا هنا موجب ولأن المنفى ههنا مقدر بمن والمعنى لا من أحد ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البديل منه لأنه لا يصح تقدير من هذه بعد إلا ، ومن ذلك قولك « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به » ولا يجوز فيه إلا النصب على البديل من المحل لأن محله نصب والتقدير ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به ولا يجوز الخفض على البديل من اللفظ لأن خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فلذلك لم يعز الخفض ، قال الشاعر * أبني لبني الخ * البيت لطرفة بن العبد والشاهد أنه نصب يدا الثانية لوقوعها بعد إلا بدلاً من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفض لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي ويروي مخرولة المضد والخيل الفساد والمعنى أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لاعضد لها ، وتقول « ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به » بالرفع لا غير وذلك لأن الجار والمجرور عند بني تميم في موضع رفع لأنهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها وإذا كان في موضع رفع تعذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من أن هذه الباء لا تزداد مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع ، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لأنهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفي فإذا دخلت إلا بطل عملها لانتقاض النفي وصاروا إلى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم فلذلك رفعت ، ومثله ما كان زيد غلاماً صالحاً بنصب الغلام لأنه بدل من محل الغلام الأول ومحل نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك أنك لو حذف الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت إلا شيء لا يعبأ به بالرفع وما كان زيد غلاماً صالحاً بالنصب ، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد إلا الخفض إذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتاني من أحد إلا رجل وما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ولو قلت إلا زيد وما أنت بشيء إلا الشيء التافه لم يعز والصواب المذهب الأول وهو رأي سيديويه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع إنما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلق بموجب وما بعد إلا . موجب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيديويه أن لا تكثر اللفظة وتحمله على البديل والثاني أن تنزل تقديره على الصفة

منزلة تقديمه على الموصوف فنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد أو تقول إلا أباك وإلا عمراً ﴿

قال الشارح : « إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان » أحدهما مذهب سيدييه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تنكث للصفة لأنها فضلة والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة ، ومما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك إياه بالذي كما تدخل إذا كان الخبر عنه الذي وكان موصولاً بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور ، مثال ذلك قولك « ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد » فقولك خير من زيد وصف لاحد المستثنى منه والاب هو المستثنى وقد تقدم على الصفه وأبدلته منه وإن شئت نصبت وقلت إلا أباك ، وتقول « ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد » فقولك خير من زيد نعت أحد وعمرو مخفوض لانه بدل منه وإن شئت نصبت على الاستثناء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في تنبيه المستثنى ما أتاني الا زيد الا عمراً والا زيدا الا عمرو ترفع الذي أسندت اليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لانه لا تقول تركوني الا عمرو ، وتقول ما أتاني الا عمراً الا بشراً أحد منصوبين لان التقدير ما أتاني الا عمراً أحد الا بشر على ابدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته ﴾

قال الشارح : إذا قلت « ما أتاني الا زيد الا عمراً أو الا زيدا الا عمرو » فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظراً الى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير ما أتاني أحد الا زيدا الا عمراً لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجوز رفع الآخر لان المرفوع بعد الا إنما يرفع على أحد وجهين اما أن يرفع بالفعل الذي قبله اذا فرغ الفعل وإما أن يرفع لانه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين لان أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلاً لان الثاني ليس الاول ولا بعضه ولا مشتملاً عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفى من الاول فيبدل منه وإنما المعنى على أنهما لم يدخل في نفي الاثنيان ، وقوله « لانه لا تقول تركوني الا عمرو » اشارة الى أن الثاني مستثنى من الاول والاول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً ، « فان قيل » كيف استثنيت منه وليس بعضاً له قيل لان زيدا بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير ، ولم يجوز نصبهما جميعاً لان الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ، والاسمان جميعاً مستثنيان فعنهما في ذلك واحد وإن اختلف اعرابهما ومما يدل على أنهما

مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك « ما أتاني الا زيد
الا عمرا أحد » والذي يوضح ذلك قول الكمي

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ (١)

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب وهذا واضح *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا قلت ما مررت بأحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة
ابتدائية واقعة صفة لاحد والا لنو في اللفظ معطية في المعنى فائتمتها جملة زيد خيرا من جميع من مررت بهم ﴾
قال الشارح : اعلم أن الا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال
دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد الا قائم فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن قائمة
دخول الا اثبات الخبر للاول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شيء الا
قائم فشيء هنا في معنى جماعة لان المعنى ما زيد شيء من الاشياء الا قائم ، ومثال دخولها بين الصفة
والموصوف قولك ما مررت بأحد الا كريم وما رأيت فيها أحدا الا عالماً أفدت بالا اثبات مرورك بقوم
كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ، وتقول في
الحال ما جاء زيد الا ضاحكا فتنفي مجيئه الا على هذه الصفة ، وقد تقع الجملة موقع هذه الاشياء بعد
الا كما تقع موقعها في غير الاستثناء فتقول ما زيد الا أبوه منطلق فابوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في
موضع خبر المبتدأ الاول الذي هو زيد وتقول في الصفة « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » فقولك
زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض نعت لاحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم
وأفادت الا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم ، وتقول في الجملة اذا وقعت حالا ما مررت بزيد الا أبوه
قائم وما مررت بالقوم الا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز في قولك ما
مررت بأحد الا زيد خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضاً لان الحال من النسبة جائزة وان
كان ضعيفاً ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول ما مررت بأحد الا وزيد خير منه وما كلمت أحدا الا
وزيد حاضر فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من ههنا كما جاز حذفها من الاول لخلو
الجملة من العائد الرابط وإنما الواو هي الرابطة وليس الاول كذلك لان فيه ضميراً رابطاً فان أثبت بالواو
كان تأكيداً للارتباط وان لم تأت بها فالضمير كاف ، ولا تقع الجملة في هذه المواضع الا أن تكون اسمية
من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لان الا موضوعة لخراج بعض من كل فاذا تقدم الا الاسم فلا يكون
بعدها الا الاسم لانها جنس واحد فيصح أن يكون بعضاً له فلو قلت ما زيد الا قام على أن تجعل قام
خبراً وما أتاني أحد الا قام أخوه ونحو ذلك لم يجوز لما ذكرت لك ، ولو قلت ما زيد الا يقوم أو ما أتاني

(١) الكمي هو ابن زيد بن خنيس الأسدي من ثعلبة بن دودان بن أسد وهو شاعر مقدم على بلغات العرب خير بأيامها
من شعراء مضر وأستنها والمنصبين على الخططانية المقارنين المقاردين اشعرائهم العلماء بالكتاب والايام المفانين بها.
والبيت من شواهد سيويه في باب تنبيه المستثنى أي تكراره { ج ١ ص ٣٧٣ } والشاهد فيه تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير
وما لي ناصر الا الله غيرك بالله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما تقدم على المستثنى متاود ناصر لزما انصب
من جهة أن البديل لا يتقدم على المبدل منه

أحد الا يضحك لكان جيدا لان الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه ، وقوله « والا لفظ في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم » يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وإنما معك في ما زيد الا قائم مبتدأ وخبر وفي قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجري مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا من حيث أن ما قبل الا يقتضى ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى الا به الا أنها من جهة المعنى تفيد الاستثناء من حيث جعلت زيدا خيرا من جميع ما مررت به في قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه ونفيت زيدا أن يكون شيئا الا قائما في قولك ما زيد الا قائم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعني ما أطلب منك الا فعلك وكذلك أقسمت عليك الا فعلت وعن ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعني الا ضربت ﴾
قال الشارح : « قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى » لدلالة الفعل على المصدر فقالوا « نشدتك الله الا فعلت » والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا الى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا الى مفعولين فالمتعدي الى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدوا النصيب

ظَلِمْتُ بِذِي دَوْرَانَ أَنْشُدْ نَاقِي وَمَالِي عَلَيْهَا مِنْ قُلُوصٍ وَلَا بَكْرٍ (١)

والناشد الطالب وأنشد الاصمعي عن أبي عمرو

يُصَبِّحُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٢)

الاصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المحرف

الضرب الآخر أن يتعدى الى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم « نشدتك الله الا فعلت » هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد الا فعلك (٣) أى ما أسألك الا فعلك ومثل ذلك شر أهر ذائب وشيء ماجاء بك ، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد الا من حيث كان دالا على

(١) نصيب هو ابن رباح مولى عبد العزيز بن مروان وكان شاعرا فعلا فصيحاً مقدما في النسب والمدح ولم يكن له حظ في الهجاء وكان غريبا وكان يقال أنه لم ينسب قط الا بأمرائه وقد استدلل الشارح بهذا البيت على ان نشد - من باب نصر - يتعدى الى مفعول واحد وقال في القاموس : « نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدانا بكسرهما - طلبها وعرفها » اه ورواية غير هذا الكتاب « وقفت بذى دوران أنشد ناقى ومالى لديها من قلووس ولا بكر » وبسده « وما أنشد الرعيان الاتمة بواضحة الأتيار طيبة النشر » وذو دوران - بفتح فسكون - موضع بين قديد والجبعة والقلوص - بفتح القاف من الابل الشابة او الباقية على السير أو أول ما يركب من أأنائها الى ان تنثى ثم هى ناقة والكسر - بالفتح - الفتية من الابل والجمع بكار - بكسر الباء - .

(٢) استشهد بهذا البيت لبيان معنى كلمة كالذي مضى قبله وقد عرفت ان الناشد يأتي بمعنى الطالب والمعرف ، فأما المنشد فهو مأخوذ من قولهم أنشد فلان الضالة اذا عرفها أو استرشد عنها فهو يقع على الضدين كما ان الناشد كذلك (٣) ونقول ذكرا بن الانباري عن الفراء ان نشدتك الله وكذا أقسمت وأحلف أقفال يصلح معها تقدير الجحد لانها جواب وفيها معنى تحريج والتحريج يدل على الجحد المثوى

مصدره كأنهم قالوا ما أسألك الا فعلك ونحوه ما أنشده أبو زيد

فقالوا ما أنشأ فقلتُ ألهو الى الإصباح أثر ذى أثر (١)

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما أنشأ اللهو ، وإذا ماغ أن تحمل شرأهر ذائب على معنى المنفى كان معنى المنفى في نشدتك الله الا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب الا المسك فجاز دخول الا في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر وان لم يجز زيد الا منطلق لما كان عاريا من معنى المنفى ، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر * وانما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * (٢) والمراد ما يدافع عن أعراضهم الا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لأنك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانه في معنى ما يدافع الا أنا كذلك جاز أسألك الا فعلت لانه في معنى لا أسألك الا فعلك ، وأما « أقسمت عليك الا فعلت » فقياسه لو أجري على ظاهره أن يقال لتفعلن لانه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حملوه على نشدتك الله الا فعلت لان المعنى فيهما واحد ، قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما فعلت والا فعلت لم جاز هذا وانما أقسمت ههنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكم أجازا هذا لانهم شبهوه بقولهم نشدتك الله الا فعلت اذ كان المعنى فيهما الطلب ، وأما « قول ابن عباس بالايواء والنصر الا جالستم » فهو حديث مشهور ذكره التوحيدى في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الانصار في وليمة فقاموا فقال بالايواء والنصر الا جالستم وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى (والذين آووا ونصروا) فاستعظنهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ، وأما حديث عمر « عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا » ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كاتباً لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكاتب اليه عمر اذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك ، فقوله لما ضربت كاتبك بمعنى الا ضربت أى لا أطلب الا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكانوا يعظمون عزائم الامراء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمستثنى يحذف تخفيفاً وذلك قولهم ليس الا وليس غير ﴾

قال الشارح : قد حذفوا المستثنى بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلم وذلك قولك « ليس غير وليس الا » والمراد ليس الا ذلك وليس غير ذلك ولو قلت بدل ليس لا يكون الا أو لم يكن غير لم يجز فاذا قالوا ليس الا وليس غير فانهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بعمرة المخاطب نحو ما جاء في الا زيد والمراد ما جاء أحد الا زيد ومثل

(١) يقال فعل فلان هذا الامر أثر ذى أثر - بكسر التاء الثلاثة - وأثر ذى أثر وأثر ذى أثر بضم الهمز - بوزان غرفة والكل بمعنى فعله أول كل شيء

(٢) هذا من بيت للفردق وكان قد نذر ألا يهاجى أحداً ووضع نفسه في قيد فلج جرير في هجائه والنيل منه وقذف نسائه فقال قصيدة بهجو بها جريراً منها

فان يك قيدي كان نذراً نذرته فالى عن احساب قومي من شغل

أنا الزائد الحامى الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

والذائد : الطارد المدافع والذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته وهو بوزان كتاب

ذلك ما منهم الا قد قل ذلك يريد ما منهم أحد الا قد قل ذلك واذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ما تقدم وغير الخبر وهي منتصبة وانما لما حذف منها ما أضيفت اليه وقطعت عن الاضافة بنيت على الضم تشبيهاً بالغايات ، وقال أبو الحسن الاخفش اذا أضفت غيراً فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني زيد ليس غيره وليس غيره فإذا رفع فعلى انه اسم ليس وأضمر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحاً واذا نصب فعلى انه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال ليس الجاءي أو ليس الامر غيره واذا لم يصفها أجاز في غير الفتح والضم وشبهها بباب تيم تيم عدى وزعم ان تيم الاول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من خبر تنوين اذ كانت الاضافة منوية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذف منها المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل ومض اذا لم يضافا وان كانت الاضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى (وكل أتوه داخرين) ونحو ذلك *

الخبر والاسم في بابي كان وان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول ﴾ قال الشارح : لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وان وأخواتها هنا لان لكل واحد منهما منصوباً كما أن له مرفوعاً فخير كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابة ان الفعل في المرفوعات بما أغني عن اعادته ، وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ لانه تدخلها علامات الأفعال من نحو قد والسين وسوف وتصرف تصرف الأفعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن وليست أفعالا حقيقة لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائماً بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائماً بمنزلة زيد قائم غداً ثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وانما هي مشبهة بالأفعال افظاً واذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغيران نحو ضرب زيد عمراً فزيد خبر وعمرو المرفوع في باب كان لا يكون الا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائماً فالقائم ليس غير زيد فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجريون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجراً فخنجر وان سيفاً فسيف أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان شراً فجزاؤه شر ، ومنهم من ينصبهما أي ان كان خيراً كان خيراً والرفع أحسن في الآخر ، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرفع أي ان كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً ﴾

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة وذلك لكثرةها في الكلام فمن ذلك قولهم « الناس مجزون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر » فلك في هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الاول وترفع الثاني وأن ترفع الاول وتنصب الثاني فإذا نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزون بأعمالهم « إن خيرا فخير » وانتصبهما بفعلين مضميرين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفاً للدلالة إن عليهما اذ لا يقع بعدها الا فعل والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً أو فهو يجزي خيراً فلاول خبر كان المحذوفة والثاني خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان إن قدرت يجزي ، وإذا رفعتهما وقلت « إن خير فخير » وان شر فشر فلاول مرفوع بفعل محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد ان الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لان الشرط لا يكون بالاماء فيكون ارتفاع خبر الاول على أنه اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربي جيد ويجوز أن يكون المضمرة كان النامة فلا يحتاج الى خبر وأما خبر الثاني فمرتفع لانه خبر مبتدأ محذوف لان الجزاء قد يكون بالجل الاسمية اذا كان معها الفاء نحو قولك ان أتاني زيد فله درهم ، واذا نصبت الاول ورفعت الثاني وقلت « ان خيراً فخير » وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الاول بتقدير فعل كأنك قلت ان كان عمله خيراً على ما ذكرنا في الوجه الاول ويكون ارتفاع خبر الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره جزاؤه خير على ما ذكرنا في الوجه الثاني وانما كان هذا الوجه المختار لان ان من حيث هي شرط تقتضي الفعل لان الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها فاذا نصبنا كنا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعل وهما كاشيء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كان وخبرها لها أو شيئاً في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجني منه فهما شيان وكما كثر الاضمار كن أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء انما أتى بها في الجواب اذا كان مبتدأ وخبراً فأما اذا كان فعلاً لم يحتاج الى الفاء نحو قولك ان أكرمته أكرمتك وان تكرمني أكرمك ولو قلت ان أكرمتك لك درهم أو ان أتيتني زيد مقيم عندي لم يجز حتي تأتي بالفاء فتقول ان أكرمتك فلك درهم وان أتيتني فزيد مقيم عندي ، واذا رفعت الاول ونصبت الثاني فقلت « ان خيراً فخير » وان شر فشر فترفع الاول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا ويكون التقدير فهو يجزي خيراً ، واعلم أن هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده الا الفعل وانما ذلك مسموع منهم تضرر حيث أضمر وا وتظهر حيث أظهر وا تقف في ذاك حيث وقفوا فأما قوله قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً وما اعتذارك من شيء إذا قيلاً (١)

(١) البيت من شواهد سيبويه في باب ما يضر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف {ج ١ ص ١٣١} والشاهد فيه نصب حق وكذب باضمار فعل يقتضي النصب ويطلبه حرف الشرط والتقدير ان كان ذلك حقاً وان كان كذباً والرفع جائز على تقدير ان وقع فيه حق أو كذب ومثله قول هدية بن خشرم

فان تك في أموالنا لا نضن بها ذراعا وان صبر فنصبر للصبر

غير أن الرواية فيما زعم يونس في بيت هدية بالرفع . قال سيبويه : « والنصب فيه جيد بالغ والرفع على قوله وان وقع صبر أو ان كان فينا صبر فانا نصبر » اهـ والبيت المذكور في الشرح قصة نروبها باختصار وذلك ان الربيع بن زياد العبسي

فانه يجوز فيه الوجوه الاربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير ان وقع حق وان وقع كذب أو على ان كن فيه حق وان كان فيه كذب ، والبيت للنعمان بن المنذر قله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه ليبيد بن ربيعة والربيع وواكله فقال

مَهْلًا أَيْبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنَّ أَسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَةٍ

فأمسك النعمان عن الاكل فقال الربيع أبيت اللعن ان ابيدا كاذب فقال النعمان

• قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً • البيت فقال قوم هو له وقيل هو لقبه وانما يميل به •

قال صاحب الكتاب ومنه ألا طعام ولو تمرا وانتهى بدابة ولو حمارا وان شئت رفعته بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو اصعبا ومنه أما أنت منطلقا انطلقت والمعنى لأن كنت منطلقا وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي • أبا خراشة أما أنت ذا نفر • وروي قوله

إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني •

قال الشارح : قوله « ومنه » أي ومن المنصوب باضمار فعل ، وقوله « ولو تمرا » يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوب لانه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذف الفعل لعلم بموضعه اذ كانت لولا يقع بعدها الا فعل لانها شرط فيها مضى كما أن إن شرط فيها يستقبل فلا يقع بعدها الا فعل ، ولو رفعت التمر فقلت ولو تمر لجاز أيضا على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو سقط الينا تمر ، ومثله « انتهى بدابة ولو حمارا » على ذلك أي ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كأنك قلت ولو أتيتني بحمار وهو ضعيف لانك تضرر فعلا والباء وكما كثر الاضرار كان أضعف ، ومثله « ادفع الشر ولو اصعبا » نصبت اصعبا على معنى ولو كان الدفع اصعبا أي قدر اصعب يعني يسيرا ، وأما قولهم « أما أنت منطلقا انطلقت معك » فمنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وهي المصدرية ضمت اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لأن

كان ندما للنعمان بن المنذر وكان النعمان يقدمه على من سواه وكان بين قومه بني عيس وبين بني عامر قوم ليبيد جفاء فكان الربيع اذا خلا بالنعمان يطن في بني عامر ويذكر مما يهيم فدخلوا عليه يوما فرأوا منه جفاء وقد كان قبل ذلك يكرمهم ويقدم مجلسهم فخرجوا من عنده غضابا وهوا بالانصراف وليبيد يومئذ صغير . وكان مقيما في رجالهم يحفظ أمتعتهم ويرعى ابلهم . فعلم الاشراف انهم هل تقدر ان تجمعوا بني وبينه غدا حين يقدم الملك فارجه رجزا ممضاً مؤثلا لا يلتفت اليه النعمان بعد أبدا فاحتقروا شأنه وما زال به حتى حلقوا رأسه وتركوا له ذؤابتين وألبسوه حلة وغدوا به معهم فدخلوا على النعمان فوجدوه يتفنى مع الربيع فلما فرغ انهم فدخلوا عليه والربيع الى جانبه فقام ليبيد وقد دهن أحد شق رأسه وأرغى مثدره وانتل نבלا واحدة وكذلك كانت تفعل الثمراء في الجاهلية اذا أرادت الهجاء فبل بين يديه فقال رجزا منه

مَهْلًا أَيْبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنَّ أَسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَةٍ

وأنه يدخل فيها أصعبه يدخله حتى يورى أشجبه

كما يطلب شيئا ضمه

فعاول الربيع بعد ذلك أن تعود له مكانته وأن يحجو آثار مناله ليبيد فياستمعى ذلك عليه . وقال له النعمان قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قيل

كنت منطلقا انطلقت معك أي لانطلاقك في الماضي انطلقت معك وانما قدرناها في الماضي لانك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لاحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة أن الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لان كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزء ، قال سيبويه وسألته يعني التحليل أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ويونس ولو كان جزءا لجزمه ، والكوفيون يذهبون الى أن ان المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكى ذلك أبو عمر الجري عن الاصمعي ويحملون قوله تعالى (أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) على ذلك وتؤيده قراءة حمزة ان تضل احدهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد ؛ وأما قوله

أَبَاخِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوَّيَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (١)

فان البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذانفر على أن كان ذانفر فحذفت كان وجعلت زيادة ما لازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضبع ههنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فان قومي موفورون لم تهاكهم السنون فأما أن في البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع ولا يكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الضبع لأنه في خبر ان وما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ، واعلم ان البيت يقوى مذهب الجزاء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك في قولهم أما انت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز اظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائبة عنه وان أظهرت الفعل لم تكن اما الا مكسورة نحو قولاك اما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجوز اظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتي صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره ، فأما قول الشاعر * إما أقت وأما أنت مرتحلا الخ * فالشاهد فيه إما أقت بكسر الهمزة وقد روى في اما أقت وأما أنت مرتحلا واما كنت فن رواه كنت كسر اما في الاول والثاني لظهور الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر أما الاولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل ، ولا يمتنع عند المبرد وغيره اذا حذف ما أتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والاول أجود *

(١) البيت من أبيات لعباس بن مرداس السلمي يخاطب بها أبا خراشة خفاف بن نديبة السلمي في ملاحة وقعت بينهما قال العيني « وأصله لان كنت فحذفت اللام من لان فبقي اذ كنت ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم حذفت الضمير المنفصل خلافا عن المتصل ثم عوض عن كان الزائدة قبل الضمير والتزم حذفها (كان) لئلا يجتمع العوض والموضوع ثم أدغم نونها في الميم فصار أما أنت ... وقال ابن يسعون أما ههنا سركية من ان وما أتى تدخّل للتأكيد وقال أبو علي وأبو الفتح ما في أما هي الرافعة الناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب يعني كان فعمدت عمله في الرفع والنصب اه وروي « أما كنت ذانفر » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .. والبيت من شواهد سيبويه في باب ما ينتصب على اظهار الفعل المتروك اظهاره في غير الاسم والنهي { ج ١ ص ١٤٨ } قال الاعام « ومعنى الكلام على الشرط ولذلك دخلت الفاء جوابا لاما » اه

المنصوب بلا التي لنفى الجنس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هي كما ذكرت محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفى مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعه له كقولك لا خيرا منه قائم هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك﴾ قال الشارح : اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلها عارضة وهي مضارعتها ان كما عملت ما في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل أن لا تعمل وقد تقدم الكلام عليها وبيان مضارعتها لان وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهي حركة بناء نائية عن حركة الاعراب وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن اعادته ، فان كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الاعراب فالنكرة المضافة قولك « لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود » من قبل ان الاضافة تبطل البناء لانك لو بنيت نحو لا غلام رجل لجمعت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك بجحف معدوم ألا ترى انك لا تجد اسمين جمعا اسما واحداً وأحدهما مضاف انما يكونان مفردين كحضر موت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا ترى ان قولهم يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذف ياء الاضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك « لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيدا ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما » فهذه الاسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراها لانها عاملة فيما بعدها كما ان المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف فقولك من زيد من تمام خير لانه موصول به وزيدا من تمام ضاربا لانه مفعوله وللقرآن في موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لانه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن وبدل على ذلك قولهم لا خيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور بزيد ان جعلت الجار والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع بزيد وان عقلت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مرورا بزيد واقم أو موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتماق به وقد تقدم عليه وتهديره لا عاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى (لا تنريب عليكم اليوم) فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله (لا بشري يومئذ للمجرمين) فيحتمل أن يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشري مبنيا مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا بشري

ويكون بشرى منصوباً في تقدير المنون الا انه لا ينصرف لمكان ألف التانيث المقصورة فاعرفه •
قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا
أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك ﴾

قال الشارح : اذا قلت « لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك » كان مبنياً مفتوحاً
لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو من على ما تقدم اذ المراد العموم واستغراق الجنس
ولم يوجد ما يمنع من البناء ، فأما المضاف والمشابه له نحو غلام رجل عندك ولا خيراً من زيد في الدار
فانه وان كانت العلة المقتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة
وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما قوله • لا نسب اليوم ولا خلة • فعلى اضمار فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما
قال الخليل في قوله • ألا رجلاً جزاه الله خيراً • كأنه قال ألا ترونني رجلاً وزعم يونس انه نون مضطراً •
قال الشارح : أما قوله

لا نسب اليوم ولا خلة لمّا سَمَّ الخرقُ على الراقع (١)

البيت لانس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة
لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا
الاولى على النفي وجعل الثانية مؤكدة للجمد كما يكون كذلك في ليس اذا قلت ليس لك غلام ولا
جارية فيكون في الحكم كقوله

ولا أبَ وابناً مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتآزراً (٢)

الثاني أن تكون نافية عاملة كالاولى كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في تنوين الخلة إشكال فذهب
سيبويه والخليل الى انها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله
ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبييت (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه في باب ترجمته هذا باب النصب بلا ، ولا تعمل ايما بعدها فتنبه به في تنوين
{ ج ١ ص ٢٤٩ } واشتد به لنصب المظوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب
وخلة اليوم كالذي ذكره الشارح في الوجه الاول وانما نون المظوف لان المظوف عليه والمظوف لا يجملان شيئاً واحداً
كيف وهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء . ولو رفعت الخلة عطفاً على محل اسم لا جاز • والبيت لانس بن العباس السلمي
يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولي والجيم وضرب اتساع الحرق مثلاً لتفاقم الاسر واشتداد الخطب
وفداحته • وقطع الهزة من اتسم وانما هي هزة وصل للضرورة وساغ له ذلك لان الشطر الاول من البيت يوقف
عند انتهائه فهو يسيل أن يستأنف في الشطر الثاني فيبتدىء به

(٢) البيت لرجل يمدح به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وقد جعلها لشهرة مجدهما كاللايين له المتردين به ،
وانما جعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً اعلم السامع • وهو من شواهد سيبويه في باب النصب بلا { ج ١
ص ٢٤٩ } والشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه لليلة التي ذكرناها في البيت السابق

(٣) البيت من شواهد سيبويه في باب ما اذا لحقت لا لم تفرع عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق { ج ١ ص ٢٥٩ }
والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لانه حمله على اضمار فعل فهو منعول له وجعل الاحرف تخفض والتقدير الا ترونني
رجلاً اذ لو كانت الا هذه هي التي للتمي اسكان الاسم منصوباً بغير تنوين فلما نون دل على أنها ليست للتمي •

واقصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا ترونني رجلاً ، وذهب يونس الى ان انتصابه من قبيل الضرورة والذي دعاه الى ذلك أن ألف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التثني واذا كانت استفهاماً فخالها كخالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لأرجل في الدار ولا غلام أفضل منك فتفتح الاسم المنكسر بعدها وترفع الخبر لافرق بينهما في ذلك قال الشاعر * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * (١) واذا كانت تثنياً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع لا كما كان انما الخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجزئون رفع الخبر وهو رأي سيبويه والخليل والجزمي وانما ينصبونه لانه قد دخله معنى التثني وصار مستغنياً كما استغني اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لي غلاماً ولا يحتاج الى خبر ومعناه معنى المفعول ، وذهب أبو عثمان المازني الى انه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وان كان معناه التثني كما ان قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء ، واذا كان ما بعد ألا في كلا وجهيهما لا يكون الا مبنياً على الفتح أشكل الامر في قول الشاعر * ألا رجلاً جزاه الله خيراً * فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أروني رجلاً جعله من قبيل هلا خيراً من زيد و * لولا الكي المقنما * (٢) وحمله يونس على ان تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لانه لا ضرورة ههنا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحته أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم ان كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر * لاهيتم الليلة للمطى * وقول ابن الزبير الاسدي

أرني الحاجات عند أبي خبيب
نكدن ولا أمة بالبلاد

هذا تقدير الخليل وسيبويه . ورأي يونس أن الا هي التي للتثني وانما نون للضرورة قال الاعلم « وتقدير سيبويه والخليل أولى لانه لا ضرورة فيه وحروف التحضيض مما يحسن اضممار الفعل بعدما « اه بتعرف . والحصل المرأة التي تحصل الذهب من تراب المدن وتخلصها

(١) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله عنه ومجزه : * عني وأنتم من الجوف الجاخير *

وبعد : لا بأس بالقوم من طول يوم من قهر جسم البغال وأحلام المصافير

من كفة يمجو بها بني الحارث بن كعب وهم رهط النجاشي - وكانت بينهما مهاجرة وملاحة - والجوف جمع أجوف وهو العظيم الجوف . والجاخير جمع جخور وهو الضعيف . وأفرد الجسم وهو يريد الجمع كقوله في حلقةكم عظم وقد شجيتا يريد في حلوقكم . وهذا البيت من شواهد سيبويه في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم { ج ١ ص ٢٥٤ } والشاهد عنده في قوله جسم البغال حيث رفع على اضممار مبتدأ وتقدير الكلام أجسامهم أجسام البغال وأحلامهم أحلام المصافير - والاحلام المقول . واستشهد به الشارح لفتح أحلام بعد الا لكونها دالة على الاستفهام كما ذهب اليه يونس

(٢) هذه قطعة من بيت لجبرير وهو : تمدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكنى المقنما

والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة والضو طرى الحق ، والكنى الشجاع الذي يكفى شجاعته أى يخفيها ، والمقنع الذي يلبس المغفر والبيضة - وهما من أدوات الحرب ، وكان غالب أبو الفزدق قد فاخر سحر بن وثيل الرياحي في نحر الابل والاطمام حتى نحر مائة ناقة فنحر صحيم ثلاثاً وقال للناس شأنكم بما فقال على بن أبي طالب هذه مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكلتها السباع والطيور والسكاب فكان الفرزدق يفتخر بذلك في شعره فذلك قول جبرير تمدون عقر النيب الخ يريد أن الفخر انما هو بقتل الشجيمان ومنازلة الابطال لا بقر الجمال . ولولا هذا لالتوييح والتقديم وهي المختصة بالفعل الماضي *

وقولهم لا بصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التنكير ، وأما لاسمها زيد فمثل لا مثل زيد * قال الشارح : وقوله « وحقه أن يكون نكرة » يعنى الاسم الذي تعمل فيه لا فاته لا يكون الا نكرة من حيث كانت تنفى نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم في الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الابهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فن ذلك قول الشاعر * لا هيثم الليلة المظى * (١) أنشده سيويوه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهي لا تعمل الا في نكرة وجاز ذلك لانه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحذاء المظى ، ونحوه قول ذى الرمة

هَيَّ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لأَهْلِكَ جِبْرَةً لَيَالِي لَا أُمُثَالُهَا لَيَالِيَا (٢)

فلما قدر بمثل تنكر لان مثلاً نكرة وان أضيفت الى معرفة ؛ وقد يطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف اليه كما يقول القائل لمن يخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) في قراءة الجماعة غير أهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ألا ترى انه انما يلزمه جزاء المقتول لاجزاء مثله ، وأما قوله « ولا أمية في البلاد » فهو لعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالى من أسد بن خزيمه والزبير بفتح الزاى (٣) وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على ارادة ولا أمثال أمية كذا في قبله ، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أتاه مستمنحاً فلما مثل بين يديه قال له انه نفدت نفقتى وتعبت راحتى فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قل أدبر بها فأدبر فقال ارقعها بسبت واخضعها بهاب وأعجب بها يبرد خفها ، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تحذى منه النعال والهللب شعر الخنزير الذي يخرز به ؛ فقال له ابن فضالة اننى أتيتك مستحسلاً مستوصفا فلعن الله ناقة حملتى اليك فقال ابن الزبير ان ورا كهما وانصرف عنه وكان مبغضاً فذمه ومدح بنى أمية فقال

(١) أنشده سيويوه في باب ما لا تغير فيه لا الاسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا { ج ١ ص ٣٥٤ } وقال « واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لان لا لا تعمل في معرفة أبداً فاما قول الشاعر * لا هيثم الليلة المظى * فانه جملة نكرة كانه قال لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم ... وتقول قضية ولا أبا حسن لها جملة نكرة . تلك فكيف يكون هذا وانما أراد علماً عليه السلام . فقال لانه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وانما تعملها في النكرة فإذا جهات أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لها وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكوريين على فان قلت انه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على فانما أراد أن ينفي منكرين كلهم في قضيتهم مثل على كانه قال لا أمثال على لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اهـ

(٢) هو من شواهد سيويوه في باب ما جرى على موضع المنفى لاعلى الحرف الذى عمل في المنفى { ج ١ ص ٣٥٢ } والشاهد فيه قوله لا أمثالها لاياليا فنصب أمثالها بلا لان المثل نكرة وان كان مضافاً الى معرفة وانما نصب لياليا على التبيين لامثالها على مثال قولك لا . مثلك رجلاً فرجل تبيين للمثل على اللفظ . ويجوز نصب لياليا على التمييز كما تقول لا مثلك رجلاً بتقدير من رجل وفي نصبه على التمييز قبح . والمعنى ان هذه الدار كانت امة داراً زمن المرتبة وتجاره الاحياء وفضل تلك الليالي ، لما نال فيها من التمتع بالوصال واجتماع الشمل

(٣) الزبير - بوزان أمير وغازي المعجمة - قال صاحب القاموس الزبير كأمير - ابن عبد الله الشاعر وجده الزبير وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزبير - بضم الزاى لما حرمه : لعن الله ناقة حملتى اليك فقال له : أن وراكها » اهـ

أَقُولُ لِيَلْمَنِي شُدُّوا رِكَابِي أَجَاوِزَ بَطْنِ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ تَكْدُنُ وَلَا أُمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ (١)

قوله ابن الكاهلية يعني أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم أنها شر أمهاتى فعبّرني بها وهي خير عماته ، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به (٢) قال الراعى

مَا إِنْ أَتَيْتُ أَبَا خُبَيْبٍ وَافِدًا إِلَّا أَرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

وقوله نكدن أى ضغن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته ، وأما قوله « لا بصرة لكم » فالمراد لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العرايين ، وقولهم « قضية ولا أبا حسن لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أى مثل أبي الحسن كأنه نفى منكورين كلهم في صفة على أى لا فاضل ولا قاضى مثل أبي الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتشكيك لانفى هؤلاء المعروفين وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المنفى على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية أو على وإنما المراد نفى منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم اذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المنفى فالمعنى الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوغ التشكيك وذلك أنه انما يقال لانسان يقوم بأمر من الامور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الامر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه ، وأما « لاسيا زيد » فالسى المثل فكأنه لا مثل زيد فهو نكرة من جهة المنفى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول لأب لك قال نهار بن نوسعة البشكري ﴾

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِتَيْسٍ أَوْ تَيْمٍ

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك ؛ وأما قولهم لا أب لك ولا غلامى لك ولا ناصرى لك فشبّه في الشذوذ بللامح والمذاكبر ولدن غدوة وقصدهم فيه الى الاضافة وثابت الالف وحذف النون لذلك وانما أقحمت اللام المضيفة توكيدا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لأبا فيها ولا رقيبى عليها ولا يجبرى منها وقضاء من حق المنفى في التشكيك بما يظهر بها من صورة الانفصال ﴿

قال الشارح : اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يبنى مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون

(١) تقول : تكد زيد حاجة عمرو - بزنة فرح - اذا منعه ابها كما تقول تكد فلان فلانا اذا منعه الذى سأله أولم

يعطه الا أنه

(٢) أقول وكان يلقب خبيبا كذلك قال في القاموس : « والحبيبان أبو خبيب عبد الله بن الزبير وابنه أرو وأخوه

مصعب » اه وقال حميد بن الأرقط :

قدنى من نصر الحبيبين قدنى ليس الامام بالشحيح الملحد

فن رواه على التثنية فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس ومن رواه على صورة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعا

اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفا وهذا الوجه هو الأصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافا إلى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى معربا غير مبني منفصلا عن لا النافي وليس كذلك الشيء الواحد ، فعلى هذا تقول « لأب لك » ولا أخ لعمر و فيكون الاسم المنفى مبنيا مع النافي ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر أو في موضع الصفة والخبر محذوف فإذا كان صفة جاز أن يكون محله نصباً على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بياناً لصفة ولا خبراً على تقدير أهني قال الشاعر * أبي الاسلام لا أب لي سواه الخ * (١) الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً ومعناه ظاهر يقول اني لا أفتخر بأبائي وانتهى إلى قبائل العرب من قيس وتيم ونحوهما كما يفعل غيري وانما افتخاري بالاسلام وكفى به غرراً ، ويجوز أن تقول لأبأ يزيد ولا أخا لعمر و قل الشاعر

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لِسَكْمٍ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ هُمُرُ (٢)

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى إلى المجرور فقلت لأباك ولا أخك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قال الشاعر

وقدمات شَمَاحٌ ومات مَزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ مُخَلَّدٌ (٣)

وقال الآخر أِبَالُوتِ الذِي لَا بُدَّ أُنِّي مَلَأَ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي

ثم دخلت اللام لتأكيد الإضافة كما كانت كذلك في قوله * يابؤس للحرب * (٤) إلا أن النية في

(١) هو من شواهد سيبويه في باب المنى المضاف بلام الإضافة {ج ١ ص ٢٤٨} والمنفى إذا اعتزى غيري إلى قومه وانتمى في الشرف إليهم فأنا ممنز للإسلام منتسب له متم في الشرف إليه وانما قال ذلك لأن يشكر من قبائل بكر بن وائل وهي في غير البيت وموضع الشرف

(٢) البيت لجرير بن عطية يخاطب تيم بن عبد مناة وهم ردهط عمر بن لجأ التيمي الخارجي وعدي هذا هو عدي ابن عبد مناة فأضاف تيماً إليه خوف التباسه وكانت بين جرير وبين عمر هذا مهاجة فلما توعد جرير قومه أتوه به موتفاً وحكموه فيه فأعرض عن معوجهم ومعنى لا يلقينكم في سؤاء لا تماثلوه ولا تناصروه على فأقارصكم باهجو فتقوما منه في سؤاء وشين والسؤاء : الفعلة القبيحة ومعنى لا أبالكتم : الخلطة في الخطاب والخطب وأصله أن ينسب الرجل مخاطبه إلى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً لشأنه ثم كثرت في الاستعمال حتى جملت في كل خطاب يفاظ فيه على المخاطب . والبيت من شواهد سيبويه وقد استشهد به مرتين أحدهما في باب الفعل الذي يتمدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول {ج ١ ص ٢٦} والثانية في باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر {ج ١ ص ٣١٤} والشاهد فيه انعام تيم الثاني بين الأول وما اضيف إليه والتقدير ياتيم عدي تيمها فحذف الضمير من تيمها اختصاراً وقدم تيمها فأتصل بعدي فوجب له النصب وقد كان تيم الأول مضافاً فبقي على نصبه وجاز هذا لأن النداء كثير الاستعمال فاحتل التغيير . ومحل الشاهد عند الشارح هنا قوله لا أبالكتم حيث نصب المنى بلا وحذف تنوينه للإضافة كما يحذف في لا غلام رجل عندك

(٣) البيت لمسكين الدارمي ورواه سيبويه « وأى كريم لا أبك مجتمع » ثم قال ويروى بخلداه وقال أبو سعيد السيرافي « فان قبل ذكرتم ان قول القائل لا أخاك تقديره لا أخاك واللام زائدة فإذا قال لأخلى واللام زائدة بقي لأخلى وليس في الكلام رأيت أخلى فالجواب أن الأصل ان يقال رأيت أخى لكنهم استنقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو يدى ودمى فإذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف إلى أصله ونطق به على قياسه في لا أخالك ونحوه » اهـ (٤) هي قطعة من بيت للنايفة وهو : قالت بنتو حاصر خالوا بنى أسد يابؤس للحرب ضرارا لا قوام والشاهد فيه

هذه الاضافة التنوين والافصال ولا يتعرف المنفي بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك عملت لا فيه ، وقول « لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد » فالاسم المنفي مبنى مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وثبتت النون فيه كما ثبتت مع الالف واللام وتثنية مالا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد الى انها معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً فلم يجوز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا اشارة الى عدم النظير واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير أما اذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا ، ومن قال لا أب لك فجعل المنفي مضافاً وجعل اللام مقحمة قال لا غلامي لزيد ولا ناصري لك بحذف النون لانه أراد الاضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الاضافة ، وقوله « فشبّه باللامح والمذاكير ولدن غدوة » يريد ان هذا الاقحام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك ألا تري أن الواحد من الملامح لمحة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البناءين على مفاعل ومفاعيل وإنما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع ملحمة وجمع مذكار جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أب لك ولا غلامي لك على ارادة الاضافة وان لم يكن الاضافة مستعملة الا على ندرة وضرورة ؛ وكذلك لذن غدوة نصبت غدوة بلذن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبه والنصب بـ « غدوة » فلا ينصب غيرها ، وقوله « وقصدتم الى الاضافة وانبت الالف وحذف النون لذلك » يريد ان الغرض بقولهم لا أب لك ولا غلامي لزيد الاضافة وأن التقدير لا أبك ولا غلاميك وان كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف في الاب في قولك لا أب لك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامي لك ولو كان الاب منفصلاً غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب ولا يستعمل تاماً الا في حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباً ومررت بأبيك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الافراد أما تسقط للاضافة فنحذفها هنادليل على ارادة الاضافة لفظاً ؛ وقوله « وأما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الاضافة » يريد انما خصت هذه اللام بالاقحام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة اذ الاضافة هنا بمعنى اللام وان لم تكن موجودة فاذا قلت أبوزيد فتعديره أب لزيد فاذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا تري ان معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك « لم يقولوا لا أباً فيها ولا يجيري منها ولا رقيي » عليها ولم يقحموا

اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه في قوله يا بؤس للحرب توكيداً للاضافة حملوه على أن اللام لو لم تنجيء قلت يا بؤس الجهل وإنما فعل هذا في المنى تخفيفاً لان النفي في موضع تخفيف وكذلك النداء موضع تخفيف . . . وقول الثانية خالوا مناه قاطعوا وتاركوا ويقال للمرأة المطلقة خلية من ذلك ومنه خليت الثوب اذا قطعته . ونصب ضراراً على الحال من الجبل : والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

غير اللام لأنها لا تؤكد الاضافة كما تزكدها اللام (١) ، وقوله « وقضاء من حق المنفى في التشكير » يريد ان زيادة اللام في لا أبالك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التشكير لفصلها بين المضاف والمضاف اليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الالف في الاب ومن جهة تهينة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكدة بضم الثانى فى * ياتيم نيم عدى * والفرق بين المنفى فى هذه اللغة وبينه فى الاولى أنه فى هذه معرب وفى تلك مبنى ؛ واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه وأجازهما يونس ، واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون فى الصفة والموصوف ﴾

قال الشارح : قد شبهت اللام هنا فى أنها مزيدة للتأكيد بضم الثانى من قوله « ياتيم نيم عدى (٢) » فعدى مخفوض باضافة تيم الاول اليه وتيم الثانى مقحم زائد للتأكيد ومثله اقحام التاء فى قولهم ياطلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

كَلَيْفِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءَ الْكَوَاكِبِ (٣)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء فى الترخيم ، قال « والفرق بين المنفى فى هذه اللغة وبينه فى الاولى أنه فى هذه معرب وفى تلك مبنى » يعنى أنك اذا قلت لا أب لك من غير ألف كان الاب مبنيا مع لا ويكون الجار والمجرور فى موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون فى موضع الخبر واذا قلت لا أبالك كان معربا منصوبا لانه مضاف الى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلق اللام ههنا بشئ وفى الاول يتعلق بمحذوف ، « فان فصلت بين المنفى وما أضيف اليه » بظرف أو جار ومجرور « مع اللام المقحمة » قبح عند الخليل وسيبويه لان اللام بمنزلة ما لم يدكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أب فيها لك ألا ترى أنك اذا فصلت بين كم ومفسرها فى الخبر بشئ فقلت كم بها رجلا مصابا عدل الى لغة من ينصب وان كان لغة من يخفض بها

(١) قال سيبويه « وتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك اثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك اذا قلت لا يدى لك ولا أبالك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه شئ نحو لا مثل زيد فكما قبح ان تقول لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول لا يدى بها لك ولكن تقول لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جمعت لك خبرا فرارا من الفتح . . . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذى قبله . . لان اللام كأنها ههنا لم تذكر » اهـ

(٢) ذكرنا البيت الذى فيه هذه القطعة وما فيه من الشواهد فى الفصل الذى قبل هذا فانظره

(٣) البيت مطعم قصيدة للناطقة الذباني والشاهد فيه أن الهاء موجودة فى قوله يا أميمة وهى مع ذلك مفتوحة مع ان من حقها ان تكون مضمومة ووجه الفتح انه قدر الكلمة المناداة مرحمة ثم أقحم التاء فرادها ولم ينظر اليها وأجاز الحذف والاقحام لان النداء كثير الاستعمال محتمل للاغيير . وناصب نعت لهم وفعله أنصب وكان القياس أن يقول منصوب فجاء على معنى نى نصب ولم يجر على فعله وكأني معناه اتركبى وهو من وكانك الى كذا اذا تركتكم . . يقول اتركبى وما أنا فيه من الهم ومقاساة طول الليل بالسر ولا تزيدنى بالوم والمذل وجمل بطاء الكواكب دليلا على طول الليل كأنها لا تغرب فينقضى

مع غير الفصل أ كثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله * لله در اليوم من لامها (١) * وقوله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيغَالِهُنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ (٢)

وإذا قبح الفصل مع اعتقاد الاضافة كان الاختيار الوجه الاول وهو البناء واثبات النون في التثنية وحذف الالف من الابد فتقول * لا يدن بها لك ولا أب فيها لك * وهذا معنى قوله * امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه * يريد حذف النون من التثنية واثبات الالف في الابد فلا تقول لا يدى بها لك ولا أباً فيها لك لان حذف النون من التثنية واثبات الالف في الابد يؤذنان بالاضافة والفصل يبطل ذلك ، * وكان يونس يذهب الى جواز الفصل * بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح اذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام نحو لا يدى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك . فهذا جائز عنده لان بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لانه ليس خبراً وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا ، فان وصفت المنفى فقلت * لا غلامين ظريفين لك * لم يحز حذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع الحذف من المنفى فلانك وصفته وأنت تنوي اضافته الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولان الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز اسقاط النون من الصفة لان ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفته *
فصل قال صاحب الكتاب * وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثاني أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفاً فيها أو ظريف فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب ، فان كررت المنفى جاز في الثاني الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وان شئت لم تنون *
 قال الشارح : أما قال * المفرد * تحوزاً من المضاف نحو لا غلام رجل فان وصفت المضاف لم يحز فيه البناء البتة * فاذا وصفت المنفى المفرد * جاز لك في الصفة وجهان أحدهما أن تبنى الصفة والموصوف وتجهلها اما واحداً على خمسة عشر وذلك لان الموضع موضع بناء وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه فكأن الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يحز تركيبه معهما أيضاً لانه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، * والوجه الثاني

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن قبيصة وصدره * لما رأت سائديما استعبرت * والشاهد فيه اضافة در الى من مع الفصل بالظرف ضرورة اذ لم يمكنه اضافة الدر الى الظرف ونصب من به لانه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل وسائديما جيل بعينه واستعبرت بكيت وأجرت عبرتها وهي الدمة صف امرأة نظارت سائديما فذكرت به بلادها الفارحة البعيدة فبكت شوقاً اليها ثم قال لله در اليوم من لامها على استعبارها وبكاؤها وشوقها انكاراً على لامها لانها انما بكيت بحق فلا ينبغي ان تلام

(٢) البيت لدى الرمة والشاهد فيه اضافة الاصوات الى أواخر الميس مع فصله بالجار والمجرور ضرورة والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الابل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج . والميس شجر يذبل منه الرحال ويقال هو النشم والايقال شدة السير .

أن تعربه» ولك في اعرابه وجهان أحدهما أن تتبعه اللفظ فتدبى وتكونه فنقول « لا رجل ظريفا عندك »
فان قلت كيف جاز حل الصفة على اللفظ والاول مبنى والثاني معرب قيسل لما اطرده البناء ههنا في كل
نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطى عليه وان كان مبنيًا
ومثله الحل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يا زيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ وان كان مبنيًا
وليس لك حركة بناء تشبه حركة الاعراب مشابهة تامة الا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضمة في
المنادى نحو قولك يا زيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفى لان محله
نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعها ان على ما تقدم وانما بني للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نافية
عن فتحة اعراب ويجوز في الصفة أيضا الرفع حملا على موضع النافي والمنفى لان لا وما عملت فيه بمعنى
اسم واحد مرفوع بالا ابتداء يدل على ذلك أنا اذا قلنا لا فيها رجل ففصلنا بين لا واسمها بظرف أوجار
ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالا ابتداء مع صحة الجحد بها وبقاء معني المنصوب ومنه قوله تعالى (لا
فيها غول) فلذلك جاز في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على
الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله * فلنسنا بالجبال ولا الحديد ^(١) في اجرائه على موضع البناء
اذ كان موضعها نصبًا على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد ، واعلم أنه « اذا فصل بين
المنفى وصفته » بظرف أوجار ومجرور نحو لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيك راغبًا امتنع البناء لانه لا
يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر
 وخسة في خمسة عشر ، ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفا عندك
ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على الحل ، « فان أتيت بصفة زائدة » نحو لا غلام
ظريف عاقلا عندك كنت في الوصف الاول بالخيار ان شئت بنيت ومنعته التنوين وان شئت أعربته ونونته
ولا يكون الثاني الامنونا معربا اما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا
واحدا ، فان كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء باردا فانت في الاسم الثاني بالخيار ان شئت نونته وان
شئت لم تنونه لانك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائط آجر وبياب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما امان
جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وان كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فاذا
نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفا وظريف واذا لم تنون بنيت وركبت الاول والثاني وجعلتهما

(١) هذا عجز بيت لمقية الاسدى صدره * مماوى أننا بشر فاسجج * وبه * أدبروها بنى حرب عليكم *
ولا نرمواها الغرض البعيدا يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه يشكو اليه جور المال وأسجج معناه ارفق وكن سهلا
ومنه خذ أسجج أى طويل سهل وناقصة سجع سهلة السير لينة المره والشاهد فيه نصب الحديد وهو معطوف الجبال المجرور
في اللفظ وذلك لان البناء دخلت على شيء اوام تدخل عليه لم يختلف المعنى ولم يختل ولم يحتج اليها ولما كان الكلام نصبا الست
تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى وجرى هذا مجراه قل الاعلم « وقد رد سيبويه رواية البيت بالنصب
لان البيت من قصيدة مجرورة معروفة ويده ما يدل على ذلك وهو قوله

أكاثم أرضنا فجزعتموها فهل من قائم أو من حصيد

وسيبويه رحمه الله غير متهم فيما نقله رواية عن الرب ويجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة
أو يكون الذى أنشده رده الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج بالغة المنشد لا يقول الشاعر « اه

اسما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه الا الاعراب والتنوين لانه وصف ثان وقد تقدم علمته *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وحكم المعطوف حكم الصفة الا في البناء قال

* لا أب وابنا مثل مروان وابنه * وقال * لا أم لي ان كان ذاك ولا أب * وان تعرف فالحمل على الحمل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس ﴿

قال الشارح : « حكم المعطوف كحكم الصفة » لانهما من التوابع الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف وجمله مع ما عطف عليه شيئا واحدا لانه قد تحل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجل عندك ظريفاً ولأنه يؤدي الى جعل ثلاثة أشيلة الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئا واحداً وذلك اجحاف ؛ وما عدا البناء مما كان جائزاً في الصفة فهو جائز ههنا من الاعراب والتنوين وهما شيان النصب والرفع فالتنصب بالحمل على لفظ المنفى لان الفتحة مشبهة بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفى لان موضعه نصب بلا ولولا البناء كان منونا ؛ والامر الثاني الرفع بالحمل على موضع المنفى والثاني وموضعها رفع على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى (فأصدق وأكن من الصالحين) جزم أن كُن جملا على موضع فأصدق لان موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين ، وأما قول الشاعر

فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا وفونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصب مثلاً على أنه وصف للمنفى وما عطف عليه ومثل يكون وصفاً للثنين والجمع وان كان لفظها مفردا لما فيها من الابهام قال الله تعالى (أنؤمن لبشرين مثلنا) والخبر محذوف وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفع مثل على النعت أو الخبر ، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وأما قول الآخر

* لا أم لي ان كان ذاك ولا أب (٢) * وقبله

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَفْنَيْتُمُوْا وَأَمْنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
وَلِإِذَا تَكُونُ كَرِهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّغَارُ بَعِيْنِهِ * البيت

فالشعر لرجل من مذحج والشاهد فيه عطف الاب على موضع النافي والمنفى على ما تقدم وصفه « فان كان المعطوف معرفة » نحو لا غلام لك وزيد « ولا غلام لك والعباس » لم يجز نصبه بالحمل على عمل لا لان لا لا تعمل الا في النكرة وأما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لان موضعها ابتداء وقد تقدم بيانها *

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا فانظره

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال سيبويه هو لرجل من مذحج وهو هي - ضم أوله وفتح النون وياه مشددة - ابن أحر السكتاني وقال ابن الاعراب هو لرجل من بني عبد مناة ونسبه الحاقمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة والصغار - بفتح الصاد الدال وقوله بعينه توكيد له والباء زائدة وكان هذا الشاعر ممن يبرأ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه اخاله يقال له جندب وبعد الايات عجب لتلك قضية وأقام في فيكم على تلك القضية أعجب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) وقال (لا بيع فيه ولا خلة) فان جاء مفصلاً بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تعمل في النكرة النصب وتبني معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل ههنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقدير جواب هل من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة ، فان كررت لاعلي انها جواب كلام قد عمل به في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك او جارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤل واحد منهما قل غلام ان كان غلاماً او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قل لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لان قبل ان هذا جواب من قل أغلام عندك وجواب مثل هذا ان يقول المسؤل نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً فذلك خالف حل التكرير بحال الافراد ولم يحز الرفع في الافراد وجاز مع التكرير ، « وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة » شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قَاتِ مَعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلُ (١)

« فان فصلت بين المنفي والنافي » نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يحز أن تجعلها معاً اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها الا فيما يليها واذا لم يحز اعمالها مع الفصل تبين أن يرفع ما بعدها بلا ابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قل الله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها يزفون) وكذلك « اذا كن المنفى معرفة » لم يحز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قواك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم لانواك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله • حياتك لا نفع • وقوله • أن لا الينا رجوعها • ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا ﴾

قال الشارح : لما قرر أن المنفى اذا كان معرفة لم يحز فيه الا الرفع ويازمه التكرير أورد هذه الالفاظ

(١) الراعي هو عبد بن حصين النمرى أحد شعراء دولة بني أمية والشاهد في البيت رفع ما بعد لا على أنه مبتدأ وخبر لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير . ولو نصب على أعمالها لجاز الرفع أكثر لان ذلك جواب لمن قال لك ألك في هذا ناقة او جل فقلت له : لا ناقة لي في هذا ولا جل فجزي ما بعد لا في الجواب مجزاً في السؤال ويروي بدل هجرتك « صرمتك » وهما بمعنى واحد يقول انه ما هجرها ولا ترك ودونها وغفل عما كان بينهما ألا بعد ان تهرأت منه وصرمته وأعلنت ذلك بالقول وضرب قوله لا ناقة لي في هذا ولا جل مثلاً لبرائتها منه وتحليلها عنه وقطعها له وهذا مثل سائر في هذا المنفى

التي وردت ناقضة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم « لا نؤلك أن تفعل كذا » فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لأن حيث أنها جرت مجرى الفعل إذ كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لانؤلك مجري لا ينبغي لك لانه في معناه كما قالوا لاسلام عليك فلم يكرروا لانه في معنى لاسلم الله عليك كما أجروا يندر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لانها مثاها في المعنى وان لم يكن في يندر حرف حلقى ، فأما قول الشاعر

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَّا خُلِقْتَ لغيرنا « حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ » وموتك فاجع (١)

البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبجه والذي سوغه ان ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لان قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب الا أن نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا وموته يحزننا ، وأما قول الآخر

قَضَتْ وَطَرًا واسترجعتْ نَمَّ آذَنْتْ رَكائبها « أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجوعها (٢)

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث النفي ، وصف انها فارقته فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الرحلة تركب ، وهو عند سيبيويه ضعيف من قبيل الضرورة لانه لم يكرر لا على ما تقدم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يرى بأساً أن تقول لارجل في الدار » في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجيز « لا زيد في الدار » على تقدير هل زيد في الدار وان كان الاول أكثر فأعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي لاحول ولا قوة الا بالله ستة أوجه أن تفتحها وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعها وأن ترفع الاول على أن لا يعني ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تمكس هذا ﴾

قال الشارح : لك في « لاحول ولا قوة الا بالله » وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانية

(١) البيت منسوب في كتاب سيبيويه (ج ١ ص ٣٥٨) لرجل من بني سلول ونسبه العسكري للضحاك الرقاشي وبعده وأنت على ما كان منك - ابن حرة أبي لما يرضى به الخصم ضائع قل الاعام والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبجه ونظير البيت قوله زيد لا قائم ولا يحسن حق يقول لا قائم ولا قاعد وسوغ الافراد هنا ان ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لانه اذا قال وموتك فاجع دل على ان حياته لا تنفع فكأنه قال حياتك لا نفع ولا ضرر يقول هو منا في النسب الا ان نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا لمدام مشاركتنا وموته يفجعنا لانه أحدنا « وحياتك مبتدأ ولا حرف نفى لا عمل له وتقع خبر المبتدأ

(٢) هذا البيت من شواهد سيبيويه (ج ١ ص ٣٥٥) وهو من الشواهد التي لم يرفق تألقها قال الاعلم « والشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة وانما يبدأ بعدها المارف مكررة كقولهم لا زيد في الدار ولا عمرو ووجه جوازه تشبيهه بليس ضرورة في افراد الامم بعدها وان لم تمل فيه عملها فكأنه قال ليس الينا رجوعها « ام واسترجعت يحتمل أن يكون من الاسترجاع عند الحزن أي قول المحزون انا لله وانا اليه راجعون ويحتمل أن تكون الشاهد والتعاطية مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أنها طلبت الرجوع والموودة

نافية كالاولى كانت استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الاولى واسمها في موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثان ويقدر لسكل واحد منهما خبر مرفوع « ولك أن تفتح الاول وتنصب الثاني » نصبا صريحا بالنون فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف المنصوب المنون على المركب اما على فتحة البناء لشبهها بحركة الاعراب واما على عمل لافي المنفي وحقه أن يكون ممنونا الا أن البناء منعه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فوضع عثمان خفض الا انه لا ينصرف فجري مجرى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الاولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر

لا نَسَبَ اليومَ ولا خَلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَاقِعِ (١)

« ولك أن تفتح الاول وترفع الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لانهما في موضع رفع بالاقتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار ان شئت خفضت ظرفاً على النعت لرجل وان شئت رفعت على النعت لكل فكذلك لارجل ولا غلام لك ان شئت حملت على المنفي وان شئت حملت على موضع النافي والمنفي فيكون الثاني أيضا مبتدأ لان ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف وتكون لا الثانية زائدة لتأكيد الاعتماد في النفي على لا الاولى ويجوز أن تجعل لا الثانية بمعنى ليس وتقدر لها خبراً منصوباً ، « ولك أن ترفعهما جميعاً » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله وقد قرئ لا يبيع فيه ولا خلال قال الشاعر

وما هَجَرَ تَكِ حَتَّى قَلَّتِ مُعْلِنَةٌ لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ (٢)

فيجوز ان يكون لافي هذا الوجه بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع ؛ « ولك أن ترفع الاول وتفتح الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويكون رفع الاول على أن تكون لا بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بان ولذلك ركبت معها بنيت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المنفي في قولهم لاهليك أي لا بأس عليك ﴾

(١) قد مضى هذا البيت قريبا وهو لانس بن العباس أحد بني سليم وقيل هو لاثني عامر جد العباس بن مرداس ورواية البيت هنا كما في كتاب سيبويه { ج ١ ص ٣٤٩ } وهو به بعضهم اتسع الخرق على الراقع ويروون قبله لاصلاح بيتي - فاعلموه ولا بينكم ما حملت طائق سبي وما كتنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق

والرافع والراقع الذي يرتق ما في الثوب من خرق ويخطئه والشاهد فيه ههنا نصب المعطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزيدتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب وخلة اليوم ولو رفعت الخلة على الموضع لجاز وكان المصنف قد ذكره فيها مضى وقدر فعلا ناصبا لخلة أي ولا أرى خلة كما قدر الخليل في قول المرادي ألا رجلا جزاه الله خيرا فعلا أي لا تروني رجلا

(٢) سبق قريبا هذا البيت والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك

قال الشارح : اعلم انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا « لا عليك والمراد لا بأس عليك » أى لا شيء عليك وانما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالمشية عشية والمراد لا عشية كالمشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والجار والمجرور في موضع الخبر وعشية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت في قوله * فهل في معد دون ذلك مرفدا * (١) ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

وَيَلْمَهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ (٢)
كأنه قال لا شيء له كذا الذي في الارض ؛ فاما قول جرير * لا كالمشية زائرا ومزورا * (٣) فلا يكون منصوبا الا بفعل مقدر لانه قد علم ان الزائر والمزور غير المشية فلا يكون بيانا لها فعلم ان المراد لأرى كالمشية زائرا ومزورا ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال *

خبر ما ولا المشبهتين بليس

* فصل * قال صاحب الكتاب ﴿ هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقولون ما هذا بشر الا من دري كيف هي في المصحف ، فاذا انتقض النفي بالآ أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيد الا منطلق ولا رجل الا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل ﴾
قال الشارح : هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن اعادته
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقاء والمعنى ليس زيد قائما قال الله تعالى (أليس الله

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جميل وصدره * لا مرة سبعون ألف مديح * والشاهد فيه نصب مرفوع على التمييز لنوع الاسم لطلبهم المشار اليه وهو ذلك والمرفد الجيش مأخوذ من رفدته اذا قوته وأعنته يصف جوع ربيعة وحلفائهم من الاسد في الحرب التي كانت بينهم وبين تميم بالهجرة وأراد فهل في معد مرفد فوق ذلك فحذف المرفد لدلالة فوق عليه لانها في موضع وصفه

(٢) ذكر الاعلم أن الكاف في قوله ولا كذا في تأويل مثل وأن موضعها موضع رفع وان قوله مطلوب في آخر البيت عطف على موضع الكاف أي فالكاف هي خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال لا شيء مثل هذا وتقديره كالتقدير في قولك لا كزيد رجل فانه بمعنى لا رجل مثل زيد رجل وامرؤ القيس يصف في هذا البيت عقابا تتبع ذئبا ليصيده فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وهروبه وأراد أن يقول ويل أمها فأسقط الهجزة لتقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم

(٣) هذا عجز بيت لجرير وصدره يا صاحبي دنا الرواح فسيرا قال سيديويه « فلا يكون الا نصبا من قبل ان المشية ليست بالنواثر وانما أراد لا أرى كالمشية زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا فتكاليوم كقولك في اليوم لان الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال تال الله رجلا وسبحان الله رجلا وانما أراد تال الله ما رأيت رجلا ولكنه يترك اظهار الفعل استثناء لان الخطاب يعلم ان هذا الموضع انما يضر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم اياه » اه وقال الاعلم ولا يجزئ في هذا رفع الزائرا لانه غير المشية وايس بمثله لا كزيد رجل لان زيدا من الرجال » اه

بكاف عبده) وتقديره كافياً عبده وقال تعالى (ألت بربكم) أي ألت ربكم ، وما مشبهة بليس على ماتقدم فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك ما زيد بقائم قال الله تعالى (ما أنت بمؤمن لنا) أي مؤمناً (وما أنا بطارد المؤمنين) أي طارد المؤمنين ، وقد زيدت الباء في غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد والله أعلم أيديكم وقال (ألم يعلم بأن الله يرى) أي ان الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى (تنبت بالدهن) على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرِضِينَ فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفَرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ (١)

أي ماء الدحرضين ، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيداً وكفى بنا حاسبين إنما هو كفى الله وكفيننا يدل على ذلك قول سحيم * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهياً * (٢) وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنْكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ (٣)

والمراد حسبك قال الله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وزادوها مع خبر المبتدأ (٤) قال الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) قال أبو الحسن الباء زائدة وتقديره وجزاء سيئة مثلها دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر (وجزاء سيئة سيئة مثلها) والاصل في زيادة الباء في المنفى مع ليس لانه

(١) البيت من معلقة عنتره بن شداد العبسي التي أولها

هل غادر الشعراء من مترد أم هل عرفت الدار بعد توهم

والدحرضان تثنية دحرض بضم أوله وسكون ثانيه وبمدهما راء مضمومة فضاء معجمة وهو ماء بالقرب منه ماء يقال له وشيع فيجمع بينهما فيقال فيها ماء الدحرضان كما يقال القمران للشمس والقمر وقيل بل الدحرضان بلد - أي فهو كالبحرين ونحوه مما سمي به وأصله مثني - والزوراء المسألة يقال زور يزور زوراً فهو أزور والمؤنت زوراء والديلم الاعداء عن الاصمعي وعن أبي عمرو الجماعة وقيل الديلم الظلمة وقيل الداهية وقيل قري النمل وقيل ماء من مياه بني سعد والدني تجانفت عنها لأنها تخافها

(٢) هذا عجز بيت وصدره : عميرة ودع ان تجهزت غازيا والشاهد فيه مجيء فاعل كفى مجرداً عن الباء وذلك عنده يدل على أن ما يأتي بعدها مقروناً بالباء فالباء فيه زائدة . واعلم أنهم اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد كفى اذا لم يقترن بالباء فهو فاعل فان اقترن بها فجمهرة العلماء على أن الباء زائدة وما بعدها فاعل والزجاج يدعي أن الفصل متضمن معنى اكتف بالباء أصلية والفاعل ضمير مستتر . ثم أن كفى التي تزداد الباء في فاعلها عند الجمهور ليست هي التي بمعنى أجزأ وأغني ولا التي بمعنى وق فان كانت بمعنى أجزأ فهي متمدية لواحد كقول الشاعر

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

وان كانت بمعنى وق فهي متمدية لاثنتين كما أن وق التي هي بمعناها تتمدي الى اثنتين وذلك كقوله تعالى (وكفى الله المؤمنين القتال) وقوله (فسيكفكهم الله)

(٣) الشاهد فيه زيادة الباء في بحسبك وهو مبتدأ والمصدر المنسبك من أن والفعل خبره ، وأعرب ابن مالك بحسب خبراً مقدماً والمصدر مبتدأ مؤخراً وأراد الشاعر بقوله غني أنه ذو غناء أي نفع وفائدة

(٤) يريد الخبر الموجب فان زيادة الباء في الخبر المثني مما لم ينفرد بالقول به أبو الحسن الاخفش بل الجمهور على أنه ينقاس . هذا وقد ادعى ابن مالك أن من أمثلة زيادتها في الخبر قولك بحسبك زيد وهذا من قبل أن حسب فكرة فلا يحسن أن يقع مبتدأ فهو الخبر وزيد مبتدأ مؤخر . ومن زيادتها في الخبر قول شاعر الحماسة « ومنعكها بشيء يستطاع » فان المعنى ومنعكها شيء يستطاع

فضلة والمعنى بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحلت ما الحجازية على ليس اذ كان خبرها منصوباً
 كخبر ليس قال أبو سعيد انما دخلت الباء في خبر ليس لانها غير متصرفه فتنزلات بذلك منزلة فعل
 لا يتعدي الا بحرف جر فعديت الى منصوبها بالحرف الذي هو الباء وحلت ما على ليس في ذلك ،
 وذهب قوم الى أن أصل دخول الباء انما هو مع ما لضرب من التقابل وذلك أن القائل يقول ابن زيداً
 قائم فيقول النافي لذلك الخبر مازيد قائماً فيدخل ما بازاء ان فاذا قال ان زيداً قائم قال النافي مازيد بقاءم
 فيأتي بالباء لتأكيد النفي كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب فصار الحرفان بازاء الحرفين ثم دخلت على خبر
 ليس لانها يقمان لنفي مافي الحال ، والسكوفيون يقولون انما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون
 ان الذي يرتفع بعد ما انما ارتفاعه على المبتدأ والخبر والباء لا تقع في خبر المبتدأ فلا يقال مازيد بقاءم
 وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد بقاءم وانما يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد لان الاعراب
 يفصل بينهما ، وقوله « لا يصح دخول الباء الا على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بقاءم » يريد
 ان ما بعد ما التيمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ وهذا فيه اشارة الى مذهب الكوفيين
 وليس بسديد وذلك لان الباء ان كان أصل دخولها على ليس وما محمولة عليها لاشتراكها في النفي فلا
 فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك وان كانت دخلت في خبر ما بازاء اللام في خبر ان فالتيمية
 والحجازية في ذلك سواء ويدل على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم ما أنت بشيء الا شيء لا يعاين به يرفع
 شيء على البديل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس
 زيد أبوه بقاءم فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ اذ كان في خبر النفي أما اذا كان خبر المبتدأ موجباً لم يصح
 دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بقاءم الا غلاماً صالحاً أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث
 كان في خبر المنفي فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا التي يكسونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا
 الا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى (ولات حين مناص) أي ليس الحين حين مناص ﴾
 قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما في لغة أهل الحجاز
 فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيراً منك وربما أدخلوا في خبرها
 الباء تشبيهاً بما قالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك الا أن ما أقصد من لا في الشبه بليس
 ولذلك كانت أعم تصرفاً وأكثر استعمالاً ، والكثير في لا أن تنصب النكرة حملاً على ان ولما جوازها
 رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل
 بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الا في نكرة ، فأما اذا لحقتها تاء التأنيث وقيل « لات » فالتقياس أن
 تكون المشبهة بليس لانها في معنى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لانها في معنى ان وليست
 ان مما تدخله تاء التأنيث ولانه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فلم انها بمعنى ليس اذ لو لم تكن بمعنى
 ليس لزم تكريرها ، وقوله « يكسونها » أي يتبعونها في آخر الكلمة يقال كسه أي ضربه من خلف وهذه
 استعارة لزيادة التاء آخر ، ولا تعمل هذه الا في الاحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والعلة في ذلك

أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لأنها الاصل ثم ما ثم لات ، فأما قوله تعالى « (ولات حين مناص) » فإنه قد قرئ ولات حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف الا نكرة لان لا اذا كانت رافعة لا تعمل الا في نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه *

ذكر المجرورات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجبر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان الرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وخاتم فضة *

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقم المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من والى وعن وعلى ونحوها من حروف الاضافة وستذكر في موضعها مفصلة وانما قيل لها حروف الاضافة لانها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل ايصاله الى الاسم فلاضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لها فالمقتضى غير العامل ، والمراد من قوله « فالعامل حرف الجر أو معناه » أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره « فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار » فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في « وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة » فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل اضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وانما الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لتباينة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ونظير ذلك واورب من قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * ونحو قوله

(١) قد سبق هذا الشاهد في الاستثناء ، وعجزه الا اليافير والا ليس .. والشاهد فيه قوله وبلدة فإنه جر البلدة بالواو النائية عن رب هذا قول النحاة غير سيويوه فان الجار عنده رب المحذوفة أما الواو فحرف عطف لا يعمل وليكنها دالة على رب والى هذا ذهب الشارح . قال سيويوه « ولا يجوز أن تضم الجار وليكنهم لما ذكره في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت رب ونحوها في قولهم وبلدة ليس بها أنيس » اه واعلم أن رب يكثر اضمارها بعد الواو كما في أمثلة الشارح وكما في قوله وأيض يستسقى النعام بوجهه ، واضمارها بعد الفاء كثير غير أنه أقل من الاضمار بعد الواو ومثاله قول امرئ القيس

• • • • • وبلد عامية أعماؤه (١) • ونحو قوله • وقام الاعماق خاوى المحترق (٢) •

وتقديره ورب كذا فالخفض في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وانما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، ومما يدل أن الواو للعطف والجر رب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله

فَحَوْرٌ قَدْ أَهَوَتْ بِهِنَّ عَيْنٌ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ (٣)

وقول الآخر • بل جوز تيهاء كظهر الخجفت • فكما أن الفاء وبل وان كانتا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رب وان لم يكن لها أثر في العمل فكذلك العامل في المضاف اليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لان المعاني لا تعمل جراً فأعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو في الامر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيدته وعبدته أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج • قال للشارح : اعلم أن إضافة الاسم الى الاسم ايصاله اليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الاول ينزل منه منزلة التنوين • وهذه الإضافة على ضربين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط • فالإضافة اللفظية ستذكر بعد وأما الإضافة المعنوية فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله الى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أى الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ • وإذا أضفته الى معرفة تعرف • وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالإضافة • وإذا أضفته الى نكرة اكتسب تخصيصاً • وخرج بالإضافة عن اطلاقه لان غلاما يكون أعم من غلام رجل ألا

فذلك جبل قد طرقت ومرضه فألهمت بها عن ذى تمام محول واضمارها بعد بل قليل ومنه قول رؤبة بن العجاج

بل بلد ملء النجاج قتمه لا يشتري كتابه وجهه

واضمارها في موضع ليس فيه واحد من هذه الحروف الثلاثة نادر ومنه قول جميل بن معمر العذري

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

أى رب رسم دار ، ورسم الدار ما بقي من آثارها لاصقا بالأرض كالرماد ، والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثاني ، وقوله من جلله - بفتحين - أى من أجله أو من عظيم شأنه

(١) الشاهد فيه عند قوله وبلد وهو كالذى قبله • ولم أجده من نسب هذا البيت ولا تكملته والأعماق أعمال الارض الى لا عمارة بها ومثله المعامى ويقال أعماق مياغة

(٢) هذا مطلع ارجوزة مشهورة لرؤبة بن العجاج وبهذه مشتبه الاعلام لماع الخفق والقام الذى فيه النعمة وهى الفبرة ويقال أسود قام والاعماق : جمع عمق بفتح العين وضما - وهو ما بعد من أطراف المناوز والعاوى : الخالى والمحترق بفتح الراء مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المفازة والشاهد فيه كالذى قبله

(٣) الخور : جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين : جمع عيناء وهى الواسعة العين والمروط جمع مرط - بكسر فسكون - وهو الكساء من صوف أو خر والرباط ومثله الریط بفتح فسكون - جمع الریطة وهى كل ملاءة غير ذات لفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة أو هى كل ثوب ابن رقيق • والشاهد في البيت جر الخور بفتح الفاء التى هى حرف عطف لا يعمل وهو من شواهد الاشعوى

تري أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل « وهذه الاضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن « فاذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها وأبوه وابنه وسيدوه والمراد أب له وابن له وسيد له أي كل واحد مستحق بذلك والغالب الاختصاص لان كل ملك اختصاص « واذا كانت الاضافة بمعنى من « كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار ذهب أي ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لان الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب ، والذي يفصل به بين هذا الضرب والذي قبله أن المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج والساج والثوب من الخز خز كما أن الانسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا اذا قلت عين زيد وعمره كان مقدرًا باللام والمعنى عين له ويد له لانه وان كان الاول بعضاً للثاني فانه لا يقع عليه اسم الثاني فعين زيد ليست زيداً ويد عمره ليست عمرًا فاعرف الفرق بينهما ، وقوله « في الامر العام » يريد أن الغالب في الاضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدره يعني للفرس أي ما أثبت في الغدر وهي الحجارة والبخاري أي خروج الارض وشقوقها ، وعندى أن اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدرًا بحرف جر مع ان اضافته محضة *

قال صاحب الكتاب « واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً أو الى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهندجائلة الشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد الانخفاض في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفعولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه »

قال الشارح : « الاضافة اللفظية » أن تضيف اسماً الى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة انما يحصل ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير « وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل « اذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيداً وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفيض ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالاضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به انما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الاول نكرة وان كان مضافاً الى معرفة لان المعنى على الانفصال بارادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غداً كما تقول هذا رجل ضارب زيداً لان التنوين المقدر حكماً كالوجود لفظاً ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تعالى (هذا عارض ممطرا) والمعنى ممطر لنا من قبل انه وصف به عارضا وهو نكرة

والشكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

سَلِّ الْمُوَمَّ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ (١)

والتقدير معطى رأسه لان كلا لا يقع بعدها الواحد الا نكرة لانها تقع على واحد في معنى الجمع ، وقوله « أن تضاف الصفة الى مفعولها » يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقاتل وشبههما فانه لا يضاف الا الى مفعوله لانه غيره ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانه هو في المعنى والشئ لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمرا على معنى يضرب عمرا لان الضارب هو زيد « الثاني الصفة الجارية اعرابها على ما قبلها » وهي في المعنى لما أضيفت اليه « وذلك نحو مرتت برجل حسن الوجه ومعمر الدار وامرأة جائلة الوشاح » فالتقدير في هذه الاشياء كلها الانفصال لان الاصل حسن وجهه ومعمر داره وجائل وشاحها ترفع الوجه بقولك حسن لان الحسن له في المعنى ، وكذلك قولك مرتت برجل معمر الدار اذ المعنى معمر داره وامرأة جائلة الوشاح أى جائل وشاحها فالعمارة الدار والجولان للوشاح والوشاح الازار « فان قلت » اذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعم أن الشئ لا يضاف الى نفسه فاجواب انك لم تضفه الا بعد أن نقلت الصفة عنه وبمعناها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائفاً في جماعته كأنه وصفه بأنه حسن للقامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائرته فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مرتت بالرجل الحسن وجهها والتمييز فضلة ، وقوله « يضاف الى فاعله » يريد انه فاعل من جهة المعنى لامن جهة اللفظ فانه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة اذ تد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه لان الفعل انما تلحقه علامة التأنيث اذا أسند الى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة هنا دليل على أنها مسندة الى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التأنيث لكون الوجه مذكراً ، وهذا القبول من المضاف لا يتعرف بالاضافة لان النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وان أضفته الى معرفة نحو قولك مرتت برجل حسن الوجه فلو لا تقدير الانفصال وإزالة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله « ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة » يعني ان حالها قبل الاضافة وبعدها في التنكير وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصولة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين فتقول مرتت برجل حسن الوجه

(١) البيت للمرار الاسدي ، وبعده مقتل أجيله مبين عنقه * في منكبزن المطي عرندس والشاهد فيه اضافة معط الى الرأس مع نية التنوين ونصب لما بعده ، والدليل على ذلك اضافة كل اليه وذلك من جهة أن كلا في هذا الموضع ونحوه لا تضاف الا الى النكرة ، وأيضاً فان نفعه بقوله ناج وقوله متعيس وهما تكرتان بلا ريب دليل على أنه نكرة لان النكرة انما تقع نعتاً للنكرة ، وقوله معطى رأسه أى نلول منقاد ، وقوله ناج أى سريع والنجاه الفرعة والقفوت ، والصبية أن يضرب يباضه الى الحمرة وهو نجار الكرم والمقنق ، والتيسين ومثله الاعيس هو الابيض وهو أفضل ألوان الابل ، والمعنى سل هو ملك التي لزمك ونزات بك بسبب فراقتك من هواء ونأبه عنك بكل ضمير ترفع له للسفر وهو سريع منقاد . وصف بغيراً بعظم الجوف فاذا شد رحله عليه اشتال أجيله واشتواها كلها لمعظم جوفه والاعتبال التمام بالشيء والمبين البين الطول ومعنى زين زاحم ودفع والمرتندس - بوزان سفرجل - الشديد ويروي « متين عنقه »

كما تقول مررت برجل حسن وجهه ، ويدل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته
فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الاضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الاضافة مع الالف واللام *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قضية الاضافة المعنوية أن بمجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله
الكوفيون من قولهم الثلاثة الانواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء
قال الفرزدق ﴿ فسما وأدرك خمسة الاشبار ﴾ وقال ذو الرمة ﴿ ثلاث الاناف والديار البلاقع ﴾ *

قال الشارح : اعلم أنك لا تضيف الا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لان الاضافة يبتغى بها
التعريف أو التخصيص لان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان
نكرة فاذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملاً كل غلام فلما أضفته الى زيد صار معرفة وخص واحداً
بعينه فاذا قلت غلام رجل فان المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف باضافته اليه نوع تخصيص
الآثرى انه خرج عن شياعه وبميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لا يجوز اضافة المعرفة مع بقاء
تعريفها فيها فاذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتي تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ثم
تكتسب تعريفها اضافياً غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لان ما
فيه الالف واللام لا يكون الامعرفة ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما فلما « الخمسة الانواب » والاربعة
الفلان فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون فلما على أصل أصحابنا فاذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف
الامل منهما عرفت الثاني لان الاول يكون معرفة بما أضفته اليه الآثرى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة
فاذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم وخمسة الانواب
فأما قول الشاعر

ما زال مذ عقدت يده ازاره
فسما وأدرك خمسة الاشبار

البيت للفرزدق وبعده (١)

يُدْني خَوافِقَ مِنْ خَوافِقِ تَلْتَمِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْغُبَارِ مُشَارِ

والشاهد فيه تعريف الثاني بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الاول بمسح بذلك يزيد بن
المهلب أي ما زال منذ كان صغيراً الى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات
ومعبط الغبار مكانه فكأنه لم يقاتل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً ،
وقوله مذ عقدت يده ازاره اشارة الى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الاشبار القبر أي ما زال
أميراً مذ عقل الى أن مات ، وأما قول الآخر

(١) من قصيدة ممدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة وقبل البيت الشاهد

وانذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الركاب نواكس الابصار

ثم يمدحها البيت الذي ذكره الشارح ، ويرد بدل خوافق « كتائب من كتائب » والشاهد فيه اضافة اسم
المدد مجرداً من الالف واللام الى المدد كما هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين في تجويزهم الخمسة الاشبار والثلاثة
الانواب . وقوله عقدت يده ازاره كناية عن سعيه في طاب الحجد وحرصه على اكتساب الحامد ودأبه على بلوغ أقصى
غاية المكرمات وقوله سما معناه علا وارتفع

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ (١)

البيت لدى الرمة والشاهد فيه تعريف الانافي حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك الي الالف واللام ، والانافي للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الاطباخ ، والبلاغ جمع بلع وهو الخراب وأصله الارض التي لا شيء فيها ، والرسوم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار ، يقول أن الانافي ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تنبيء عن خبر اذا استخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى ، فأما ما تعلق الكوفيون من اجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لان المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف اليه يكون منصوباً ومجروراً وإنما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس *

قال صاحب الكتاب * وتقول في اللفظية مرتت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى (والمقيمي الصلاة) ولا تقول الضارب زيد لانك لا تفيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها في المثني والمجموع وقد أجازته الفراء وأما الضارب الرجل فشبهه بالحسن الوجه * قال الشارح : وقد جاءت الالف واللام فيما اضافته لفظية * قالوا مرتت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح * وساغ ذلك من قبل أن الاضافة لا تكسوها تعريفاً من حيث كان النية فيها الا انفصال اذ التنوين مراد والمضاف اليه في نية المرفوع اذ كان فاعلاً في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيها لم يمتنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولها على النكرة غير المضافة وقالوا * هذان الضاربا زيد والضاربو زيد * قال الله تعالى (والمقيمي الصلاة) لما كانت الاضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف اليه وكان سيان لإضافته واثبات النون وفصله مما بعده من حيث التشكيك فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفة أدخلوا ما يقع به التعريف من الالف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضرباً من التخفيف بخذف التنوين والنون في هذا ضارب زيد غدا والضاربا زيد والضاربو زيد * فأما الضارب زيد فانه لا يجوز * لان الالف واللام اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيها بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره اذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله ، وإنما جازت الاضافة في قولك هما الضاربا زيد والضاربو زيد لما يحصل بالاضافة من التخفيف بخذف النون فأما اذا قلت الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الاعمال من غير قائمة لانه لم

(١) البيت لدى الرمة كما ذكر المصنف وقوله

أمنزاني سلام عليكمما
توهمتها يوماً فقلت اصحابي
وبعده
قف العيس تنظر نظرة في ديارها
هل الاذن الاثني مضين رواج
وليس بها الا الظباء الخواص
فهل ذاك من داء الصبابة نافع

وقوله يرجع أي يرد ويعيد وأراد من العمى الاتباس والانافي جمع أتمية وهي الحجارة التي توضع عليها القدور البلاغ جمع بلع وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها ... والشاهد فيه كالذي فيما قبله

يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، « فأما الفراء فانه أجاز ذلك »
 نظراً الى الاسمية وأن الإضافة اللفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الإضافة والقياس ما ذكرناه ،
 فأما قولهم « الضارب الرجل » فأنما ساءت اضافته وان لم تستفد بالاضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف
 فلأن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة
 فتضيعة الدليل أن لا ننصح اضافته كما لا نقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه
 ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما ان الحسن صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً فتقول هذا
 ضارب زيدا وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز لإدخال الالف
 واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك في الحسن الوجه وان لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى
 ان المضاف اليه في الضارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف اليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع *
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان المضاف اليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون
 وما عدم واحدا منهما شرعاً في صحة الإضافة لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا
 بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضاربانك والضاربي والضارباني
 كما قالوا ضاربك والضاربك والضاربوك والضاربي والضاربي قال عبد الرحمن بن حسان

أَيُّهَا الشَّائِمِي لِنُحَسِّبَ مِثْلِي لِنَعْمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهْمِي

وقوله * هم الآمرون والخير والفاعلونه * مما لا يعمل عليه ﴿

قال الشارح : قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمَر « فاضافته الى
 المضمَر » تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم اضافته لانه لا سبيل الى النصب لان النصب
 يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيداً وضاربان زيدا ومع المضمَر لا يثبت التنوين ولا
 النون لان بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمَر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى
 المضمَر ثم حمل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ماها فيه ليكون الباب على منهاج واحد
 ولا يختلف ، وقوله « جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعاً في صحة الإضافة » أي صار
 ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما يعنى التنوين والنون ، وقوله شرعاً أي سواء يقال القوم في
 هذا الامر شرع سواء يحرك ويسكن ويستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد انه
 يتساوى ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو « الضاربك
 والضاربانك » أضفت الضارب والضاربات الى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول
 الضاربي والضارباني « فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك
 » والضاربك والضاربوك والضاربي « فحذف من ضاربك التنوين لانه قبل الإضافة ضارب منون
 والضاربك تثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للإضافة والضاربي تثنية وأصله ضاربان حذف
 نونه للإضافة ثم أدغمت ياء التثنية في ياء النفس ولو كان مرفوعاً لقبل ضاربى بالالف ، « والضاربي »
 جمع وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول

منهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء المنقلبة في ياء الاضافة على حد طويته طياً وشويته شيئاً وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مررت بالضاربى ورأيت الضاربى وأصله الضاربين سقطت النون للاضافة وأدغمت الياء في الياء ، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير الاجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل انه رأي لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضممر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاذب في الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة المشيرة (١) بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن الا نصيباً نحو الضارب زيدا ، وكان أبو الحسن الاخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يحمل المضممر اذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربك بالتنوين ولا هما ضاربك ولا هم ضاربوك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضارب زيدا والجامع بينهما أن التنوين من ضارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذا المذهبان ، فأما ما ذكره صاحب الكتاب فذهب ثالث لأعرفه وإنما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضممر المتصل لان علامة المضممر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة كما ان النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك ، فأما البيت الذي أنشده وهو * أبها الشاتمي الخ * (٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان

(١) هذا قطعة من بيت لرجل من الانصار ويقال هو قيس بن الخطيم وهو بتمامه
الحافظو عورة المشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف

وعورة المشيرة هي كل ما يستجى منه والوكف - بزنة جبل - العيب ، ويروى لا يأتهم من ورائنا نطف والطف الذنب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم اذا انهمزوا ويحمونها من عدوهم ولا يخجلونهم والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم ونصب ما بعده على نية اثبات النون ، ولو قدر حذف النون للاضافة لجاز ذلك عربية .

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت أحد الشعراء المجيدين وكان أبوه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان ابنه سعيد بن عبد الرحمن شاعراً متوسطاً في طبقة . والبيت مسوق في المتن للاستشهاد على أن ياء المتكلم في قوله الشاتمي في محل جر بالاضافة وقد رد الشارح ذلك فقال أنها في محل نصب مفعول ... قال سيبويه « وإذا قلت هم الضاربوك وهما الضاربك فلوجه فيه الجر لأنك اذا كسفت النون من هذه الاسماء في المظهر كان الوجه الجر الا في قول من قل الحافظو عورة المشيرة { أى بنصب عورة } ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع نصب لأنك لو كسفت النون في الاظهار لم يكن الا جرأ ولا يجوز في الاظهار هم ضاربو زيد لأنها ليست في معنى الذي لأنها ليست فيها الالف واللام كما كانت في الذي . واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضممر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنها لا يكونان الا زواجر ولا يكونان الا في أواخر الحروف والمظهر وان كان يتأقب النون والتنوين فإنه ليس بكلامه المضممر المتصل لأنه اسم يتصل ويتبدأ به وليس بكلامه الاضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين فهي أقرب إليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاقبة وقد جاء في الشعر

أنشده شاهداً هلى ما ادعاه وزعم أن الباء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأى سيبويه وأبى الحسن جميعاً ، فأما قوله

هُمْ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ أذَا مَاخَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

فانه أنشده سيبويه وزعم انه مصنوع وموضع الشاهد الجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلونه وحكم المضمّر أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلة في الاتصال والضعف ومثله قول الآخر

وَلَمْ يَرْتَقِ النَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُتَعَفِّينَ رَاهِقَةً (٢)

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضاً الجمع بين النون والمضمّر والوجه الفاعلونه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير متودع ، فسيبويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبردي ذهب الى أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لانها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمثل لان فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف اليه اضافة معنوية الاسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان أضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فتيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال * يارب مثلك في النساء غريرة * اللهم الا اذا شمر المضاف بمغايرة المضاف اليه كقوله تعالى (غير المغضوب عليهم) أو بمائثلته ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة اذا كانت الاضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو * وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعرف * بذلك للابهام الذى فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك « غير ومثل وشبه » فهذه نكرات وان كن مضافات الى معرفة وانما نكرهن معانيهن وذلك لان هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومائثلتها لم تتعرف ألا ترى ان كل من عدها فهو غير وجهه المائثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت مثلك جازاً ان يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يحاط بالاشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الابهام كانت نكرات فلذلك هذه الاشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومائثل ومشابه كأن المائثلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل اذا أضيف وهو

فرعوا أنه مصنوع » اه . وحاصل كلامه أن المضمّر كالظاهر فيأخذ حكمه كما فصله أبو سعيد

(١) هذا هو الشعر الذى ذكر سيبويه في عبارته التى نقلنا انه مصنوع ، ويحاج به شاهداً للجمع بين النون والضمير في قوله الأمرونه ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلة في الاتصال وهو معاقب لهما اذا كان المظهر مع قوته واتصاله قد يعاقبهما وقال الاعلم « وقد رد على سيبويه حمله على هذا التقدير وجعلت الهاء بياناً لحركة النون على نية الوقف وانباتها في الوصل ضرورة وتشبيهاً في الحركة بهاء الاضمار ضرورة وكلا الوجهين بعيد » اه . هذا البيت يروى { هم الفاعلون الخير والأمرونه } والمعظم - بزنة اسم المفعول - الامر الذى يصعب رده ويعظم دفعه (٢) الشاهد فيه قوله محتضرونه والمثلة كالذى قبله . ومعنى البيت كما قال الاعلم لند غشيه المعتفون - وهم السائلون - واحتضره الناس جميعاً للعطاء والاستمتاع فحاس لهم جلوس متصرف مقبذل غير مرتفق متودع اه .

للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي الدَّسَاءِ غَرِيرَةٌ يَبِضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ (١)

البيت لابن محجن الثقفي أنشده سيبويه والشاهد دخول رب على مثلك ورب لا تدخل الا على نكرة وغريرة أي مغترة بلبن العيش غافلة عن صروف الدهر ومتمتها بطلاق أي أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجل مثلك أي صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل غيرك أي ليس بك وانه لم يمر باثنين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز أن يكون مر بأكثر من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد تكون هذه الاشياء معارف اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمثاله فيكون اللفظ بماله والتقدير مختلف فاذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبيهك وأراد النكرة فعناه بمشابهك أو بمثالك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبد الله مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) لان المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه وذلك لانه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء ونجاء وحذاء وحذوة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوي ومع ودون ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان الاضافة على ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد ونوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً فما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع لازمة البتة لانها انما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الاضافة « وما كان منها معنوياً فهو على ضربين يكون لازماً وغير لازم » وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفرداً « وذلك ظروف وغير ظروف فن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وأمام وقدام وخلف

(١) الشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل مع كونها مضافة ولا يكون مدخول رب الا نكرة فهذا دليل أن مثلاً وان أضيفت فما تزال نكرة وذلك أنها وما كان في معناها تنوب متاب الفعل كما هي مضافة الى ما بعدها والفعل نكرة كله فجرت مجراه في الجرى على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة متاب مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لانه بمنزلة مررت برجل ليس بك أو بغيرك ومنه مررت برجل حسبك من رجل لانه في معنى كافك من رجل ويدل على صحة هذا التعليل أن العرب يصرحون أحياناً بالفعل في الموضع الذي يضمن فيه حسباً ومثلاً وغيراً كقولهم مررت برجل كافك من رجل وهمك من رجل وبأمرأة كافتك من امرأة وهمك من امرأة .. قال سيبويه « ومن ذلك قول العرب لي عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهماً ومائة درهم فمثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه الثنوين في قولك مثل زيداً وقيد الاوابد { أي بتنوين الاول في المتالين وانصب الثاني } وهذا تمثيل ولكنها عشرة وعشرين فلزمها شيء واحد وهو الاضافة يريد أنك أردت معنى الثنوين فمثل ذلك قولهم مائة درهم » اهـ

ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذوة فهذه الظروف تلزم الاضافة وانما لزم الاضافة هذه الاشياء لانها أمور نسبية فان فوق يكون بالنسبة الى شيء فوقا وتحته بالنسبة الى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمها الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد انما لزم هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردة ألا ترى أنك اذا قلت جلست خلفا فلخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيء فاذا أضفتم عرف وحصل منه فائدة ، وقال السكوفيون انما لزم الاضافة لانها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظرف الاضافة ليسد المضاف اليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، فاذا أفردت وقبل قام زيد خلفا وذهب عمرو قدما فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافا نحو قام تدامك وذهب خلفك الا انه مبهم منكور كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدما شيء ومنع السكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروف الا مضافة واذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قل قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو قدما فيكون خبرا كما يكون مضافا والسكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أي متأخر وقدما أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائم ، ومن ذلك « عند ولدن ولدا » وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزم الاضافة للبيان اذ كانت مبهمة لانها لا تختص مكانا معينا لان القرب والمجاورة أمر إضافي اذ الشيء يكون قريبا من شخص بعيدا من آخر وهي لا ابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند لغتان عند وعند بفتح العين وكسرها ، « ولدن » في معنى عند الا ان عند معربة ولدن مبنية وفي لدن ثمان لغات يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين ، فأما لدن بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثيرته وورد التنزيل به ومن قال لدن فوجهه انه أسكن العين في لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فخرك الاول بالفتح كما حرك الاول منهما بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة في اضرب ، وأما لدا فلغة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها أن لا تكون أصلا فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بأف علي والى على ماسيوضح أمره ان شاء الله تعالى ، وأما لد بالضم فمحذوفة من لدن قال الراجز

يَسْتَوِعِبُ الْبُؤْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لُدْ حَيَّيْهِ إِلَى حَنْجُورِهِ

والذي يدل على انها منتقصة منها أنها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب ورب مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على انها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه ، ومن قال لد بضم الفاء والعين فانه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام ، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانه كسر النون

لا لتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لا لتقاء الساكنين وقصد التخفيف كأبن وكيف ، وأما من قال لد بسكون الدال وفتح الغاء فانه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها « فان قبل » ولم ينبت لدن ولم تكن معرفة كند قبل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم ينصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بازاء معني لا يتجاوز بهنبت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما يحضرتك وما يبعد وان كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وان كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من الممكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك ؛ ومن الظروف « بين ووسط وسوي ومع ودون » كلها تلزمها الاضافة فأما « بين » فهو ظرف من ظروف الامكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبراً عن الجنة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعداً نحو المال بين الزيد والدار بين القوم فان أضفتها الى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لان الواو لا توجب ترتيباً ولو أتيت بالغاء قللت المال بين زيد وعمرو لم يحسن لان الغاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الاول فأما قول امرئ القيس « بين الدخول فحومل » فقد عابه الاصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالغاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أما كن كالشأم والعراق فلو قلت عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول ثم الكلام وصلح كما تقول سرنا بين الشأم والمراد بين مواضع الشأم فعلى هذا قال بين الدخول أى بين مواضع الدخول ثم عطف بالغاء فقال فحومل ؛ وأما « وسط » فيكون اسماً وظرفاً اذا أردت الظرف أسكنت السين واذا أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن اذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لانه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفضت لانه اسم فير ظرف وتقول حفرت وسط الدار بئراً بسكون السين كأن البئر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لانه مفعول به ، وأما « سوى » وسواء مقصورا وممدودا « فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندي رجل سوى زيد فمعناه عندي رجل مكان زيد أي بسد مسده ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ، وأما « مع » فهو ظرف من ظروف الامكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه اذا أفردنون فيقال جاء مماً وأقبلا مماً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أى من عنده ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد هل وقد بول اذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر

فَرِيشٌ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا (١)

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كلدن وحيث وإنما أعربت

(١) البيت قيل أنه للراعي • وقال المني هو من قصيدة لجرير يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، والریش يستعمل في اللباس الفاخر أو المال وكأن المراد به هنا القوة والاستعداد ، وقوله لماذا - بكسر اللام - أى وقتاً بعد وقت والمراد أنها متقطعة قليلة ، وكلام الشارح فيهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب اليه سيوي • حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لفة ، وهو مردود بأن ذلك لفة غم وهم بطن من تغلب بن واغل وعامة ربيعة

ونصبت على الظرفية لانهم اتصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند فيقولون معنى مال أى هو فى ملكى وان كان غائباً كما يقال عندى مال ، وأما « دون » فلها معنيان أحدهما للظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيد دون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخير ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضها كالاماكن التى بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم وهذه لان تكون الاظروفا منصوبة ، والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعنى حقير ومستردل فنقول نوب دون أى ردى ويقال هذا دونك أى حقيرك ومستردل ويمكن أن يكون هذا القسم هو الاول واستعمل اسما توسعا لضرب من التأويل لانك اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل ونحت وأسفل ونحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

فقدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها (١)

على ان أسفل اذا كان تقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره *

قال صاحب الكتاب * وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وذو وؤنثه ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب ، وغير اللازمة نحو نوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف فى حال دون حال *

قال الشارح : اعلم أن من الاسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما « مثل وشبه » فبمعنى واحد « وغير وبيد » بمعنى واحد « وقيد وقدا وقاب وقيس » بمعنى مقدار الشيء يقال بينى وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى (قاب قوسين أو أدنى) وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الاسماء كلها تلزم للاضافة ولا تفارقها واذا أفردت كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسن دخول الالف واللام عليها فلا يقال المثل ولا للشبه ولا الكل ولا البعض لان ذلك كالمجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمنها معنى الاضافة فصارت الاضافة فيها كاللفوظ بها وذلك من قبل أن مثلاً يقتضى مماثلاً وشبهاً يقتضى مشبهاً به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر الا مع المقدر به ، وكذلك أى وبعض وكل وكلا الاضافة فيها لازمة أما « أى » فانها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقار الموصول الى الصلة وهى بعض ما أضيفت اليه فاذا قلت أى القوم كانت من القوم واذا قلت أى الثياب فهى من الثياب فلزومها للاضافة لذلك « وبعض »

(٢) البيت من معالقة لبيد وقبله وتسمت وز الانيس فراغها عن ظهر عيب والانيس سقامها ويروى فقدت - باغون المجمة كما هنا وبالدين المهلة - والضهير يعود على البقرة ، والرز والركر الصوت الغنى ، وقوله عن ظهر غيب مثناه من وراء حجاب أى تسمع من حيث لا ترى ، والفرجان ثمانية الفرج وهو الواسع من الارض ويقال هو موضع الخافة ، وقوله مولى الخافة مثناه الموضع الذى فى الخافة . وخطها مرفوع على أنه بدل مفصل من مجمل هو قوله مولى وأمامها معطوف عليه ويجوز أن يكون خلفها وأمامها مرفوعين على أنهما خبر لمبتدأ مخوف كانه قال هما خلفها وأمامها ويجوز أن يكون قوله مولى الخافة مبتدأ وقوله خلفها وأمامها خبره وجعلتهما خبر ان

يفيد البعضية فهو يقتضى الشيء المبعوض « وكل » اسم لاجزاء الشيء فهو يقتضى الجزأ « وكلا » اسم مفرد عندنا معناه الثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت اضافته الى جنسه ليعلم نحو جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيذاً للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فلزم اضافتها الى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له وليسست إنما شائعا بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلي العوامل ولا تكون إلا تأكيداً فاستغنت عن الاضافة، ومنها ذوو التي بمعنى صاحب فأنك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلاً ذا مال ومررت برجل ذي مال أي صاحب مال وتقول في الثنية هذان رجلان ذوو مال وأصله ذوان وأما حذف نونه للاضافة في النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوي مال ومررت برجلين ذوي مال وتقول في الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالاً ذوي مال ومررت برجال ذوي مال وأصله ذوون وذوين لانه جمع سلامة وأما حذف نونه للاضافة وإنما جمع جمع السلامة لانه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول في المؤنث ذات نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والثنية ذواتنا قال الله تعالى (ذواتنا أفنان) والجمع ذوات وأولو أيضاً جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى (نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد) وقال تعالى (أولى أجنته مثنى وثلاث ورباع) والمؤنث أولات قال الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) جاء الجمع ههنا على غير واحده المستعمل وقياس واحده أل مثل هم وشيخ ففى في السلامة بمنزلة المذاكبر والملاح في التكسير جاء على ما لم يستعمل وإنما لزمته الاضافة لان المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالاجناس نحو هذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بندي التي بمعنى صاحب وأضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما كانت أى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمة كما كان النعت لازماً لأى في النداء نحو يا أيها الرجل يا أيها الغلام، ومن ذلك « قد وقط وحسب » كلها بمعنى واحد إلا ان قد وقط منبنيان على السكون وحسب معربة وذلك من قبل ان قد وقط وقما وقع فعل الامر في أول أحوالهما فبنيا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أى اكثف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً ولم يوقع موقع الفعل في أول أحواله ألا ترى أنك تقول أحسبني الشيء إحساباً أى كفاً ويقال هذا لك حساب أى كاف قال الله تعالى (جزاء من ربك عطاء حسناً) فالعرف حسب ولم يبين كبناء قد وقط، واشتقاق قد من قدوت الشيء واشتقاق قط من قطعت الشيء اذا قطعت فاصلهما لذلك التثقيب وإنما خففنا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وإنما لزمته هذه الاسماء الاضافة لانها واقعة موقع فعل الامر وفعل الامر لا بد له من فاعل ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع فأضيفت الى الفاعل فاذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكثف واقطع فالفاعل مضمر واذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتب زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدني وقطني محافظة على سكنيهما وصيانة لآخرهما عن الكثرة كما قالوا مني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

امثلاً الخوضُ وقال قطنی مهلاً رويداً قد ملأت بطني (١)

وقال الآخر * قدنى من نصر الخبيبين قدى * (٢) فأتى بنون الوقاية وتركها ، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير اضافة فقالوا رأيتهم مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك واقطع والاضافة أكثر وأغلب فاعرفه ، « وأما الاضافة غير اللازمة » ففي أكثر الاسماء نحو نوب ودار وغيرهما من الاسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب ارادة المتكلم فإذا قال رأيت نوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً وإذا قال رأيت نوب خز فقد أخبر عن نوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الاول وإذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأى ﴾ اضافته الى اثنين فصاعداً اذا أضيف الى المعرفة كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأيهما وأيهم وأى من رأيت أفضل وأى الذين لقيت أكرم وأما قولهم أى وأيك كان شراً فإخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب مني ومنك وهو بيني وبينك المعنى أينا ومنا وبيننا قال العباس بن مرداس

فأتى ما وأيك كان شراً فقيد إلى المقامة لا يراها

وإذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أى رجل وأى رجلين وأى رجال ، ولا تقول أيا ضربت وبأى مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى (أيا مأتدعوا فله الاسماء الحسنی) ولا استيعابه الاضافة عوضاً منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء ﴿ قال الشارح : اعلم ان أيا إنما تقع على شيء هي بعضه وذلك قولك أى أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تدر أيهما هو وهي في الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذى فإذا كانت استفهاماً أو جزاء كانت تامة ولم تحتاج الى صلة إنما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الى ومن وما اذا كانت موصولة وهي موضوعة على الاضافة لانها في الاحوال الثلاثة بعض ما أضيفت اليه فلا تفيد الا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه الا ما يتبع بعض ، ولا تقتضى جواباً الا اذا كانت استفهاماً وجوابها التعمين لانها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أى الرجلين عندك فعنائه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب في الهمزة وأم اذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعمين فتقول زيد أم عمرو ولا يكفي لا أو نعم كذلك يلزم في أى لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم يكن لأى ههنا مدخل فلذلك كانت أى واقعة على كل جملة اذا كانت بعضاً لها ، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة « فإذا أضيفت الى المعرفة »

(١) البيت من شواهد الاشعري وقوله رويداً تصغير الارواد وهو مصدر أروود يروود

(٢) هو من أرجوزة حميد الارقط وتماهه ليس الامام بالشحيح الملحد ويروى « ليس أميرى بالشحيح الملحد » والشاهد فيه مجيئه بنون الوقاية وتركها وهما أمران جائران غير أن المجيء بالنون أكثر . وقوله الخبيبين يروى بصورة المثني والمراد بهما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب على التغليب وقيل المراد بهما عبدالله وابنه خبيب على التغليب أيضاً ويروى بصورة الجمع والمراد بهما عبدالله وابنه خبيب وأخوه مصعب وقيل المراد بهما عبدالله ومن شابهه وقوله الامام المراد به عبد الملك بن مروان والشحيح البخل والملحد المائل ، هذا ونسب الاعام هذا البيت لابي نخيلة

وجب أن تكون تلك المعرفة مما ينبض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جماعاً نحو قولك « أي الرجلين عندك وأي الرجال » وأيهما رأيت وأيهم مرتت به وتقول « أي من رأيت أفضل » لأن من قد تعني بها الكثرة وإن كان لفظها واحداً قال الله تعالى (ومنهم من يستمع إليك) وقال (ومنهم من يستمعون إليك) فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

تَمَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُوبُ يَصْطَحِبَانِ (١)

نفي العائد حين عني اثنين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل الا موصولة لا غير والعائد محذوف والتقدير رأيت كقوله سبحانه (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمعنى بعثه ولا يكون من استغفاماً هنا ولا جزاء لأن أيا لا يضاف الى الجمل ، فأما تمثيله « بأى الذى لقيت أكرم » ففيه نظر والصواب أى اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وإن صححت الرواية عنه بلفظ الواحد فبجازه أن الذى قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى (كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم) فعاد الضمير الى الذى مرة مفرداً ومرة مجموعاً كما كان فى من كذلك وهو قليل فى الذى ، ولو قلت « أى زيد أحسن » فبجازه من وجهين أحدهما أن يريد الشكره لمشارك له فى اسمه فأجراه مجرى الانواع فهو رجل وفرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالف واللام فى قوله

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسْبَرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٢)

والوجه الثانى أن يريد أى شئ من أعضائه أحسن أعينه أم أفه أم حاجبه ونحو ذلك ، فأما قولهم « أبى وأيك كان شراً فأخزاه الله » فأضاف أيا الى المضمير الذى هو ضمير النفس وهو معرفة فأنما سوغ ذلك انه عطف عليه ضمير المخاطب باعادة الخافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وإنما تجمع بين الشئين أو الاشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أينما فهو كقولك « أخزى الله الكاذب منى ومنك » والمراد منا وكقولك « هو بينى وبينك » والمراد بيننا والفرق بينهما أنك اذا قلت أينما فقد اشتركا فى أى واذا قلت أبى وأيك فقد أخلصته لىكل واحد منهما فهو أبلىع ، فأما بيت العباس بن مرداس • فأبى ما وأيك كان شراً الخ • (٣) وبعده

(١) البيت للفردى ويرى « تمال فان غاهدتني الخ » والشاهد فيه فى قوله يصطحبان حيث أعاد الضمير على منى حلا على معناها لأنها كناية عن اثنين وصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذئب فدعاه الى العشاء والصحبة وقبل البيت وأطلس عسال وما كان صاحباً رفعت لنسارى موهناً هاتلف

وقد فصل بين من وصلتها بقوله « ياذئب » وساغ ذلك لان النداء موجود فى الخطاب ولو لم يذكره المتكلم . قال الاعلم « وان قدرت من تكره ويصطحبان فى موضع الفصل كان الفصل بينهما أسهل وأقرب » اهـ (٢) الشاهد فيه فى قوله أم العمرو حيث أدخل الالف واللام على عمرو وهو علم لا يجوز ذلك فيه لثلاث يجتمع فيه شيان كل واحد منهما معرف ولكنه لما تكره وجمله بمنزلة الانواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالالف واللام ، والمعنى أنه منع هذه المرأة عنى وحال بينى وبين رؤيتها والتمتع بها ما أقامه أهلها من الحراس على أبواب القصور التى تسكنها .. هذا والبيت لاني النجم وقد تقدم فى أول الكتاب فى فصل ومنى الاعلام تدخله لام التعريف

(٣) هو من قصيدة لم يخاطب بها خفاف بن ندبة السامى وأولها

ألا من مبلغ عني خفافاً ألوكا بيت أهلك متنهاها

وقال سيويه وسألته { يعنى الخليل } عن أبى وأيك كن شراً فأخزاه الله فقال هذا كقولك أخزى الله الكاذب منى

ولا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ وخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَغَاها
فالشاهد فيه افراد أى لكل واحد من الاسمين وإخلاصه له تأكيداً والمستعمل إضافته إليهما معاً
فيقال أينما والمراد أينما كان شراً من صاحبه فقيد الى المقامة لا يراها أى أعماه الله والمقامة جماعة الناس
وقوله لا يراها أى يعنى عن رؤيتهم ، ويروى الى المنية أى جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثاني
بإقطاع النسل ومثله قول جميع

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَبِي وَأَيْكُمُ بَنَى عَامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ (١)
وقول خدّاش بن زهير

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا أَبِي وَأَيْكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ (٢)

المراد أينما وهو كثير ، فإذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد وللتنبيه والجمع فتقول « أى رجل
وأى رجلين وأى رجال » وانما جاز اضافته الى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعم أشخاص
ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت اضافته اليه ، وقد يفرد أى اذا تقدم
ذكر ما هو بعض منه نحو قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى)
أفرد أيا ههنا لانه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتهم الله فله الاسماء الحسنى ولو قلت
أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز لانه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف اليه ، ولغلبة الإضافة عليه لما جاؤا
بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام غير مضافة عوضوه من الإضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو
يا أيها الناس ويا أيها الرجل وقوله « ولاستيجابه الإضافة » يريد لجوبها لولاستيجاب مصدر بمعنى
الوجوب كالاستقرار بمعنى التقرار وفك استرجاب كقولك استوجب استيهاً واستوجب استيعاباً ، وقوله
« توسط المقعم » يعنى بالمقعم هاء التنبيه « بينه » أى بين أى وصفته فيها تنبيه وهى عوض عن مفعول الإضافة
ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه *

تم الجزء الثانى والحمد لله ، وبالله ان شاء الله تعالى الجزء الثالث ومطلعه

فصل وحق ما يضاف اليه كلاً ، نسأل الله تعالى التوفيق الى اكماله *

— (انه نعم المولى ونعم النصير) —

ومنك تريد منا وكقولك هو بينى وبينك تريد هو بيننا فانما أراد أينما كان شراً الا أنهم لم يشتركا فى أى ولكن
أخلصه لكل واحد منهما « ثم استشهد بلايات التى ذكرها الشارح . والشاهد فيها كلها أفراد أى لكل واحد من
الاسمين وانما فعل ذلك فإلّا لاسم واحد مع أن المستعمل إضافتهما إليهما معاً تأكيداً
(١) الشاهد فيه كالأى فيما قبله . وقوله أبى مبتدأ وأيكُم معطوف عليه وقوله أوفى هو الخبر وفصل بين المبتدأ
وخبره بجملة النداء وهى قوله بنى عامر . وجلة المبتدأ وخبره سد مسد المفعولين اللذين يطلبهما قوله علم الأقوام والمعنى
ان الناس قد علموا وظهر من كل واحد منهما ما يستطيعون ان يقضوا لاحداثا به بالتفوق فى الوفاء والكرم
(٢) الشاهد فيه تكرير اى تأكيداً كما تقدم فى سابقه ومعنى تناهزوا افترس بعضهم بعضاً فى الحرب . ومثل
هذه الايات قول خدّاش بن زهير أيضاً

فأبى وأبى ابن الحصين وعمته اذا ما التقينا كان بالخلف أغدرا

والخلف - بكسر الحاء - تعاقب القوم واصطلاحهم واصله من اليدين لان التماقد يؤكدها (تم والحمد لله)

﴿ فهرست الجزء الثاني من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

صحيفة	صحيفة
٤٨ تعريف المفعول معوم مثاله	٢ توابع المنادى
٥١ تمثيل في المفعول معه بقولك كيف أنت وقصعة من تريد	٤ بيان حكم وصف المنادى بابن وابنة وتفصيل ذلك
٥٢ تعريف المفعول له ومثاله	٧ المنادى المبهم
٥٣ بيان شرائط المفعول له	٨ اسم الاشارة المنادى
٥٤ تقسيم المفعول له الى معرفة وذكره	١٠ لتكرار المنادى في حال الاضافة وجهان
٥٥ تعريف الحال ومثاله	١٠ نداء المضاف الي ياء المتكلم نحو يا غلامى
٥٩ بيان أن الحال يقع مصدراً ومثال ذلك	١٣ المندوب وشروطه
٦٠ التمثيل بقوله هذا بسراً أطيب منه ثمراً	١٥ حذف حرف النداء
٦٢ حق الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة وبيان ما خالف ذلك	١٧ الاختصاص
٦٤ تعريف الحال المؤكدة	١٩ الترخيم وشرائطه
٦٥ بيان أن الحال تقع جملة اسمية أو فعلية ومثال ذلك	٢١ تعريف الترخيم
٦٨ انتصاب الحال بعامل مضمير	٢٢ تفصيل المرخم الى مفرد ومركب وحكم كل مفصلا
٧٠ تعريف التمييز وأمثله	٢٤ حذف المنادي
٧٢ التمثيل بالمفرد المميز	٢٥ التحذير وأمثله
٧٣ في حكم تقدم المميز على عامله	٣٠ حكم ما أضمر عامله على شريطة التفصيل
٧٤ المنصوب على الاستثناء	٣٠ بيان الاءاء التي يتجاوزها الابتداء والخبر والفعل والفاعل
٧٥ تقسيم المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب	٣٥ بيان ما يجب فيه الرفع
٧٧ الاستثناء بعدا وخلا	٣٨ حكم وقوع الاسم بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقم على ضميره
٧٩ تقديم المستثنى على المستثنى منه	٣٩ حذف المفعول به
٨١ بيان أن حكم المستثنى من كلام تام غير موجب النصب والبدل	٤٠ المفعول فيه
٨٤ بيان أن حكم حاشا عند سيديويه الخبر	٤٠ تعريف المفعول فيه وتقسيمه
٨٥ بيان المستثنى الذي يجوز فيه الجر والرفع	٤٤ بيان أن المصدر قد يحمل حيناً لسة الكلام ومثال ذلك
٨٧ حكم غير في الاستثناء	٤٦ ينصب الظرف بمامل مضمير
٩٧ مبحث في قولهم إن خيراً إن خيراً وإن شراً إن شراً	

صحيفة	صحيفة
١١٢ بيان أن في لاحول ولا قوة إلا بالله سنة	٩٨ من المنصوب باضمار فعل قولهم ولو تمرا
أوجه من الاعراب	٩٩ حل بيت شاهد : أبا خراشة أما أنت ذا
١١٤ مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس	نفر الى آخره
١١٧ مبحث ذكر المجرورات	١٠٠ المنصوب بلا التي لتقى الجنس
١١٨ بيان أن اضافة الاسم الى الاسم على	١٠٢ حق اسم لا أن يكون نكرة
ضربين معنوية ولفظية	١٠٤ تفصيل فيما اذا كان بعد الاسم المنفى لام
١٢١ حكم الاضافة المعنوية	الاضافة
١٢٢ أمثلة الاضافة اللفظية	١٠٥ مبحث بناء اسم لا
١٢٥ مبحث الاسماء اللازمة للاضافة	١٠٦ مبحث لفظ الملامح والمذا كير ولدن غدوة
١٢٦ بيان أن الاسماء المضافة اضافة معنوية	١٠٨ مبحث في اسم لا المفرد اذا وصف
على ضربين	١١٠ بيان أن حكم المعطوف في باب لا حكم الصفة
١٢٩ بيان أن من الاسماء أسماء غير ظروف	١١١ مبحث في أن المنفى اذا كان معرفة لم يجز
١٣١ بيان أن أيا أعما تقع على شيء هي بعضه	فيه الا الرفع
١٣٤ تنمة الجزء الثاني من شرح المفصل	

تم الفهرس